

olvi







البيهجة في شرح التحفة لابن عاصم ، تأليف انتصولي علي  
 بن عبد السلام - ١٢٥٨ هـ ، بخط محمد الطاهر الشيبلي  
 الحسني في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .  
 ج ١ ( ٢٤٨ ق ) ٢٧ ص ٢٢ x ١٨ سم  
 نسخة حسنة ، خطها مغربي ، طبع  
 الاعلام ( ط ٤ ) ٢٩٩ : ٤ الخزانة العامة بالرياض ١/٣ :  
 ٢٠٤  
 ١- المضافات، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف  
 ب - النسخ - تاريخ النسخ - شرح تحفة الحكام لابن  
 عاصم .











نفس المسمى مثل لفظ الله والارال على ذاته تعالى وما هو غير كماله والارال ونحوه من صفات  
 الاعمال اي يعبر عنها غير تعالى وهو الخلق والرزق والتأنيب من فريته فكلما والاول اذا لا يعبر عن افعال  
 الله تعالى سوى ذاته تعالى وما هو لا يعبر عنه ولا غير كماله والارال ونحوه من صفات الاعمال اي يعبر عنها غير تعالى  
 هذا القليل لانه لم يقل في لفظ الله والاسم والخلق المتفرد وانما هو لفظ الاسم لا في لفظه ان قوله لا يعبر  
 ولا غير لا يخلو من صفة وانما هو لفظه من ذلك بعضه بان المراد ان تلك الصفة الحقيقية ليست غير الزان  
 مع جودها بل هو لا ولا يعبر عنها خارجا عنه ولعله يريد ان لا يقال ان مرادها غير الزان ولا عين الزان بل مرادها  
 الزان بصفته او اسم العلم **وهذه** المسئلة عويضة بسبب الشك في الصعوبة على الولا ان المنزلة بين  
**تفسير** قال العرفان اختصارا من اعرافهم ما تقدم قال صاحب المختار ان الاسم يجوز ان يكون بلفظ الاسم  
 الله وتجب به العبارة قال العرفان هذه المسئلة فيها جوارح بسبب ان الاسم هنا ان يراد به المسمى اختصارا  
 الحق وان لم يراد به المسمى فيكون معنى ان العلم اختصارا للفظ الاسم هذا هو موضوع ايسر  
 للفرق المتشابه بين الاسماء وجسماء لفظ او وضع اللفظ للفرق المتشابه بين المسميات كما يتبين من الاسماء  
 قال وتكون هي حقيقة خلاف العلماء بان الاسم هو المسمى او الاول والخلاف انما هو في لفظ الاسم الذي هو  
 اللفظ ليس شيعي وانما لفظه نادر وذهب بلان ان يقول عاقل ان لفظه نادر هو عين اللفظ حتى يخرج من بشق  
 بلفظ اللفظ واذا لم يزل على هذا فلفظ الاسم موضوع للفرق المتشابه بين الاسماء وان سمى لفظه  
 مبيها ان لا يكون له كناية اذا حلف به وان لا يجوز الخلق به كما لو قلنا ورزق الله من اضافة المسمى  
 الى الله لا يجوز مما يجوز الخلق به وان قلنا هو موضوع للفرق المتشابه بين محبته والافلا عزة  
 ان الولا على الاسم غير ان على الاخرى وما يكون لفظه لا يخلو به ولا يكون فلفظ اللفظ او عمو  
 نافع ولا واحد منهما هذا هو ما لا يثبت كناية اذا لم يثبت صرف اللفظ المحبته الله بل لفظه نادر فلفظ  
 قوله بلان ان يقول عاقل ان لفظه نادر هو عين اللفظ في ذاته غير مراد ان يقول بلا خلاف ان مر  
 لول لفظه نادر من عين اللفظ ان الخلف وانما هو مراد لفظ الاسم لا مراد لفظه غير ان مراد لفظه من اللفظ  
 هو عين المسمى انما هو لفظه واليه واعلم انه اسقط منه التميز بل كما قال في الاسم  
 في التقريب هو الله تعالى على الاحكام اسم الله تعالى اسقط منه التميز بل كما قال في الاسم  
 مستثنى او جاز مراد افعال ليس هذا علمها ولا باس بالانتماء الى بعض ما يعبر عنه هو مستثنى من  
 التثنية وهو التثنية والتفسير يقال الله البهية اي غير عبادة وقيل من الاله وهو الاله المتفرد الخالق  
 الخلق الى بلان ان يفرقت الاله واعتمدت عليه ومعه ان الخلق يعزعون ويتضرعون اليه في الحوادث والحوادث  
 والحوادث وهو لا يعبر عنه بشيء الله وقيل هو من الله تعالى اي لا يعبر عنه بشيء الله وقيل هو من الله تعالى  
 ومعه ان اللفظ **تفسير** في ثمة صفة وعلمته والاحكام بكميئته وهو الله كما يقال للمعشوق كماله  
 وللصاحب صاحب وقال المحدث هو من قول العرب الله الى بلان ان يثبت اليه بلان الخلق يستحقون  
 ويتقربون

ويشعرون بذكره وقيل اصله من الولا وهو في هذا العقل لغفران من يغفر عليه وكانه سقى بذكر  
 لان اللفظ يتنوع لمحبته ولحمته ونفسه عن ذكره وقيل معناه الممتنع بالان العرب اذا عرفت كمال  
 عجب على افعالها اسما لها قول الله العز وجل لو هذا اذا احتجبت والله تعالى هو الظاهر بالربوب  
 بينه بالرايل والاعلام والمتمتع من جهة الكيفية عن الاوهام حتى هذه الاقوال الشيخ عبد القادر الجليلي  
 في كتابه المسمى غنية القالب بعد الله في الرحمة الرحيم نعت له وقيل الرحمة بدل والرحيم نعت  
 للرحمان والرحمن المنع مجازيل النعم والرحيم المنع برفايعها وفروها الاول وهو الله للالته على الزاوية  
 الثاني ما اختص الله به وانه ابلغ من القائل فيهم عليه يكون كالتثنية والردف وان الثالث لا يتحقق في تعالى  
 بل لفظ قوله بالمولودين وهو رحيم **المحرم** منزه او خيرا في الصفات الجميلة كمالها واجبة له ومعنى ود  
 هو جود الله لا يتصور في العقل عرو وذهب به هو المحل خير في لفظه انما هو معنى اذا المراد انكساره الثاني  
 بعضه انما هو انفسه وصحة تعالى بلفظ جميل وان في هذا المحرم بعو البسملة اقتران بالكتاب العزيز وانما هو  
 لفظ **رسول** الله صلى الله عليه وسلم كماله امر في بدل لا يتراعى به بالمحرم له فهو اجزاء في مقطوع البركة  
 كما ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال كماله امر في بدل لا يتراعى به باسم الله الرحمن الرحيم وهو انما هو  
 كماله البركة محمد السالحي رحم الله حبيب البسملة على التثنية الحقيقى محبب لا يسفه شيء وحسب المحرم  
 ثمة على التثنية الا ظاهر الفري منه بان يذكر المحرم عطف البسملة متصلا ان التثنية با حصرها يقول  
 التثنية بالآخر والفتحة عليه لكونه احسنها **ان المحرم** لفظ هو الوصف بالجميل على الجميل على  
 جهة التعظيم والتجليل في كماله الوصف بالجمال والفضل وخرج بالجميل الوصف بالخير وليس  
 جمعا بل ذملا وبغول على جهة التعظيم في الوصف بالجميل تصح في نحو ذم انما العزير الكرم وقيل  
 لاحكامه لزيادة هذا القيد هو مستثنى عنه بقوله بالجميل على الجميل وهو الظاهر لانه في الآية التثنية  
 وصحة بالجميل وهو غير متص به في الحقيقة بل عا ربا اعتبارا كان عليه والظاهر غير محتمل عنه  
 في المحمود بل انما يحتمل فيه ما عدا بشارك المحمود في الكلام الحقيقى ولم **ان** خمسة الصيغ والمحا  
 من المحمود وهذه الثلاثة تنضم الى الوصف وهو لا يكون الا بالجمال والاربع المحمودية وهو صفة  
 كمال يبرى العقل السليم حسنها والمراد لكونه جماليا في الواقع او عند المحامد والمحمود برفع المحامد والخالص  
 المحمود عليه وهو ما يقع الوصف بالجميل بازاية وصفا بانه فهو الباعث على المحمود انما هو  
 بهما في التعريف ولفظ المحرم كماله الخالق في الحقيقة اي اللفظ الذي يرد به الوصف ويتضمن المحرم  
 اي الوصف ويتضمن ايضا المحمودية اذ هو واحد لا يزل من لفظه بصفة بوجهه غير وفوله له هو المحمود  
 محمدا رعية واما المحمود عليه وهو الباعث على المحرم فيستفاد من قوله ان يفضى الى يكون  
 يفضى على غيره ولا يفضى عليه وهو صفة جميلة في غاية الكمال وذلك هو الباعث على وجهه بطل جميل  
 مكانه فان الوصف بطل جميل مكانه فان الوصف بطل جميل من فريته علم وغيره كماله كماله والباعث

هذا كما يدل عليه القروان  
 وهو ميسر لتبيين العمل  
 لم يفسد وهذا اخذ الاحوية  
 على اوردوه من ان التثنية



















البستان الزاوية الشرف فانه البهراء وقال ابن عكبة الفردوس من مدينة الجنة وهي حنظل الاعشاب والبقع  
 فيما قال عمار وروى غيره والعرب تقول للشرع فرائض وهو معنى كونها ورائته ان يكون من  
 اصلها كما قال تعالى الزبد يكون الفردوس مع بيضا فخلرون ويروى ان الجنة ما بين دارنة اعلاها  
 واروسها الفردوس منها تغير الانهار وعليها العرش فاذا اسالتم الله فسلوه الفردوس  
 ما اخر من الله وجميع المسلمين من جاء امين **باب** الفضا وما يتعلق به من الركنه وشرو  
 طه وهما بئرته ومستحباته وغير ذلك وهو لغة كما قال ابو منصور الازهر على وجوه مرجعها التي  
 انقضاء الشيء ونهايه **الفصل الثاني** في بيان معنى الامر منه وقضى ركنه والعلم منه قضيت لا ينفذ  
 اعلمتكم به والالتزام منه فاذا فاضل الصلاة والعجل منه فافق ما انت فاضل والارادة منه فاذا فاضل  
 الامر او الموت منه ليحقق عينه ركنه والفتنة منه وكان امرا مضطرا والعجل منه وقضى ينتمى بالحق  
 والتحقق منه مضطرا مع موافقه وقال الجوهري الفضا الحكة والتقصير معنى فوله قضى  
 الفاضل اي الزم الحق اعلم قال تعالى فليدا فضيل عليه الموت اي الزمها ايلا واحل مشروعية من  
 الشك فوله تعالى يروى انه جعلت ضليقة الاية وقوله تعالى اذا انزلنا اليك الكتاب بالحق فتحكم بين  
 الناس وان احكم بينهم بما انزل الله ومن السنة ما خرج به الترمذي وروى ابو داود عن علي رضي الله  
 عنه قال بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاضيا الى اليمن وفي الموقد انه عليه السلام قال انما انزل  
 بسر منكم وانتم تختصمون الي ولعل بعضهم ان يكون الحق بحقه من بعض فافق له على نحوه ومع  
 الحديث ثم ان من العقود الجارية بطلان منها البسخ فروع او لا كما يقسم من غير البيت انما يقسم  
 فبعضه بالحق والفرافى مراد به الذي يجوز لانها لا يتردد بالسرور بخلافه هو هو من يوم البعثة  
 حيث تعود من مباديها والاعتناء به ونزوم الضيق والتخلف بقتل ان لم يترك او ضياع الحق القول  
 والصلب واجبر عليه وان بصرى والابله الصرية وانما كان قد قال ان الانسان لا يستقبل امره ببناء  
 ويكون كما ناخبا زاجرا امرا كما مكلا وبالضرورة يجعل التساخي والخصام به حجة الى من يقطع  
 ذلك والحق الفسخ المذكور يجعل بواحد وجهه ان كان ثباته واعق خضره جازله الصبر مع  
 عمو الخوف وضياع الحق اي وانما يتحقق عليه بتعيين الامام بخلاف غيره من موقوف الثباته في  
 الجهاد وتعيين تعيين الامام وعرفه قال ابو عرفة حكمة توجب له موافقه ان يقول حكمه المزعوم  
 ولو يعزله او يخرج ما به هجوم مصالح المسلمين فيخرج ولاية الشرطة والتحكيم واخواتها والامانة  
 العلمى بكونه ولو يعزله في ما افقه في مقرر ان يقول حكمه في ذلك ولو يعزله في مقرر ان يقول  
 المقرر بطلان التاخيلا وتغرها لانها الحكام بين عليها من بعد وتخرج ولاية الشرطة واخواتها  
 لانها فاضلة بعض التاخيلا والاعتناء بها حكم السور ونزول الفرج به فوله ثبت عموم ذلك ان ليس حكم  
 كما ياتي في البيت بعرضه **فصل** في الفضا من مفعول فوله توجب عزوف ومن يعزله على خوف مضاو  
 وشغل

وحقه على التوجب الموصوفه ان تكون بحدود نفوذ حكمها الصفة ان كانت توجب كونها بصدد نفوذ حكمه في  
 كل شيء وحقه فامتنع فافق وان كانت توجب كونها بصدد نفوذ حكمه فيمدا حكمه ببعضه وبالقاضي من  
 ثبتت له تلك الصفة فصل اول لم يعط ولم يسقط قول ح لم يفتقره وحيث ضرر وجهه فقال ان المذهب يفتقر حكمه  
 بطل شيء وحكمه به هو بالمثل الفاضل وانما يفتقر فان في الجواز ابتداء وقول **نكح** ان التحريم خارج بعموم  
 الاضافة بحكمه اذ جميع احكامهم يرد بان هذا العموم هو المقتضى قبل المبالغة وهو كما دللنا في المقام المذكور  
 لانه ايضا يفتقر جميع احكامه التي هي من احوالها وحقه ان حكمه هو بالتمام وليس هو في حكمته اذ اعتبارية  
 وقوله نفوذ بالزال المعجزة بمعنى المثل والفرق لا بد من الضيق في اللفظ والاعتناء به الجارية وقوله حكمه  
 ايد الزام ايد توجب الموصوفه الزوم والزام في الزوم ووجوب الزام والاعتناء به الجارية وقوله حكمه  
 بالشرعي غير ما يعنى وقوله ولو يفتقر الى او يخرج في **فك** لم يفتقره وحيث المبالغة عليه انما  
 صحتها وان قيل لكونه يستتر حكمه في هذا قبل مثلها ناديه من اساء عليه وضرر في الزوم فلفظ انما  
 فصوله ان يبالغ على جنسه ما يستتر فيه لعله ويحتمل ان يتركه من بعض امراءه والمبالغة عليه اولى من  
 الحروف والفتوة في قوله لا بد من عموم به خارج في الوابية العظمى لان نفوذها اوسع لان الفاضل ليس من فصوله  
 الضابط ولا يتبين الزوم والافتقار اليه وانما يقال في البغاة والافعال انما كما يفتقر الفضا في الاطلاق  
 على العفة المذكورة في ذلك بل على الحكم والعقل فيقال فضاء الفاضل هو اوبال وفتقره عن الجوهري  
 انه يفتقر على ذلك لفظ **فك** باعتبار الاطلاق الثاني رحمه الغرابي فيقال انما انشاء الزوم والاضا  
 في الزام كما حكم بلزوم الصدق او العفة او الصفة وفرض يكون بعموم الزام كما حكم بعموم الزوم ما ذكره في  
 اطلاق كما حكم بزوال الملك عن ارض زال اعيانها وهاهنا زوال ملك الطائر عن حيزه **فك** انما انشاء  
 باعتبار هذا الاطلاق ايضا حيث قال هو الاضطرار في حكمه شرعي على وجه الزام ايد انشاء الاضطرار وهو  
 صدور رسم الغرابي الا ان الحكم في كلام ابن رشد لا يفسر بالزام بل بالخطاب ايد خطاب شرعي والخطاب  
 الشرعي هو خطاب المصلحة على العمل الخلف كما تبين ان بيع تفسير بالزام ايضا ايد بالزام شرعي  
 الزوم الشرعي بعبادة على وجه الزام هو الخلق او اهو هذا وكل من الرعي غير مقرر لصدورها في حق  
 المبيع وبما يبر الخلف الشرعي ولو فلا انشاء الزام بوجه نفوذ في كل شيء ولو يفتقر الى العمل من  
 ذلك والقيود في قوله بوجه يعود على الانشاء ويقتضي نفوذ بعمود على الزام ثم انه على الاطلاق  
 الثاني تعرض له الاطلاق الخمسة والاشكال وكذا على الاول ان قوله نفوذ حكمه معناه انما يفتقر الزام  
 والزام يعرف لم يفتقر لم يفتقر قول من قال انما تعرف لم باعتبار الفعل والخطاب لان القضاء صفة والاعمال  
 من الصفة يعرف الاطلاق المذكورة في آية الله التي يفتقر الفاضل عن تعريف القضاء المشهور  
 فقال منجز ايد هو ايد الفاضل المعصوم من القضاء منجز لانه القضاء على قضاء من المشروطة لا يرد من  
 تحقق يقوم به ويختل ان يرد في القضاء الوصف ايد باب الفاضل على كل يوم الكلام واستحوذ لانه في الموضع







اخرى يقولون بينه بالمثل وقوله طرد هذا الا وهو الصفة التي لا تنبئ على وجودها او غير  
ها اثر وهذا وجه تحقيقة العقيين والفتاة لبعضها بعضا في القافي والعقبة على الا وهو الا  
دنية الضعفة بالانزلة ويقول عن اوجها بعضا المعنوية والاصل ما ذكره ابن عرفة لا يرعى السلام ونظم وعلم  
الفتاة وان كان احراز انواع علم العقبة والكنه يتبين بامور لا يحسنها مثل العقبة واما كان بعض الناس على  
ما يعقل الخصاص من لم يكن له يدع في غير ذلك من ارباب العقبة كما ان علم العبد يفي كماله والغرابة في احتياز  
علم الفتاة عن غيره من انواع العقبة وانما الغرابة في الاستعمال كليات علم العقبة وتطبيقاتها على جزئيات  
الوقائع وهو غير غير الرجل فجميع كثير من العلم ويعلم ويعلم وقاسمك عن واقعة بعض العوام من  
مسائل الايمان ونحوها لا يحسن الجواب عنها المسبوح في ذلك هذا بل في كتاب ابن سهل في احوال القاب  
على بعضها هو من نهي ان معنى قوله في صحيح وعلم الفتاة وان كان احراز انواع العقبة لا ينبغي بامور  
لا يحسنها احراز الفتاة وقول يحسنها لا يدع في العقبة هو ان لا يدع في حجة مسائل العقبة لا يحسن  
من العقبة ما يدخل به الجزئيات تحت كلياتها فمما يحسنه ويحسنه ان لا يكون الحجة لمسايلها لا يكون  
معهم من العقبة كما يتركه به الجزئيات تحت كلياتها فمما يحسنه ويحسنه ان لا يكون الحجة لمسايلها لا يكون  
وليس من الحقايق اعترافها بالعلم في حق فتاة ان الفتاة ضاعفت بحسنه من انك من العقبة وجرى  
على ذلك الستة كبريهم واهتموا بقول الله لا توبستج العلم بيبه وهو احتياج لاساقه قال ابن  
سكيت ليس العلم الذي هو العلم في الرواية والكتابة والحجة انما هو في رصده حيث شاء وقول اجبت عن  
صحيح تمام فيل الوفوف على كلام ابن حجر السلام والدم اعلم **الثاني** ثبت ولادة الفتاة بالفتاة على  
الامام مضافه انه ولي ما لا اولى بالاستفاضة وانتشار الخبر انه ولاء وضع بعضهم ثبوتها بكتبه في  
عمر الامام الا ان ينظر المصنف في ما يفره الفقيه في الامور ان يفرها ليس في الكتاب وتنفرد بالوجه كواحدة  
وتنفرد واستفتت واستفتت وبالكفاية كما عرفت عليك وعولت عليك ورددت اليك وجعلت  
اليك وموخت اليك وولدت اليك واستفتت اليك وعرفت اليك ولا تفر بالثانية ما ينبغي عنها  
الاحتياط مثل احكم ميسر اعتمدت عليك فان كان المولى بالفتح غايه فيموت قوله على التراضي ويحق  
في القول شرع ولا ينبغي القول اذ ولاء الامير الغير القول ولا تتم توليته حتى يكون المولى بالسر  
على ما بشر ايد الولاية في المولى بالفتح وان جعله او قل العفر لفتح واستند ولا يراى من تعيين  
البلد التي عرفت عليه الولاية بيبه وتعيين الخلق من كونها فتاة او امرأة او جارية ليعلم على اي وجه  
عرفت له ولا يمسرت **الرابع** لا ينبغي قول المصنف في بعض احوال الفتاة الحسنة لان المصنف يستلزم  
مفضيا له وعليه وميم وقوله بالفتح هو المعنى به في الفتاة الفتاة وستة مفصلة ان شاء الله المصنف  
نقل عن المشرك الى ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله بالبصرة ان اجمع بين ياس بن معاوية والفراس  
بن ابيجة مولى الفتاة انظر هذا في جميع العلم بينهما ولا تفر لهما ما ثبت له به مبالا ايا من على غيره وعرف الناس

مفوض

اشهر على ميرزا محمد

ففي العصر الحسن البصري وابن سيرين وكل من ايا من الائمة والفراس ياتيه اجمع الفاسم انه ان سا هذا  
اشهر ايه فقال له لا تنقل عنه ولا عنه فوالله اني لا انا من ايا من ايه مني واعلم بالفتاة من كنت كاذبا  
فما عليك ان تولي وانا كاذب وان كنت صادقا فينبغي لك ان تنقل قوله فقال له ايا من انك جيت برجل او فقه  
على شفاي من ميمى نعيم منها يوجب كاذبة فيستغفر الله منها ويحيوا صديقا فقال له العالم اما  
انك اذا جيت صديقا لها ما استغفرت الله واستغفرت الله في حقه ايه الفتاة الجزالة من جزل بهر  
جزيل ايه عاقل اميل الرأي وكأنه قصور لانه انما هو حجة الفتاة في المستحبات وخلاف وهو امانة الرأى  
وكثرة الفتاة الموجبة للشهرة به اسكر ان لا تنقل الى حد الرها والافا المصنوع السامنة منها واذا  
مطلق الفتاة المانع من كثرة التعليل ومشي الجبل عليه مضر شره عتبه واثباته في اكله في قوله وكثره  
ايستروا تحت ولادة التكليف ايه العقل والبلوغ فاما تعذر لصي والاعراف العقل من جنون ومعتوه  
اذ لا يجوز عليه فقه والاعراف فمما لم يقبل ان لا تنقل اذ كان مانعا من الشهادة كما جرى الفتاة و  
لهو الله وهي تستلزم السلام وعدم القبول ما لا يفر ولا ولاية له لقوله تعالى ولا يجعل الله للفتية على  
المؤمنين سبيلا والاعراف كثر في الفتاة واثباته واثباته حجة واثباته الحق او على المشهور لانه لا تنقل شهادة  
ما جرى فضاوة **ثالث** لا يجوز تعذر ولادة ويحذف من احكامه فلو اوج الحق والجور في حق  
العيسى فاذ انت حجة في قضية باقرار ونحوه نفقت احكامه المشاهير منه تفريه المشاهير من يعرف من  
مبا عزله في انه انما يفره خوفه من موليه اذ لا شاعته لغيره في معصية الخلق وفي الحقيقة انما يفر  
العزل فقط قياس فيجوز العزلة كما تستلزم السلام وعدم القبول كثر في تستلزم الحرية والتكليف ايا  
مبوا لثقي التاثير بها واول التكليف بالفتاة والسفك الحرية الثانية كما قبل في حيث قال احراز الفتاة  
عول كثر في لكان احسن واخصر قلنا العزلة من خروج تستلزم ما ذكره لانه ليس هناك الشهادة وان  
بذلك فقال العزل حر مسلم عاقل بالغ بلا عيب في بلذ احسن منه الا كتابا به في باب الفتاة في ما بها  
عزلة التاثير ما تستلزم السلام وعدم القبول بل في قوله الاتية والعزل من يستحب الطيبين ويتقي في الخا  
لي الصغار وان يكون ذكرا مبالا تعذر ولادة المرأة **فصل** في علم الفتاة في قولهم فلو امر امرأة وان  
بعض النساء بما لانت صورتهما فتة صرا ولو عتبقا على المشهور **فصل** في حق الفتاة في قوله  
يستحق فتره احكامه واما الرقيق ولو سايته بلام لانه لانه ممنوع من ولاية نفسه وفيه بولاية غيره  
ولانه اشكره ويغني من كروك الفتاة كونه واحدا مبالا في قوله الثاني على انما يفره حكمه في كل قضية الا ما جاع  
عنه اجماعا عليه لاختلاف الاعراف ونحوه لا ينافي غالبا في كثره في تعذر الاحكام واما تولية فتاة  
على ميسر الاستقلال فيما يفره كثر في قضية واثباته كثر في ابن عرفة في حجاز تعذر مستغفر وخاف  
بناحية او نوع في كونه منتهرا مبالا في تولية المفلوج وجوده واختلاف الاسويين هل يملك خلق  
زمن من الازمنة عن منتهر ام لا والفتح الدعوى بعدم وجوده الامم منتهر اذ القول بالتولية في قوله















از عمر منیر بیقیه

31

البيتيم بعري بلوغه وركبته مع وصية في الرفع فان البيتيم نفسه بالاطل التي هو عدم الرفع فهو مرعى عليه والو  
 صي مرعى لانه غير اصيل في الرفع غير انتم ان لغونه فاعلى وانتم هو واعليهم وكما قلنا قبل في قضاء الربوب او في اقله او في  
 رفقة هان بن زبنيص يدعى الحرية لان الاصل عدم القضاء وبراءة الزمة والحرية وقيل في تعريضها الى المراءى والمراءى  
 عليه من يقول في ذلك ان دعاءه لم يزل عليه يتبعه وهو ليس الميسر رضي الله عنه قال فلان في ذلك ان يكون  
 مرعى وكل من قال لم يكن فهو مرعى عليه فان الشر ليس بمختلف للرفع الاول وانما هو تعريضه فاضم وتوضيح  
 او جزو وشرعوى المرأة على زوجها الحاضر انتم يقع عليها وقال هو انفتت وشرعوى المرأة الميسرة على  
 زوجها في قلوة الاضواء وادعاء هو عدم مرعى عليه في الاول في قلوة الضميمة والعرف له وهي مرعى في هذا  
 في الثانية على العظمى وهذا التقريب يقتضي انهاء الاولى مرعى عليها لانها تقول ايتين وفي الثانية مرعى في  
 لانها تقول في ذلك وقيل كل كماله فهو مرعى وكل من قلوه فهو مرعى عليه ورد ايضا بانهم في رد المال والوديعه  
 مع الاستعداد بالبيتيم مع وصية ويدعوى المرأة في قلوة الاضواء فان كانا مع كل واحد من مرعى عليه واجب  
 بان الرد على التقريبين جملة ذلك انما يقع لو كان القابل بمسك يسلم ان الطالب من يقول في ذلك انهما في ذلك مرعى عليه  
 ولا جفر يقول انه مرعى فانه له ساهم من عدم او اقل ولا يجتمع على الاصل وانما هو واجب عليه وانما هذا الجواب ابن  
 رحال والحاصل على ما يفتي من كلامهم وهو ان يوجبهم انهم انما يعين اهل ان يتصدق اهل هذا بالعرف  
 جفد كذا الاختلاف في فتاوى البيتيم وادعى السبب واقتلاف الغرض والجنزى في الرجم والحجاز او في البرية في الجبل ونحو  
 ذلك مما لم يتعارف فيه العرف والاطل واما ان يتصدق بالاطل جفد كذا الاختلاف في اهل البيت في قضائه ويدعوى  
 الحاكم في نفسه الحرية ودعوى المال والموادع عدم الرد مع دفعه ابا سعاد ودعوى البيتيم عدم الضيق  
 ونحو ذلك بالقرع على عليه في جزبه هو التمسك بذلك العرف او الاصل على الرسم لا او المملوك ومن يقول لم يكن  
 على التقريبين الاخيرين واما ان يتصدق اهل هذا بالاطل والآخر بالعرف فيلزم خلاف الزوج على سيرة  
 الناحية انه غير يفرض وجميعها الاصل عدم العرف ورويه قال يحنون والغالب عدم رضى الحرية في ذلك الاضواء ومن  
 في السحب وهو الزواج **مسئلة** اقتفاء المتراحمين في فخر الربوب فان الرهن ساهم عري واصل  
 براءة ذلك من الراهن **مسئلة** الجبارة المتغرة ودعوى عامل الغرافي والموادع الرد مع عدم الاستعداد  
 لان الغالب عدم الامين ودعوى المرأة الميسرة وعدم الانفاق وضوء ذلك في امرها عليه في مثل هذا على  
 الرسم الاول هو التمسك بالعرف لان قول النافع او عرف اعم من كونه عارضا ام لا واما على الرسمين الاخيرين  
 عدم المملوك ومن يقول لم يكن كائن للتميز في جانب المرأة في استهانة العرف لانه اقوى صلا المراءى مرعى  
 عليه ويدل لهذا قول ابن سويقة في المعنى انه من امله وجب على المرأة اقامة البيتيم مجرد في دعاءه من سب  
 يدل على عرفه فيما يدعيه فان كان له سبب يدل على عرفه اقوى من سبب المرأة عليه في الساهر او اهل الرهن  
 او ما سبب ذلك من ارضاء المستوجب ان يبرأ باليمين في رد المرأة عليه في نقله الفلسا في غير مقتضى  
 لم يحكم مرعى في ذلك الرهن وارضاه السنو الساهر الحقيق في الجبر ورويه مرعى عليه يكون ذلك اقوى







او غلط اليه ياتي عروضا معاملة النفس التي لا يغير الفلح مبنى على القول بان يمين النجاة لا تنضم اليه ابو الحسن  
 والمشهور في هذه المسئلة ان يكون المرعي عليه من الخلق النجاة وعلية في نفسه يمين بقاء  
 نفسه واولاها ان يتصور به يمين ان يفي ويحسم نكته بغير النكول في مسبق القول الخلق وحققة او فورية بها  
 يجب تعيين مفهومها فقلت **قلت** وان قيل ان يقول المرعي نكته او فورية بها فقلت ان يمين النجاة في نفسه  
 بالمرعي اعلم بغير فاعلمه فلو قال ان يمينه على الفاعل ان يفي فقلت ان يمينه على نفسه وعتق الفاعل  
 بالمرعي ان ذلك لا ينافي وجوب الحق له او عليه بيمين الفاعل فيكون له من الفاعل بقول الآخر  
 فلو قال المملوك ان يمينه ان لا يملك على وانما ان يمينه لزمه الا انه فليعلم عليه البيعة انما فضاء وكذا في غيرها  
 بقوله مع البيان اي مع بيان ما لا يرضى عن الغير اما البيان عيتم هذه النكوة او العرس او الرزاق او بيان حيلة  
 في ذميمة توجب او ليس صفتها انما او دراهم بزريرة او حكمة او سبب او كسب او فريضة بلطف انما ليس كل  
 سبب ونكته بوجوب الحر او اما البيان سبب المرعي بيمين المعين او سبب ما في ذمة المعين فالاول المرعي  
 المرأة الطلاق او الردة فخر زيفها لانها معين والتماسي فخر عوى المرأة المسيبة او القتل خطا  
 لبيزته الحراق او الرتبة في ذمة الزوج او العاقلة المعينة بالنوع في بيان سبب المرعي في ذمة  
 المتكلمين وضو هذا بيان شرعا للمرعي في ذمة المعين او العاقلة او المولى لان المرعي يقول في ذمة  
 امرئ نكته لانك صفتك وعلية صراخ او ذمة او ذمة مستترة او فلتنة وليم وكذا القول بقوله انما  
 او او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 السبب انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 وحمل على الصحيح والاولى ان السبب في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 بيان السبب من ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 المرعي مع عروضا معاملة النفس التي لا يغير الفلح مبنى على القول بان يمين النجاة لا تنضم اليه ابو الحسن  
 بل انه لو كان شرعا لكانت الرعية مع عروضا معاملة النفس التي لا يغير الفلح مبنى على القول بان يمين النجاة لا تنضم اليه ابو الحسن  
 انما يبرع النسيان كما ان الشرعي بالجهول ساقط كما علمت من ان هذا النكاح هو شرعا عنة  
 في التحق في كلام الفاعل راجع للتصديق والبيان راجع للتصور اذ لا يكون المرعي فيه مقصورا على ذمة  
 المرعي والمرعي عليه والفاعل فلا يفتي احد من عن الآخر وخرج بهذا القول الرعي بجهول العبد او  
 الصفة في عليه في ما يبرر جنس او نوع او ارضي بالبرر سرورهما او نوب بالبرر حكمة او راحة بالبرر  
 صفتها ولا فرق لها ونحو ذلك فبان سبب لان المملوك لو اقر وقال نكته على ما يبرع او انكر فضاء البيعة بطل  
 في حمله على هذا الاقرار والابتلاء الشهادة اذ الكل مجهول وانما يبرع بيمين الحكم بالشرعي والاولى  
 من الشرعي وكذا لا يبرع به بالاولى من المصداق اذ شرط عنة الحكم تعيين الحكم وبه واليمين هما  
 وهذا انما في غير ما حلفنا وهو فاعلم على امر الفاعل ان يفي فقلت **قلت** ومن قال ان يمينه على نفسه فقلت

الرعي

الرعي بالجهول البسطة وهو الصور الفلح بلزم الاقرار بالجهول وهو من تفسيره فقلت هذا هو المرعي  
 لجهول اعلم بغير مفهومه بالانقباض ويحسم له ان ادعى على المجهول انما يمينه في ذمة غيره فقلت ومن قال ان يمينه  
 في ذمة غيره فقلت **قلت** وان قيل ان يقول المرعي نكته او فورية بها فقلت ان يمين النجاة في نفسه  
 بالمرعي اعلم بغير فاعلمه فلو قال ان يمينه على الفاعل ان يفي فقلت ان يمينه على نفسه وعتق الفاعل  
 بالمرعي ان ذلك لا ينافي وجوب الحق له او عليه بيمين الفاعل فيكون له من الفاعل بقول الآخر  
 فلو قال المملوك ان يمينه ان لا يملك على وانما ان يمينه لزمه الا انه فليعلم عليه البيعة انما فضاء وكذا في غيرها  
 بقوله مع البيان اي مع بيان ما لا يرضى عن الغير اما البيان عيتم هذه النكوة او العرس او الرزاق او بيان حيلة  
 في ذميمة توجب او ليس صفتها انما او دراهم بزريرة او حكمة او سبب او كسب او فريضة بلطف انما ليس كل  
 سبب ونكته بوجوب الحر او اما البيان سبب المرعي بيمين المعين او سبب ما في ذمة المعين فالاول المرعي  
 المرأة الطلاق او الردة فخر زيفها لانها معين والتماسي فخر عوى المرأة المسيبة او القتل خطا  
 لبيزته الحراق او الرتبة في ذمة الزوج او العاقلة المعينة بالنوع في بيان سبب المرعي في ذمة  
 المتكلمين وضو هذا بيان شرعا للمرعي في ذمة المعين او العاقلة او المولى لان المرعي يقول في ذمة  
 امرئ نكته لانك صفتك وعلية صراخ او ذمة او ذمة مستترة او فلتنة وليم وكذا القول بقوله انما  
 او او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 السبب انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 وحمل على الصحيح والاولى ان السبب في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 بيان السبب من ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين او اجرتك انما في ذمة المعين  
 المرعي مع عروضا معاملة النفس التي لا يغير الفلح مبنى على القول بان يمين النجاة لا تنضم اليه ابو الحسن  
 بل انه لو كان شرعا لكانت الرعية مع عروضا معاملة النفس التي لا يغير الفلح مبنى على القول بان يمين النجاة لا تنضم اليه ابو الحسن  
 انما يبرع النسيان كما ان الشرعي بالجهول ساقط كما علمت من ان هذا النكاح هو شرعا عنة  
 في التحق في كلام الفاعل راجع للتصديق والبيان راجع للتصور اذ لا يكون المرعي فيه مقصورا على ذمة  
 المرعي والمرعي عليه والفاعل فلا يفتي احد من عن الآخر وخرج بهذا القول الرعي بجهول العبد او  
 الصفة في عليه في ما يبرر جنس او نوع او ارضي بالبرر سرورهما او نوب بالبرر حكمة او راحة بالبرر  
 صفتها ولا فرق لها ونحو ذلك فبان سبب لان المملوك لو اقر وقال نكته على ما يبرع او انكر فضاء البيعة بطل  
 في حمله على هذا الاقرار والابتلاء الشهادة اذ الكل مجهول وانما يبرع بيمين الحكم بالشرعي والاولى  
 من الشرعي وكذا لا يبرع به بالاولى من المصداق اذ شرط عنة الحكم تعيين الحكم وبه واليمين هما  
 وهذا انما في غير ما حلفنا وهو فاعلم على امر الفاعل ان يفي فقلت **قلت** ومن قال ان يمينه على نفسه فقلت

الاقرار







۱۰۰

[illegible]



























يرجع القضية التي من موفته ويشتبه عتق ولا يجمع في ذلك بعلم ولا يعرف من يورده عنده لان مفرقه لهو  
على ما لا ينبغي له وهذا في غير السلطان الاعلى يشترط عتق فاضيه ولا يجوز على ما له العمل كمد في المنفعة  
من كان المرفوع اليه بغير حاجب لا يلزم الرابع الاداء منه فله ان يشترط على شهادته بشا هريه وينقلها  
عنه **واضح** قوله من ان هذا في ظاهر العرائن الشهيرة بها كمد في النقل كان منتصباً للشهادة او النساء  
فترم هذا الفل في لها او غير من قبله وسواء في عتقه ام لا اذ يقول من قبله لشهادته وحكم بها  
بوجوب عليه قبولها دون تركه ولا يعرفه بعد الله كما لا بد من تركه في احواله من كان مجهول الحال وهو  
ما مر في قوله وفي الشهود في حكم القاضي اذ لا تفتقر في عتقه في عتق قبوله وفلح في ان لا يرد هو بعلم الجرح  
بالاخرى وهو كذا في الذي ادى الى ابطال من القاضي في ردها بعلم وما مر من انه يشترط له في التجريح انما  
هو في غير المنتصب للشهادة او في المنتصب لها بالنسبة لشاخير عنها في المستقبل بالنسبة لابطال  
الحقوق فيما مضى لانه يجبر الا الحكم في حداثته على علم القاضي فمهما اراد ابطاله في او بطلان في ان  
هو كذا او مخرج ولزاعك جواز الشهادة لعلمه فيها بما اذا انتهت عن الناس كذا **وقال** ابو حنيفة  
في فاف اخبرنا عن الشهادة باقية من بعد ورة التي الشهادة وتبطلت حقوق كثيرة بسبب التاخر  
المذكور مع انه لم يخرج احد من الغلة عن من ذكره في حجب الجرح لان عن حال الشاهد المذكور  
من لم يحصل عتقه له الا الحكم جرحته او عرنته عمل على ذلك وان لم يتحصل له شيء من مضي شهادته التي  
في انما اختار الجرح المذكور لعقبة الهوى على الفتاة والابا والرواية اذ اتفادت جرحته الشاهد وكانت  
كالبنت عن القاضي ومضى لها الشك في اناء من زكاه بعد ذلك انه يعلم ويجعل على انتقاله الى غيره  
في كره في نوازل الامايل التجريح لا يملك جرحه من قبله وفرفا في الاستفسار القيد وفوقه لا بد ان يكون  
بمضي عشرين فرار من ان يكون بعلمه ان القيد غير عرول فاذا رتب الحكم على ادائه الزعالة عليه ولم  
يعلم غيره بغير رتب على علمه ان له والمثناة في وغيره فلا بد من الحاجب ولو سألته ذو الحق  
عن الجرح جعل على الحاجب اختياره في المتبلي من حق الشاهد والمشهد له ان يعلم بالجرح فيكون  
هناك عراوة او فزانية بمنع ان التجريح واختلف اذ كان الشاهد او المشهد له من يتبين كره في حال  
يصحون **وقال** ابن القاسم اذ كان الجرح كره عراوة الناس جاز التجريح من الحكم وفول يصحون  
احسن لعساة الفتاة البوع **ابن** رجال في نكرهم وما قاله الحكم حسن غايته لانه اذا كان ذلك في  
فتاة زمانه عليه بفتاة البوع **فلف** وما يصحون فلف لا بد حبيب في التجريح لا يكون الاعلى في  
اذا لم من الاعزاء في شهادة الجرحين وهذا التعليق يوجب ان لا يضل التجريح سواء في فتاة الوقت كان  
المشهد في شهادة الجرحين وهذا التعليق لا يوجب له من يتبين كره او لا وما لا بد من السماع  
من قبله من اعلى الحكمين وفوقه كره في الحكم مني على نفي التبع عن الفتاة وفرفا الحرونة

شور

يجوز في بعض من كمد في قبل الاعزاء وفرفا عن الغرا في وادى سهل وغيره ضعيف وهذا كله في  
غير المشهور بالعرائن المنتصب لها **واضح** ما عتق به البوي في هذا الزمان من كون القاضي فيجب شهود  
او جرحه مختصين ويعرف على ذلك بعرفه في الحقوق من ديون وغيرها في كره عتقه عنده ويملك  
رسوخ تلك الحقوق كلها ويقتل بانه يستقر بعلمه في التجريح وان الجرح اذا اقرت بعد الاداء ويصحي مو  
سيرة فيقبل بها قبل الاداء لان العتق من الاداء كما قاله في الحقوق فيقبلون في عتق قبوله بالنسبة لما على  
اذ ليس قبول قوله بالتجريح لان باولى من قوله بالنسبة لاولا بالنسبة لما كرهه وادى من ابرون و  
غيرها وانه فتر استقر على علمه في ابطال تلك الحقوق بعرفه هو بها لا بد بها بتقريبه الاول وهو من  
التعاقد بحقوق المسلمين **في** ما نعلم من الاستحقاق كذا هو الجرح في كره شهادته لانه في الجرح  
غيره الحق المشهد في كره وفلف وغيره اول الشهادة وهو صريح فيما قلناه **في** المعيار في الحكم  
وذا عمن الفتاة عزل بعض من لا يفتقر العتق وتفرج من لا يملك تعريضه او لو كره في فيه او عر  
يقع او عتق او لم يعرفه عليه وذلك كله من الهوى والفساد اما تالسه من ذلك وتفرج من البرز  
الرواية اذ اتفادت جرحه الشاهد في وكما ربه التي قول اصبح اذ علم القاضي جرحه وقت الشهادة  
او بغير ذلك عمل عليها واما ان الزمان في هذا بمنزلة من جهل حاله اذ عرل عتقه قبله يعني  
وبالعكس ولزافان التبع في تعارض بينتي التعريض والتجريح في مجلسين متفارين في شهادته  
الجرح لا يضر اذ في علمه الجرح وان تبا على ما بين المجلسين في كره جرحه في كره على انه  
كان عرنا بغيره او ما سقا بعرفه والمقصود منه قوله وان تبا عرنا في هذا كله تعظم ان قول **في** عا  
طفا على المبطلات ولا بد من جرحه في الاداء في كره عتقه او من كرهها ولا بد  
من الانتصاب المعكوس وهو ضعيف عن الاصوليين وفلا الرواية كما ترى ولزافا لانه اذا قام للشخص  
شاهد في مرحلة المملوك وبجاءت شهادته لبا بغيره في كره عتقه ولا يقال في كره شهادته بمنزلة  
الحكم بها وكره العتق بعرف الحكم غير مني لا يقتضيه كلام **لان** قول هذا يقتضي ان الشاهد للمضي  
اذا رجع بعرفه في كرهها وكرهها بعرفه وليس كذلك لانه لا حكم اصلا اذ الحكم يتوقف على بعين الشيء بعرف  
البوع واذا ثبت هذا الحكم في الشاهد للمضي في كره الشاهد لغيره لا يحضر كره والعسق لم بعرفه في كره  
كانت الشهادة المستعانة به لا اصلية كمد في عتق قول الشاخي **في** من الاداء ما التحمل **في** عا اذا كان  
الحكاري محال في كره في كره لا كالفصل والعراوة كالتحفي والمأزى قال في **في** عتق الحكم على  
شهادة النقل وهو كلام عجم **في** اذ ائمت العسق لبا التهمة عليه كمد كرهه وادى **في** عا  
في الحففة من تعارض التعريض والتجريح في سياسة بفتاة الكلام عليه **في** علم ان كرهه التيسر اذ اقرر  
ما تفرج وفرفا ان الشاخير عن الشهادة كره في القاضي جرحته لا يملك الحقوق التي كان شاهدها  
فرفا ذلك ومات هذا الموضع **في** عا في كره ادائها فانه يرفع على علمه ويقولون مثلا كان منتصفا وقت تراج































فما علم الممنون بفعلوا باعضا على انه معقول والظاهر في قوله كمثل زانية وهو غير متصور في كماله في **مفهوم**  
ان السمع اذ اقل اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فما علم كماله ان السمع يوجب لاهضار الممنون كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
واسم الباعل على كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
في الجميع مع قيامه بالسمع فيقول اذا سكت او امتنع بالوجه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فما علم كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
اخر ان انما كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
ابن الموان وغيره اذ اوقفه الامام فقال اخبرني ابو ميمون عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال لا والله اني  
سكت لك واما ان قال اخبرني بالماضي بما ان يسمع لم يستمع او سكت او امتنع في الاول ان عرف الممنون لزم  
في البيع عليه السمع ونحوه ان عجز عن ادائه او اقبل فيه البيع الا بغيره فله ان يفسخه عليه ان اناء بالسمع والا  
فلا يفسخه فيقول بفسخه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
السمع في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
الصورة كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
الاخر وتبعها في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
وهو كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
اجل كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
وسمى المستمع او سكت كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
بوجوده كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
استمرى سلعة او دابة بالسمع كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
في جميع الوجوه مما لا محالة في جميع قولنا لاهضار الممنون اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
لا يفسخه وهو كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فوله كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
يستقيم وينفي وهو قول مالك في من قال لا والله اني سكت لك واما ان قال اخبرني بالماضي بما ان يسمع لم يستمع او سكت او امتنع في الاول ان عرف الممنون لزم  
الشراء او بيعه او غيره عليه في البيع كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
واجل كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
اصح بوضوح لاهضار الممنون كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
على المصنف

22  
على السمع **المفهوم** على اخصار النسيان معقول ان كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
النسيان في قولنا اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
**نسيان** ان عرفه ان قال من وجبت عليه بين اخصار النسيان في قولنا اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فقال ومن استعمل لم يمتنع من اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
توجهت عليه بين وبينه اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
وهو ان يبيع الممنون ما في يده من اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
وهو من يفتي قولنا اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
اذ كلف غيره وعيجه ويظهر على ذلك ما في **ابن رافع** في رجل قال لا والله اني سكت لك واما ان قال اخبرني بالماضي بما ان يسمع لم يستمع او سكت او امتنع في الاول ان عرف الممنون لزم  
ان يفتي في قوله قال في السالك للتأخير كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
على اخصار النسيان لم يمتنع من اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
به التبرع به بيمين معقول بغيره في بيع امره مستباح جملة من ميثرا وخبره بيمينه والجملة من  
ان وما دخلت عليه مفرقة بمصر معقول بغيره في بيع امره مستباح جملة من ميثرا وخبره بيمينه والجملة من  
مع يرفع به في يوجب كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
لانه مستحق للقبول من سواء فلما جاز الشئ عنه لم يدعوا لفسخه بيمينه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
البناء معقول على ان وما دخلت عليه معقول من اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
بمعنى حلف اياه وكذا ان ادعى ان يفتي في يمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
اعضارا به وكما في يمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فلا اعراضا لم يدين بيمينه بيمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
له دينه على اخيه وانما على ما به او يفتي على يمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
ما مضى اليه في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
من يدين به بيمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
فمن يدين به بيمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
او وعرضه لفسخه وهو كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
البناء هو موثقة اياه بيمينه اياه كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو  
كماله في اناء اخر مستحق بالاضاع او اسم الباعل سواء قال المتكلم او سكت له او سكت له هو







عن قوله لم يثبت العرف بذلك وفتح به وهو يورده في التيمم الثالث **بيع ملك** في ارضه غير ملكه من القضا  
**بيع** على هذا الغايه او الحاضر هو يتعلق ببيع **ملك** او **محل** او **شيء** في تصرفه ليس من شيء **الشيء**  
يتعلق بما حله او الممنوع من المبتدأ وعلق ببيع الحيوان واستثنى بعقله لا الشهيرين ثم اذا انقض  
الشهران فانه يباع عليه ولو لم يبلغ القيمة لانه غايه المقروء كما لا بد من ذكره ببيع ربع التيمم للقيمة عليه  
واذا بيع عليه وانتهى ان يبيع غنما فلا يبيع لان ملك هذا البيع لا يتصور فيه الغنم كما لا بد في جعل الغنم وا  
بيع على الغنم ان شاء الله **وحل** عقر من غير الشهير عن قوله **التاجيل** ببيع **والجمل** خبر المبتدأ **وذا**  
**مبتدأ** عن قوله يتعلق بالخبر **الزهر** **المفتول** ومقابلته بوجه بشي من ذلك العفو كما قال في المثل في اول الشهر  
في من شرعه ونفله في شهره انما المعيار ايضا يكون بالسيار اما بغيره فتناقض على السواء لا استبعاد او  
بغيره فتناقض من المشهور ومن حكمه في الاصل كما فتلا قول او اضطره مقلد او بمضادة قول لشي من  
شهره واليه واما خبره في شهره واما بغيره فتناقض على جفته بعراقة بين الشهرين وبين المعلوم  
عليه في غير ذلك انما ثبت انما هما من قبل تناقض اداء الشهادة المرفوعة في هذا الخبر الى ان يترجى شهاده  
العارفين بالعرفه الزكوة واما بغيره فتناقض على السبب فيما انصرف عن او غير معروف السبب  
فيما انصرف عن عرفه واما بغيره فتناقض على منون المرفوع هو فلفظت تعرفت امور من الاضطرار عن قوله  
ولا تخاف انك في هذا تناقض الاستبعاد ان يشهدوا بملكيتك بر من ملكا لنفسه وان من ماله ومن نتاج  
كسبه لا يعلمون به باع ولا هبه ولا مخرج عن ملكه من ملكه بالشرع الهيب بل ان في معجز الوفيقة يتناقض مررها  
والاستبعاد على الشهادة التي يميلها الشاهد من عقلم وبشرها التي علمه لتعريفه او تجرح او تصرف في ملك  
او معاينة غنم او صرفته ونحو ذلك ونحوه في علم الشهيرين او بفعله وما في معناه مصرح به او غير ذلك  
فتنقل في المخرج في كونه يشهد او يعلم من بضع اسمه او من يتسمى الزكوة ونحو ذلك والمعرف كقولهم هضم من  
يوقع اسمه اغتصاب بل ان لفظه وضمه وان نفي بغيره يشهد من يتسمى بغيره هذا انه عصفوا اثارا ومنه  
او عام ما تعلم معلوما عن الشهادة ونحوه بغيره بغيره لا غير كقولهم شهر بملكه في البيع من حضر ذلك او عاينته ونحو  
ذلك **قوله** او بغيره تناقض من الشهر ومن حكمه اذ المشهور في البيع وكسر الهاء وهو من يشهد  
الشهود على عقر عقره او دين التزم او اعترف به ونحو ذلك والحق في حكمه وهو طليم او واركه او عزيمه والاصل  
هو ما يعلم العاقدان على الشهود من بيع او هبة او عرا او كراهة ونحو ذلك وهو كقولهم بملكه او بملكه  
كوهبه وكعقره او عري او انك او اشترى او اشترى ونحو ذلك ومن حكمه او عام ما الشهيرين المشهورين الوهبة  
التي التزمها وعقره شهر على اشهاد الواهب او المتبايعين ونحو ذلك **وبالجمل** في كل جعل في الضرر وال  
عجاز كل مضاف الى الشاهد وهو استبعاد وكل جعل في الضرر والاعمال كان مضاف الى المشهور ومن في  
حكمه مضمونك **وكذا** تناقض ان يشهد ان المراد بالغايبه مكانا عن ابيهم ولازال يتصور ويظهر من



تلاها

تلاها بالهبة او الشراء من فلان او يشهد ان له ماله او لا له او يبيع حياضه او يبيع حياضه او يبيع حياضه او يبيع حياضه  
لبيع وملكه ونحو ذلك وكان يكون من الرشح استبعادا بغيره اصلها مثل ان يقول يشهد من بضع اسمي فلان  
عصب جميع ثروا من فلان في وقت كذا يشهد على الشهادة العاصم بالقبض المذكر ولو ان العصب والافضل اشترى  
يب **الاهتمام** بصيغ الاعاين لتعريفه في الضرر والاعمال بملكه بغيره في كل من يملكه او لا يملكه او لا يملكه  
مبلغ **الاهتمام** بصيغ الاعاين لتعريفه في الضرر والاعمال بملكه بغيره في كل من يملكه او لا يملكه او لا يملكه  
قول **الشاهد** في الاستبعاد واضطرار مقلد الشاهد في الاصل كما قد ذكرنا في الشهرين بالقبض المذكر او بمضادة قوله  
في يعود على الاستبعاد انما هو صاحب الحق المضمون من السيار لا على الشهرين السابق لملكه المعنى لان  
المشهور هو المعلوم عليه وهو يشهد عليه ماله **وماله** ان يشهد له بالملكية المرفوعة مكللا منه من نتاج  
كسبه فيعقره هو انما تملكه بالشرع ومن هذا ما في معناه من انما العيار عن بيعه مضاف فيمن اشترى ارضا  
فببطل عن ثمنها فقلد **والهبة** اقله القيمة في ثمنه بغيره بغيره من الثمن الذي ذكره او بغيره فان له ماله  
مبنيته في التاميل فاضنه على المشهور المعلوم به وليس مكررا لشيء فيما بغيره في بيعه من غير ملكه القضية اذ  
لا يخرج الشاهد بالثمن حتى يكون مكررا عليه **وماله** في كل من يملكه بغيره في كل من يملكه بغيره في كل من يملكه  
مكررا ان ادعى النسيان او الخلل الا ان يكون في خطاه فيكون مكررا لانه موضوع التخرجه ومنه ما في بصرته  
اللتيمي فيمن يشهد ان فلان قد خلع فلانا وشهد الاخر ان له ماله والمشهد عليه منكر للشهادة التي في عام  
الاولياد بالشهادة التي في الدوم وان قاموا بغيره اذ اضموا معهم وانما بطلانها اذ اقاموا بها لان من  
ادعى برسمه فهو فاني به فيقع بقولان بلسان الحال في كل من يملكه بغيره في كل من يملكه بغيره في كل من يملكه  
عن قوله **ولا تخاف** انك في هذا تناقض الاستبعاد ان يشهدوا بملكيتك بر من ملكا لنفسه وان من ماله ومن نتاج  
الملك بينهم وبين قوم واخرين ومما ذكره في قوله بغيره المستثنى منه وهو جوار ان الملك فاني باني  
ان المقوم عليه ان كثر بيته الاقارب ونحوه عن ابيها لها او غيرها وادعى ان ابيها كان اشترى حقة غيره ونحوه  
عن ابيات الشراء ولو بالجماع فانه يملك بالملك للفايد ان كان غايته في ماله الجواز وقوله **واما** بغيره فتناقض  
معروف السبب في المراد بالاستبعاد هنا معناه الحاق وهو المعتبر منه بالاستبعاد لملكه بغيره في كل من يملكه  
ان شاء الله وليس المراد في الاستبعاد بالحق المقتضى **قوله** معروف السبب هو ما وقع لاجل الاستبعاد  
من تفتية خوف او نظر عن غيبه اذ كان الاستبعاد في المعاوظة من بيع او اجارة او خلع ونحوه فلا يخلو في شهاده  
الشهود عليه بان ما يعرفه على نفسه في المستقبل من بيع ونحوه غير مقتضى لملكه بغيره في كل من يملكه  
حتى يشهد الشهود المذخورون او غيرهم بغيره ما ذكره من المرفوع وقت البيع او البيع او الاثارة ونحو ذلك مما لا  
التبرعات من عني وهبة ونحوه فانه يملك الشهادة بملكه بغيره في كل من يملكه بغيره في كل من يملكه  
والغرض



والعبد ان في العاقلة اعز العوق كما يصرح في قوله حتى يثبت خلافه **وتقول** او  
بظهر احتمال ان لا يكون له ما يستعمل عادة فان يستعمل في الغايه يصرح من ذلك في قوله عليه  
ما يوجب له بلوغ الجمع **ومن** ما في المعيار عن ابن رجب في قوله لم يصرح احد من اهل العلم  
وانتبه لنفسه بيمينه غير يصرح من اهل الموضع بانكره اهل العلم ان يصرح في ارجحهم بما ذكره  
فهو من ابيتهما وفيه انما يصرح من مقتضى عليه اصرارهم في بطلان ما يصرح به اولاد الغرباء فان اذا  
كان في البلاء عن اولادهم في السجته فما ولا يصرح من الغايه في قوله ما يصرح به الغرباء غير جازية والواجب  
ان يصرح في صرحا في قوله **تبيين** الاستدعاء بمعنى الاستدعاء لا يكون الا في الشهادة الا في الشهادة  
الاستدعاء بالمعنى المتعارف وهو ما يصرح في قوله ما يصرح به في الاستدعاء الا في الشهادة على ما مر  
وتحذف في قوله ايضا ان الاصل في قوله عليه وسيل عنه في قوله لم يصرح به ولا يستعمل في قوله عليه  
بالاستدعاء ولا يصرح في قوله كما مر من الاستدعاء في قوله ما يصرح به في الاستدعاء على ما مر  
في قوله الا في الاستدعاء الا في الاستدعاء وان الحكم في تعارض الاصل مع قوله بالاستدعاء على ما مر  
من تعهد الرصين المتعارفين وان كل وشية فاما بهذا الحكم على قوله وفيه من قوله ما يصرح به  
اخترت في قوله خلاف الاستدعاء في قوله رسم الارائه ونحوه فلا يلزم من اعلمه في قوله ان الزيد يصرح به ولا  
تضمنت حضوره ولم يصرح في قوله من يصرح في قوله في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
من يصرح في قوله في قوله في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
في قوله في قوله في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
لا مودة في قوله في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
المراد ان حتى في التبيين والتبيين في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
الا مكان ولا مكان ابن رجب في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
الاجابة وان يصرح بالاستدعاء في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
هو ما في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
تضمنها ما في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
اذا كان العرف يتضمن في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
الاستدعاء اذا تناهت عن من يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
عن قوله اذا تناهت عن العرف في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
ان يصرح

ان يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
افضل من ذلك واجب في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
وفي قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
فلم يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
لان رسم الاصل لا يكون يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
به خبره والجملة من المقتضى الثاني وغيره خبر الاول ويجوز ان يكون في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
على حسب ما مر في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
اجل **تبيين** نفي ان الاصل موكلة لاجتهاد الحاكم في التبيين الموكلة لا يجب الوقوف عند ما كان المصداق  
مرفوعا له وقول يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
وانه ان حكمه عليه بعد ان اجمعه باقل وعاد عليه بالحكم والحكم عليه بيمينه ما وجب له على التبيين الموكلة لا يجب الوقوف عند ما كان المصداق  
ان ان يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
اجله ونحوه كما مر في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
بان الحق على التبيين المتعارفين وانكر ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
**الاعتراف** من قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
المثل من قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
به وفي قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
الى غير ذلك ويجوز في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
له في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
لن لا يبريه في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
فعله ويضاف على قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
**هو** قول يتصل بغيره لا يثبت المذخور لها بنية الا ان يبريه في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
التيوت الحفني بغيره اي يثبت على الحاكم قبل قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
يقول دعواك ويثبت الاعتراف بذلك عن التنازع في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
الاول في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به  
اعترافا بما ذكره في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به في قوله ما يصرح به



والله والاعراض ما مر عن ابن سهل وغيره قول المانع ومن الراد الخاص في ان الله العاقل علم لوجوده وانما يربطها  
والاعراض ايضا العارض متبعب بمبراه في اسقاطه **المناهي** مع من قوله الاعراض ان الله هو العاقل العزوم موجود  
مكتسب من صلب تحصيل ما هو حاصل ولز ان الله ليس سهل وغيره والاعراض لا يكون الاعراض متبعبا بالمراد وتام  
الظن والاعراض في تناقض لا يفيده وكذا الخطا بالقبول والاداء لا يكون في نفس تناقض كما يات في قول العبد بقوله  
**الثاني** اذ افاد المستحق وانتهى ان ياتنا غلبه امكانا وباعها مع باعها المستحق منه لا غير الاعراض  
يكون للمنتسب الى غير الاملاء وتكون الحروف مع حروفه من ان يربط مع فواظ والارجع على بايعه وينتقل الاعراض  
له في حاله بالمراد الزاكن بالهاله به المنتسب منه وهن احدى يحد الى **الاول** فالس في افضية الجزاء وبله علم  
في الاستحقاق ان شاء الله تعالى اذ انظر المحكوم عليه الاعراض في كماله بهما ان المنتسب له لا يوجب كما قال **وساها**  
**الاعراض** متبعبا **بمحل** متبعبا **بشأنه** يتصل به **الاعراض** متبعبا **بشأنه** لا يوجب مع لانه اسم معقول في البيع **الاول**  
وفتح **الثاني** المتصل يتصل باسم المعقول المذكور وتبينه ان الله لو مش من ذلك لم يكن برب من الشهاد  
كما هو ب على ذلك في محم الاعراض كماله وسبل الاعراض في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
فيهم شهره ونخيره ما نفي في قول الفاعل ان لم يستمر له العلم في الشهاد في قول المتصل وان كان الفاعل يفتي قطع  
التسلسل في علم الشهاد في العلم في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ذلك ونفرد به **ثاني** لانه لم يكن من ذلك في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
والقبول ان لم يجرى في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
من العلم في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ينفصم بالاعراض المبررين وانما يمنع في العقليات في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
بالعروض والاعراض في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
التسلسل المذكور في المعنى التفرقة في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
على عدم الشهاد الفاعل في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
او يبعد او ابرام حكمه ونحو ذلك في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
كما هو في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ما هنا في قوله لا ان الله ليس برب في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
بكذا في جرد وقال اعراضه  
فوا يكون كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
تفرغ ان قول **ثاني** والتسلسل في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
المعتمد في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه

شاه الله

والله والاعراض ما مر عن ابن سهل وغيره قول المانع ومن الراد الخاص في ان الله العاقل علم لوجوده وانما يربطها  
والاعراض ايضا العارض متبعب بمبراه في اسقاطه **المناهي** مع من قوله الاعراض ان الله هو العاقل العزوم موجود  
مكتسب من صلب تحصيل ما هو حاصل ولز ان الله ليس سهل وغيره والاعراض لا يكون الاعراض متبعبا بالمراد وتام  
الظن والاعراض في تناقض لا يفيده وكذا الخطا بالقبول والاداء لا يكون في نفس تناقض كما يات في قول العبد بقوله  
**الثاني** اذ افاد المستحق وانتهى ان ياتنا غلبه امكانا وباعها مع باعها المستحق منه لا غير الاعراض  
يكون للمنتسب الى غير الاملاء وتكون الحروف مع حروفه من ان يربط مع فواظ والارجع على بايعه وينتقل الاعراض  
له في حاله بالمراد الزاكن بالهاله به المنتسب منه وهن احدى يحد الى **الاول** فالس في افضية الجزاء وبله علم  
في الاستحقاق ان شاء الله تعالى اذ انظر المحكوم عليه الاعراض في كماله بهما ان المنتسب له لا يوجب كما قال **وساها**  
**الاعراض** متبعبا **بمحل** متبعبا **بشأنه** يتصل به **الاعراض** متبعبا **بشأنه** لا يوجب مع لانه اسم معقول في البيع **الاول**  
وفتح **الثاني** المتصل يتصل باسم المعقول المذكور وتبينه ان الله لو مش من ذلك لم يكن برب من الشهاد  
كما هو ب على ذلك في محم الاعراض كماله وسبل الاعراض في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
فيهم شهره ونخيره ما نفي في قول الفاعل ان لم يستمر له العلم في الشهاد في قول المتصل وان كان الفاعل يفتي قطع  
التسلسل في علم الشهاد في العلم في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ذلك ونفرد به **ثاني** لانه لم يكن من ذلك في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
والقبول ان لم يجرى في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
من العلم في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ينفصم بالاعراض المبررين وانما يمنع في العقليات في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
بالعروض والاعراض في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
التسلسل المذكور في المعنى التفرقة في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
على عدم الشهاد الفاعل في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
او يبعد او ابرام حكمه ونحو ذلك في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
كما هو في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
ما هنا في قوله لا ان الله ليس برب في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
بكذا في جرد وقال اعراضه  
فوا يكون كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
تفرغ ان قول **ثاني** والتسلسل في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه  
المعتمد في كماله بهما في هذا الخطا اعراضه بكذا في جرد وقال اعراضه



















هو ما لا ينشأ من غير معرفة والشيء الغير انه ليس محكم اهلا وهو من تقدم اول الباري وبه صرح الفاضل في  
قولهم بعرو ليس بغيره ثبت فافق كالتنقيح في قولنا اقل المازي وغيره في فافق خالفه واضر بقوله ثبت عندنا وان كانا فافقا  
الشخص بل من فافق في غير واحد من النسخ مما لا ان ذلك لا يوجب نقل الحكم بغيره عليه وان كان من سعة ونحوها اذ  
النقل لا يثبت الا باعتراف المتعارفين او حكم الحاكم عليه بعد الاقرار والخطاب المرفوع فيه بالاعتراف  
والا بالحكم بالبيع به هو فافق الحكم ولما سواه من انتفاع لما ائتمت من بينة زكية دون ايقاع حكمه والافق  
الافق لا يثبت بغيره انما هو انما فافق انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
نعم بل وقبحه وموجب حكمه لا يتصور له حجة على المحكوم عليه انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الا ان ذلك من الخطاب على رسم فافق لا يجب اذ الحجة لا تنزع به لانه سافك الاعتناء كما لا يتعلق منه نفعه كما في  
بازا الشهور مثلا هو يربى مثلا ولم يغير فيه انما فافق انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
لا فافق بغيره فافق الحكم المعيارية في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الشاهدين انما فافق انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
حكمه فافق بغيره فافق الحكم على الفافق من انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
التسوية لانه على حجة من وسمى الشهود والافق انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
ضيق والتبصر والافق الموافق لافق من عن قول الفاضل وقول المحققين في وجوب التسوية حتى في حق الحاضر لا اعتبار  
بها فافق لضعف عدم قضاء الوقت وقولنا في التحصيل التفسير من انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الافق الحكم بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
هو وما انما فافق بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
عن بينة عادلة انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الثانية انما فافق بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
المسائل انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
جرحه انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
والا بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
والاعتماد الاخير يقتضيه وهو انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
بعد الاداء لا يثبت الشهادة فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
برسم عليه فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
مقال انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية

اخبر

اخبر ان الخطاب واجب ان عليه الفافق وان ذلك من خطا الخطا بالشاهدين على كتاب الفافق الثاني بغيره انما  
فيمن عن المتنوب اليه كما مر عن خطا الخطا المرفوع عن خطا الخطا الثاني بغيره انما فافق في القضية المعيارية  
حالة على رسم الحق او رسم الحق نفسه وقوله المرفوع ما يشاء في ذلك ان المراد على مضمونها كان  
بيضا او على حوته كان بياضه انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
مقبول على اي وجه كان يقال والعمل من غير اليوم كمن يتعلو به على قبول ما قبله من امر او ما هو صوته  
مضاد اليه وصحته فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
في قولنا تعالى في انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
وبعلمه كاجبر كان اولي فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الاصطلاح المرفوع مما يورد من خطا الخطا به فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الفافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
كتاب الفافق بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
لسمون من قولنا فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
مقبول انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
خطا الخطا في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
خطا الخطا في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
وليس ذلك من فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
عن فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
الفافق بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
يعرف عن الشهادة او بواسطة الخطا انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
تقوى في انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
ولما انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
يعرف خطا الخطا في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
فيما يليه بين خطا الخطا في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
لانه حال بغيره فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية  
انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية انما فافق في القضية المعيارية







لا يفتي كتب الخلفاء والمزبور في حق ما لا يفتي فاض كتب كاختفى في الصلح من التكرار مع ما دته  
تعبك عزه والاختفاء بذكره وان كان اطلع بقتضه باذ لان قولهم اطلع باستقلاله ونحوه لا بد من العاقل ان هو  
العلم بالخير وهو كان الفاضل من جهة العادة ان يكتب العلم بختلافه في العلامة وهو يتعدي الى ثلاثة حروف  
اولها الزم هو المعلق بالفتح لفتح جميع ايدخل من يقع عليه كقولهم تعالى والبر عوا الى دار السلام والثلث هو المالك  
هو المعلق به سر من هذا المصدر المنسب من ان والعقل اذا اطلع اطلع بلان فلان سجد مستغلا فقولهم اطلعنا  
زيدا عمرا فاعلموا فلهذا ان على التلاوة الثالثة للتأثير ونحوه سبلا بذكره وكان الاصل ان يتعدي الجمل  
ببعضه كما نقول اعلمت زيدا فباع عمرا لا نعلم اهلوا هنا على جبر بالهاء الزائدة كما ترى **فالتسبيل** التخييل  
المكسور من معن العلم عن وجه زيد ففتح لهما فقال انما يستل عنده لو كان من كلام العرب وهو ما يكتبه الفاضل  
الثاني واما المكتوب البير ففتح من انه يكتب ففتح اعلنت من غير ان يضع علامته وكانت تكرر لنفسه مفعلا  
وسواء كان معينا ام لا على ما به العلم **فيل** ان كان غير معين كتب قبلته وذلك بعد اصطلاح بلان اختي  
لتسبيل الاعمال او الاستقلال ونحوه كتب ففتح عمرا ان استوفى في كل واحد هو باعمال او استقلال  
الرسم اعلاه الاعمال او الاستقلال التام لفتح عنده ونحوه لربيه بواجبه وهو يجب له ذلك من حيث ذكر  
فاذا اطلع به الفاضل ووضع علامته موضع اليباض وضع العزلان علامته هذا اثر تارة فيم ليس لم يسمع  
من العزول انشاده بالاعمال العزول ان يشهد عليه بالاعمال ونحوه انما على رويته ما كتبه من قوله المجلة  
او استقلال ونحوه لان هذا انما هو على فلهذا على الشهادة قال **غ** وهو ان تصالح في مية اهل فاس و  
عملها ان لا يعلم له امر اذ قيل تنع الشهادة على فلهذا وفرا لا يكون بين مفعول وذلك ان الشاهد الاقرب  
غلو او فلهذا ونحوه للمفكر في مجالسهم والغلوة منتهي الروية يعني ان الشهادة على الخط انما يجوز  
مع بعور الغيبة او العوزة والفاضل هنا بخلاف ذلك بلان الواجب ان لا يشهد عليه حتى يسمع الشهادة وي  
يسمعه وفتح من انه قد يكتب ذلك غير جائز به بل يرجع فيه نفسه وكان في اعترافه على ما به ولا يوافق  
العبدتالي حيث قال ما نقله فاذا ثبت الرسم غرض الفاضل وكتب ففتح الخفي فيكتب في الرسم الشهادة في كل ابل  
لكنه في الرسم موضع الاقتفاء التام في كل واحد من وجهه فلهذا يشهد عليه وان لم يشهد به وذلك من  
التصامع ما لا ينبغي **فلم** وتامل هذا تقول على هذا انما الشاهد حقيقة الشهادة الزور وهي كما لا بد عرفت  
ان يشهد به بل يعلم عدا ولو طالع الواقع هو الفاضل او **لا تبي** استيفاء من الناحية الخفي واستقلال وفتح  
ونحوه العادة فترادف من ان بعضه يقع موضع بعث وان الاعلام بها هو الموجب لاعمال العاقل بفتقنا  
ها كما هو في هذا ابن الصانع ومن العاقل ان الخطاب بالاستقلال فيمكتب بشهادة المبرزين  
وبالشهود سيما كتبت بلونهم وبالاختفاء في الاذن وهو بعد اصطلاح وان يفتي شركه فالحاجب بالخير  
بالعلم او عز لا عطف على جعل الشرك وبالنسبة للمعول خطابا بيايم والجعلته جواب الشرك اي يفتي خطابه

والاجل

والاجل به على هذا القول الذي هو من الناحية التي تروا اختلافه بالرسم من جهة ملكه به بالمشافهة من هو اذ امات  
لا يفتيكم واذ اعزل الابطال كالمع **خ** والافضل سجد انتم بعثوا ففتح في ذلك وهو معنى قول الفاضل  
سوى الاستقلال ما هو صول هو وروى عن علي الفاضل لم يسمع بالبناء للمعول او العاقل والعاقل على ما به  
هذا الوجه عزوف ايد ما سجد الفاضل على نفسه بلان يشهد على ليس بالاستقلال الرسم او الشكايه على حسب ما ذكر  
فيلهم ويشهد به لانه فراجله او اعزله او حكم عليه ونحو ذلك كما مر في معنى الاعزال والاجال لان الشهادة بالانجيل  
وفتحه حكم امضاء بليل المنصب بالفتح بينه عليه كما مر ما خلا في الناحية لامل الامر بين اذ التخييل الشهادة الفاضل  
على نفسه بلان في كل واحد ولا يفهم الخلافه على الاول فقط لاختصاصه لانه اذ الشهادة على نفسه بالانجيل  
او الحكم مثلا وخطابه عليه بالاعلام من غير تسبيل الخطاب ان يرد على هذا القول وليس كذلك وتعلم ان اعتراف  
**ت** على **ح** بان التخييل بالخط لا يفرق بين كلام الناحية البعير ولانه اذ اطلع عليه وما له غايه الزم ايضا من او  
الزهد ولا يحتاج الى فطوب من يفتي الحكم كما سجد لانه ففتح لهما ويجوز عن التخييل لستكونه او لغيره مما له  
بحر الحكم وفيل الشرايع بالخاص او الزهد وفرا في الميعين لو كان المملوك بالرب في بلو الفاضل الثاني بلان  
في خطابه فترادف من حكم بالشهادة على خط الشهادة بان حكمه يفتي في تفتي الحق منه حتى يخرج من  
بلو الفاضل الثاني لزم الحكم والايه منه عزوف من بلو الفاضل الثاني هو هو عزوف في ان مع العجز فخطابه  
من يفتي من من يفتي به او غيره كيب وفرا في الميعين من فزع عن المازري ان يخطابه بما حكم به على  
نحوه على غايه واستعر في الناحية الكلام في الفاضل ان ناييم ليس له ان يسجل بما كتبه عنده وهو كذلك بان  
جعل ما يفتي **ال** في غير المستقل بالخير ما لم يكن استقل به اذ الامام والافضل تسبيله من غير اجازة  
واذا قلنا لا يسجل به ان يسمع البينة ويقتل من عرف عدايته وتفتي عن المقلات ويرفع ذلك الى المستقل  
بالخير ليقضي فيه فاله في التفتي ويضع من قوله ويرفع ذلك لمستقله ان ليس له الرفع ولا الخطابه الى  
الغير وان جعل لا يفتي مات المستقل بالخير اعزله او كان حيا ولم اطلع **اع** عن قول المعول والاول  
على بعض من **مخ** قال العبدتالي في كتابه وان كان الفاضل يشهد بالتخييل عليه وانما كتبه الرسم بمحكم اكل  
بالشكايه بلان او اطلع بليوثم او استقلاله في كل واحد من وجهه فلهذا يشهد عليه على ما به في العقل لسو المعين فيه  
الخطوب لم اوك بعينه وسواء كانت الثانية اعزل او وكل الى المكتوب لم فترادف في العروية ونحوه للعقل  
في الورر العنونة والييز ناسخه في شرحه للمعول وفرا في ان الخطاب المستقل يعمل به خطفا انفاذا وغير المسجل  
يعمل به كذلك ان كان الخطاب بالخير لم يعزل ولو بعث ولا يقولان بلورد هو هو عزوف الناحية وعزوفه قالوا لونه  
العمل اليوم وهو من جهة المعرفة لخطابه وعشاء ابن الصانع ايضا عن فتحه الوافقة والحق في هذا اذا  
شهد الفاضل الثانية لان الشهادة على ذلك كاشه اذ على ملك مخي قاله واما ما التزم الحكم وعلموا به  
في فخر المعز من الاجتهاد او بعرفته خط الفاضل الثاني والعهده دون الشهادة بلان بلان يعمل للمعز الى











تتمتع بفضة الوقت النقي ومناقبه على الفاضل خبر جناح اياهم من قبل المالكين المروءاتيين من زبنة حرج عبور  
لعبه وهو مرفوع معنى بالعطف على جناح ومقتضاها الاتع ايضا بهذا المعنى ان شركه انفراد مصر ومقصود على نزع  
الخافض وهو الشرك عزو ويصير معا وجوب الشرك عزو ويرى عليه ما قبله اذ ليس الفاضل جناح ولا حرج ان  
جعل تحت الحكم وتجهيل انفراد فكل ان يوجب منه وساع مع سواله فيعلق بساغ وهو مصر ومقتضاها المعقول  
ضميره الفاضل تجميل فاعل ساع ما نغرة او موصولة بالانفاج في الياء مع كسر الفاء او فتحة الشايع فاعل عليه او يرفع  
نايبه فيم يتعلق بالانفاج فاعل بكسر اللام وفتح الفاء اسم جمع بمعنى كلام معقول بقوله يرفع بكسر الفاء على انتم  
مبنى للفاعل او يرفع الفاضل وتشرير اللام منصوبه على الضم فيتم التملية بساغ لان من اللغز اضيق بالانفاج على ان  
ما ان وهي نغرة حرقه صفتها تفريرها سليل منه ذلك على ان يرفع بفتح الفاء ضمير المعقول وعلى كل حال فاعل الجملة  
صفة لعل الاولى او صفتها والرابطة الغير في فيه **والحق** على الاول وساغ للفاضل مع سواله تجميل له لم يرفع  
الانفاج فيه كلاما **والحق** على الثاني وساغ لم تجميل له ولم يرفع لان فيه كل زمان سليل منه ذلك قال  
الشعر في ذلك كل رسوخ الامانة التي يهلك مشهودها ويظهر على خلقها وعين ذلك مما ثبتت عندهم لم يرفع  
فيه خطأ بل معنى التجميل هذا الشاهد بفتح النون وساغ في ذلك الشاهد بفتح الجيم فاعل اذ الحكم يستوعب  
محمودا عليه وانما هو للتجهيل والاستعداد بخلاف الاول فانه الشاهد بالحكم وفتح السام وساليل **التعجيل** بالحكم  
يعرف بقوله ما يثبت من جهة زبنة على الحكم بالحق فانه الفاضل **وقيل** ان التعجيل هو تيسر الحكم بالحق او بالانفراد  
منه وليس هو سليل ان ابا عليه وانما يثبت تامل الحكم وهو معاد **صحيح** ومجانف وانضاه **صحيح** وهو فاضل على ما هو  
تجهيل ولا سيما الضمير في قوله من وضع من ويقتضيه التلخاخ من قوله فاذا انقضت الاجال وانقضت ولم يزل الموعد  
بشيء يوجب له نظر العجز الفاضل وانظر الفاضل ويحتمل بزيادة ففتح ضمير عن غلبه في ذلك قال لا التمهيد لم يعرف ذلك  
حجته ولا يثبت كان كمالا او ملكا بل **الاج** الحق والنسب فانه مكي وارب الفاسم وارب وهب والشهيد واقتل  
ابن حبيب وهو عليه السلام وفوقه ابن ربحا فاعل فيمن انى يثبت بعد الحكم عليه بالتعجيل على كماله افعال  
لم يزلوا بالتعجيل هم الحكم يعرفون الحق ما تلاقى له حقائقه الخلف لان حكم الحق يرفع الخلاف على ان النع  
في زمانه لا قبل حجة يعرف على المزهد ولو لم يجلع يعرف فيقول حجتهم وحج فتعجيل الفاضل في النص المتعذر ليس امرا  
زايد على الحكم بل هو اول التلخاخ فاعل يرفع معنى لقوله عجزه **الاج** الحكم بموت الحق او بغيره بالتعجيل  
النق على من مضاف اذ سليل تسمية تامل الحكم او سليل ايقاعه **اي** التعجيل بمعنى الحكم اذ سليل ايقاع الحكم  
والانكوار مع قوله وعرف ما يغير حكمه لان ذلك في سواله ثباته الحكم بعد ايقاعه وهذا سواله ثباته التعجيل  
تأخير الحكم المذكور اذ سوال ايقاعه **اي** التعجيل انهم الحكم يجب ان يكون الموعد بشيء **والاحكام** ان  
الحكم لم يزلوا او ملكا بل اذ اسال من فاضله بالحق او بغيره ان يثبت لم تعجيل الملكا بتأخير الحكم المذكور  
او سليل من ايقاع الحكم يجب ان يثبت الموعد بشيء فانه يجب ان يثبت في الاول استجابة الياء في اللغة وجوبه بفضي  
بمعنى

بمعنى المصالح او على من اذ على الوحي الملك وفرضه في حق كل حال وهو الموصول وحتمه يتعلق به  
لجسور الزمان هو سليل وغيره فويله **تج** في الياء ضمير المعقول ونايبه ضمير يعود على التعجيل بمعنى الحكم اذ سليل  
الحكم بفتح الياء ثباته **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
الثاني من ان المراد بالتعجيل ايقاع الحكم الاثباته تأخير الوحي **وقيل** ان يثبت في ثباته ابا يجب ان يثبت في كل شيء  
فما قبله ولا ذلك هذا الحمل مع قلته ما يثبت به من لفظ **تج** ومن الاستثناء في قوله **الا** ادعاء **تج** من قوله **الا** ادعاء  
اي حال سابق الحكم يجب ان يثبت في ذلك الحكم بفتح الياء **تج** وانتم المعقول عليه حجة بعد ذلك الادعاء صيرت والظاهر  
في فانه يجب ان يثبت في كل شيء **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
الحكم ما يثبت ويثبت في كل شيء **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
حجته يعرف بها ما يثبت عليه اذ لا يثبت له وانما يعرف عندهما كماله عن قوله او وجد لا يثبت او مع يمين  
لم يثبت الاول وغاية ما يقول للزوجه ونحوها بعد العزم **الا** ثباته التمهيد في الزمان على حجة ويثبت في كل شيء  
ويبين وجهها وهو ليس بما يثبت كما اذا قال لا احكم بالمال واليمين او الجمع هذه البينة ونحو ذلك فاعل  
التعجيل وهو قول **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
الحكم يعرف في قول الحق **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
لا يقطع ذلك وهو غير لابل عليه عفا ولا نقلا **وقيل** ان يثبت في ثباته ابا يجب ان يثبت في كل شيء  
بالسداد عفا من غير عزم وتجهيل ثم وجب بنية منه ايقاع به ان يثبت في كل شيء **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
بل من ان الحكم عليه تنم حجة الحكم لم يقول في حال ثباته واستخاره فبالبينة **الا** العزم في السليل **تج**  
اعني اذ احكم عليه بالسداد عفا **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
يعلم بها ما يثبت في كل شيء **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
لا تفضل لم يثبت بانه لا تفضل **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
من قول ابن الفاسم **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
تجهيل هو **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
مبنى **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
الفال **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
في غير المستنبطات ملكا اذ اسال الملك في ذلك **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
قوله اجمع للمعنى **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
سواء اذ على ان هذه الارام ملكا حبس على الفاضل او على معيب وهو في الاول فاضل على الفاضل **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي  
الثاني لان الحبس حق لا يجوز بغيره ويرك في الحبس **تج** ابا ليس ويثبت حكمه على الحكم عليه بفتح الياء لان او غير ذلك فاعل عليه وهو على الوحي











ان العاقل لو اعرف من السرك والعترة لاقبل شهادته ولو علم بالاعتراف فيه وسواء اشتهر على معروفه  
لسركته والعراة لا وهو ترك على المشهور ومنه ذهب الجمهور **قال ابن القزويني** في احكامهم اذا كانت متفرقة  
ليس بها عرول ويعود اعن العرول فالزنا عليه الجمهور ان لا يجوز شهادته مع بعضه بغير الاصل فكل من الر  
فغيره عن النواذر انا اذا لم نجزم جهته غير العرول افعلنا اصله ولم قلح يجوز للشهادة ويلزم ذلك في الغفلة  
وغيره لئلا تنضج المصالح وما افق احد افعالنا في هذا ان المتكلمة سرك الاطمان هو به على انضاج عرول  
حسبنا في ابن لمون والمعبور وغيرهما في العراة ونثبت ان يجوز على السارق شهادة من الغيبة من النساء و  
الصبيان والرعاة اذا عرفوا وقالوا اطمان وانما سركه اذا او غصبه وعذبه قال **والقاضي** ما لك عن مثل  
هذا الا في لصون الحجاز والبرابر وقال يجوز عليه شهادة من الغيبة من النساء فيلزم له ان يقع غير عرول قال  
وابن بوجز العرول على مواضع السارق واللعن وانما يتعلق بالعترة وهو من باب فقههم ان المعروف  
بالعلم والتعريف عليه الحق في مقامه لان شهادة غير العرول كالعرول والى نحو هذا الكلام في العلما بقوله  
لر القبول مع يمين عاقل في الدعوى بالاعتين وهو وان كان خلاف الاصول لقوله عليه السلام البينة على  
المرء ع ولقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله لا يؤمن احدنا الا بغير العرول في الاصل عليه كما بدت في باب  
الغصب بان اقر الخ بالعترة فلا تقبل في كماله عرف قوله في الشهود بحكم الغاف في باب في السارق الى ما يخرج  
به الشاهد العرول وانما ضمنان مبرز وغيره فقال والعرول مقبولة والنسب ينقض له ايا المبرز بطس الراء المصورة  
من مبرز بالتفسير بل والفتح ايدى ما في احكامه فطاول عرولته متفرقة في ذلك عليه واصل من تبرز في الجبل في السبق  
ونفرد سابقه وليس هو من تحصى تحمل الشهادة ويحدها في الاسواق بائن فاض او امير كما يفكر  
العامة بل هو العاقل في الفضل كما عثر ابن هو اليوم وكان بعض السيوخ يعلمه بان عرول صالح ونظاير به  
وقيل هو معروف في زماننا كغير النوى اذ الرخنة قال في المعيار ما عر مع هذا الوصف الذي هو التبريز في  
العرول وعرفته في الفضيل للشهادة من ادركها من عرول المغرب الاوسط والافضل جدير بغيره وانما  
عرول وعرفته في الفقهاء في التخصيص وغيره جعفر مسلم وفوقنا ههنا منع والمجولس العود الكثير ليس يفرح  
غير ليس واسمها ضمير الشأن فيم يتعلق بفتح سوى عراة ما على يفرح او اسم ليم على انه من باب  
التنازع بين مستحق وجاز عرف من اجازة تستخرج من باب المفعول صفة لعراة او نحو الجملة من ليس وما  
يعرفها غير المعتبر **وقوله** عراة اريد نوبة بين وبين المشهود عليه او ابنه او ابنة من نحو هذا  
من الاصول والبروع وان علم او سئلوا ان العراة توركوا ما على الحوائص مفعولان بالجواز والمنع  
لان تمحض الرتبة فيكلا اثرها لجواز الشهادة المصلح على الخارج ومعنى العراة العراة في السبق  
فيكلا بدت والابن لا يتم وعلمه منع في مجزوء العراة هذا انما الا على ما يات في قوله **مقبوض** عراة انه لا يفرح  
فيها بغيره او عليه انضج ابن لمون وخ في باب القضاء حيث خال والمبرز يقرب عراة وفراة في و  
والمشهور

والمشهور وهو اختيار النحوي انه يفرج فيه بغيرها مما يفرج به في المتوسط في الشهادة وفتح في  
المتوسط بذلك والمبرز عرواؤه وفراثة وان لم يرد بغيرها على التماز وهذا غير اللائحة واما هي فلا يفرج بها  
في المبرز واحترز بقوله تستخرج من العرواؤه الحقيقية التي لا تفرز تحتها كالحالمة في كس الشوب وغو وانها  
لا تفرج كما في ابن سلون وابن عرفة وفيه عرواؤه يعرف الواح في شكله انما فلا تفرز لانها معرفة تامة  
عليها واسمها ومعها يشهد بان عرواؤه فريضة وشهادة ومفادها على سبب الزمان وطاها من  
كراهية تلزج الشهادة بالحق اعلاء او حوله ولا يعلم هذا اطلاقا ومعا عن ذلك حتى ان اقولنا او امرها  
وفي غير ذلك شهادته بل في اقولنا وشهادة مفادها في تأخير وتفسير العرواؤه ولو اقتصر على امر غير الاعلان  
لان مورد الهوى ونقص الظاهر في الشهادة اذا زاد على ثلاثة الشرائع على السائل ومقتضا على السبب  
الزمن اذ كما لم يفرز عنه في مال او جاز وما في معناها في الحقيقة ان كان بين الشاهد والمشهد عليه  
مفاصلة الغار والمطلة التي تفرز الرعيه من الصالحين والعرواؤه عليه وبينه التفت للوال والقطرة  
على ذلك في غير شهادته عليه وفي الخبر عن الاستغناء في اهل مسجد فاموا به صبيهم وفي حكم على رجل  
شاهدوا فيه فانه لم يفرز شهادته لانهم شهدوا به في افع عليه صنع صاغة وشهد غيرهم حازت لانهم غير  
خفاء وهو منه شهادة المشهود عليه على الشاهد ولو بعد تصوير من شهادته الشهادة في السائل جان  
كانت العرواؤه غلبا لم تعالى لكون المفضول عليه كمالا او باسفا فلان تقع القول ان ذلك يدل على قوة كماله  
فانه ابن شماس ومقتضا من كذا في بيان لغز العرواؤه وانها قبل الاداء احتراز من العرواؤه العاداة بعرو  
فلا تفرز قول في وان حرم بعض بعد الاداء بغير بغير العرواؤه كما تفرز عن قول النافع وحكم انها ما فيه  
علم في جان حرم العرواؤه بعد الفصل ومن الاداء بطلت الشهادة ولذا كان يجب تلزج الخطا بالاداء في كل  
مرة في حله وفي التفت وابن شماس اختلاف فيمن كانت عنده شهادة وكل من كرهها في عداة المشهود عليه  
مباين في اليمين بها قال النحوي وقوله هذا من ان كانت في غير وقت وفي الخبر من حكم عليه القاطع  
في الدار والمخالفة لا يرد في الحكم عنه وكذا من شك في القاطع في السلطان يقول بينة تشهد عليه لا يرد قوله هو  
واذا شهد عرواؤه له وعليه بان تشهد بذلك في مجلس واحد سقطت لانه يتبع في جواز شهادته عليه بشهادة  
له وان شهد عليه في وقت واحد شهد له في وقت واحد عرواؤه فيما لا يبعد عليك ومقتضا ولا يعلم هذا اطلاقا  
في احتراز اعم اذا ان العرواؤه جاز في اليمين على الشاهد عليه قبل العرواؤه وكان ذلك هو الاصل على يدوها  
منها لانه يتبع اذا شهد بغير علم انه اذا حكم ليشهد عليه في الفصل للمفوضة وفتح في شهادته  
بين وبينه واجراد في حكم اطلاقا ولا يشهد بغيره على بعض حتى يتفطر في الزمان وشهدوا باليمين  
نقله في بعض من الفصل للمفوضة انما لا بد من العرواؤه بين الجماعة والعرواؤه الشراء التفت في  
امضت للفصل بان سقط هذا الفصل من اعله بالاحل الاستصحاب ان الحكم في وقت واحتمال الزمان على يد



























لا مكان ان يكون هذا البيضا لا خطا فيه ولا حكم يتبونه متماثل ذلك اذا التوميع كلام الاية ملكوب  
ما يمكن بل فلا هو المثل ايضا ان العبرة بزم الاداء كان الرسم اهلا واستغناء وفي السراول الباب ان  
الاصل بعقير تاريخ العمل للشهادة لا تاريخ ادائها قال واعبره بتاريخ الاداء الراجح مستطاع حل الاصل  
جائبات العراقة بين الشهود وبين الموقوف عليهم لا فيمنع من ان المبرضة الحادثة بعد تاريخ العمل ان  
كانت الشهادة اعلية لا تنصرف بهذا العمل ان الواجب في العرول المنتصين للشهادة اذ افيروا له  
شهادة اعلية ثم حرم استغناء بعض تغييرها ونيل ادائها او يعبر ان لا ينفك الحق الشهود به كما مر  
عن قوله وعلم ان هذا ما علم لا ولا دخل الحذر على ارباب الحقوق لكونه مخصوصا بحقوقه عن  
امروا بالتحسين عنده من المنتصين لتعمل الشهادة ان لم يعلم **بفصل في مسائل من الشك في ادائه**  
ذكر فيه جواز شهادة الخفي والشهادة على الخفي والرجوع عن الشهادة والنفي والزيادة وحكم  
اعادة الشهادة بعرضتها او ادائها وما يتعلق بذلك **ويشهد الساهر بالافراد** يتعلق بهزود  
حال ايدوي شهد الساهر بالحق على المقي معتصرا على افراد الصادر منه من غير ان شهد وفوله على  
**الاختار** يتعلق ببشهره وما ذكره هو الزعم العمل كما في المغير وابن سلمون وغيرهما وفلاحيه كان  
الحق ما ليا او يربط كان الساهر فينبغي ان يفيده المقي فيما لا يفيده فيه او لا كان الساهر ضيقا عيب  
لا يبراه المقي او لا هو كذلك لا يشره ان يستوعب الساهر الكلام ما معمول بالاعمال فله هو المقي  
يتعلق بذلك العمل او المزموع صفة الكلام **البرء والتمنع** بدلان من الكلام ايدونه وواحدة والالف  
والثاء في الكلام والتمنع معا فتم للضمير وهو الضمير يقتصر عليه الساهر فقط والوكيفية مقبولة ان  
يفسح عليه فيها وكان من اهل العلم بان لم يكن من اهل العلم فينبغي ان يستطاع وانما استلزم هذا  
الشره لانه اذا لم يستوعب الكلام فزعمونه كسبه لو سمعهم يشهد عليه اذ فربما لم يسمع اما ان يملك ان  
جيت بقر فيقول لك عننا ثرا ويسمع الساهر الجواب فقط ونحو ذلك فلا يشهد حتى يجيب بسمعهم وجهه  
هو وفي شره واخره هو ان لا يكون المقي مزموع او لا فلا يفيده **ابن التواز** وانما تتركه الساهر لانه شرط  
في كل شهادة لاجل خصوص الشهادة بالافراد ومع ذلك لو انظر الضعيف الجاهل بالافراد جملته لزم منه  
الشهادة وانما يصري مع يمينه اذ قال انما افرزت لما ذكر من الخوف والخزاع ونحوها ومثل الافراد الزند  
هو موضوع المذو لا نساء كما لو سمع رجلا بخل في زوجته او يفرق رجلا وفلاحيه ان يشهد عليه  
بما سمع منه ولو قال لم يقل ذلك لا تشهد على ما نقول وهو كذلك مع ماذ في الرجلين يقولان للقول  
لا تشهد علينا بسمه جانا نقارنا يا سبيلا من امرنا لا نأمره ان يثبت ذلك بيننا او لا فينبغي ان يثبت فلان  
ويستلزم اصرها الشهادة بما سمع منه اذ قال لا اري ان يثبت بالشهادة ولا يعلمها فان السرا او حرموا  
شهادتهم منه ولا ومقابل المختار مروي عن مالك انه لا يشهد عليه حتى يشهد ومعه قوله

من يخبر

من غير اشتراط انه اذا الشهادة جازت الشهادة عليه انما لا ويثبت الموقوف ح الشهادة بل ان قبله اقلان  
كرا يتصل من الخلاف وهي ح اعلية ولا تنفع عاقتا في هذا ان كان الشهود عليه من يثمن ان لم يجل  
بما يشهد عليه او ان يكون مزموعا حتى نزلها عليه وان قال ان قبل ذلك ما فيها هو موقوف املا على  
او فلا يذال في **التمنع** واملا موضوعا في شوجهي استرعاية ونحوه وينبغي ان لا او اعترف لربنا  
ويحضرنا ونحو ذلك ولا يبرهين من معرفة الشهود عليه ولم او التعريف بها او الوعد  
والوعد هو الذي به عمل الموقفين والتعريف ضيق كما في المعيار والبرهان اذ وجد المالك عليه حيا كان  
ميتا حتى يثبت ان تلك الصفة هي صفاته ولا يبره الا سماعا بيمينه قوله لربنا او يثمن كلامه وان كان  
الرب من بيع قالوا باع منه كذا وكذا المجزئنا او بافراة عنزنا بالبيع ونحو البيع فان سئل من السرا  
كيفه لربنا او مجزئنا او نفي المبيع والبيع ما تعل الشهادة حتى ييسوا ذلك فان تعذر الاستعانة  
فان علموا او ما سئلوا سئلوا تسفك اذا لم يتعروا المعرفة والتعريف والاعية وتغزاد او يوع على يمين  
او لم يكونوا من اهل القبله والخفي والاعية فان سئل الساهر عن عرف لم بالشهود عليه بما  
يعينهم وسئل عنه جهل من القضاة فان عينه تنضم بقلته لانها صارت خفية وان عين جنس **فصل**  
**أهوية** ابن سهل ان الساهر اذا افصح بعرفته الشهود عليه ح بعد ذلك قال انه لم يعرفها والى  
عينة لم جيب ان الشهاد عليها اسرته ونفي بها ان الشهادة عامة اذ كان هو الخ ابر السراول  
الصدرة المعرفة لان ذلك من باب **الخبر في قبيح** ان تعين الجنس غير موقوف بانفسه ولا موقوف  
وافقت على الحق وبمفروقة **شهادة** علمها والعجود والبناء يتعلق بوقفة او شهادة هو الراب  
وطلب بالبناء للمعقول **العود** ناييم والايه عوف عن الضمير وهو اس مصر حقي اعارة والحكمة  
معروفة على الصلة فلما نافية الجنس اعارة الساهر والخزوع ايدوا الحق والوقفة شهادتهم  
بم سوا رتقت ولا يثبت او ثبتت فقط او ادية فقط وطلب من الساهر اعارة الشهادة به معترا بامضاء  
الرسم وسبب ذلك فلما اعارة جازية وفلاحيه وهو طلب اعارة القنانية والاداء معا او اعارة الاداء فقط  
بم رسم او برونه عن الفاني الاول او عن غيره وهو كذلك لبا يتكرر الحق على الكلوي ونحوها سيما بعض  
فيه التكرار كالربيع والوصية والقنانية والجراح ونحوها بعضه فقال له دين وجية قنانية ما سئل  
في رسومها من علماء على انه لا ميعوم لهنه الاربعه بل كذلك الود يعترف الفراض الموقوفات بالشهاد  
ونحو المضاعفة والقطعة عن الموقوفات ايضا مضاعفة الصنع فك ما تجس فيم التكرار او اقله ما تجس فيم ذلك  
كرسوم الملكية المستقلة على التصرف وعمد العنازع ورسوم البيع الموصول ونحوها بالافراد ونحو  
ذلك مجزئ اعارة قنانية وادايه لاني في الاداء يرضى الساهر اذ لا يلزم الاداء مرتين لغزله على ان لا يضار لاني  
والاشكيز لان يكون في الرسم اجمال او ابعها يتر من تفسيره كما في المعيار وكما ان اعارة الشهادة يثبت







الى غير خلاف الشاهد وان لم يقع للشافعي شهادته وبوجه اليه مدعونه منها ومع ذلك لا يثبت الحق بشهادته  
لذاته وعينه بل لا بد من يمين او شاهدان قاله ابن منظور **في** اعترض السراوية وغيره كلام النافذ بان الخلاف  
المستفاد من كلام ابن المناصير على الوجه المذكور انما هو في قبول كتب الفاضل الى فاضل بصحة معرفة خاتم  
هذا هو الذي حكى فيه الخلاف بين اهل عصرنا واهل المذهب كما تقدم في خطباء الفقهاء واما مسئلة الفاضل فيجوز  
في ديو انما حكمه بطلان يمينه عندها الا مع جواز التفتيش في احوالها والافتحاح فيها القول  
بالتفتيش من الخلاف في الشاهد بضم خاتم والافتحاح في الشاهد في الجملة اذ لا مفرور في الفاضل فان  
قادرا على الاستدلال على حكمه في قبضة الفاضل بغير حكمة في ديوانه فبطلان دون ان يتركه ليس فيها  
قول بالتفتيش دون الشاهد لانه لا يفتح في غير الفاضل في قبول كتب الفاضل بغير معرفة خاتم كما مر  
وقد علم في قوله في الحكم في الفاضل بغير الشاهد كما تقدم في زايير **وخط** **عول** منقول ومضاف  
اليه ملان في موضع الصفة لعول او **خط** مضاف على ملان ومراعاة غايه بغير علم صرح به بغير قوله وفي  
مسألة الفاضل **التي** مبنية للمفعول خبر المبتدأ فيم يتعلق به وهو على حرف مضاف بعول  
نايب فاعل **التي** اي **التي** الفاضل فيكون بغير علم بطلان الشاهد في الفاضل الى الوثيقه اعطاء مثلا وعرضه  
او شكلها المتخوف من بطلان الشاهد في بطلان الشاهد في ذلك وانما ملان او غايه بطلان او جهل علم  
وبغير الشاهد في هذه الشهادة على هذه الشبهة هي فلهذا **التي** وهي معنى قول في ان عمره في كل  
المعنيين وهي كما بينت حيك كان ذو العلم معروف بالعدالة عند الفاضل او غير معروف وعلمه عن غير  
الشاهد بطلان بغير علم اهل الفاضل **والتي** ان من لم يعرف عدالة في الخط لا يثبتها  
بمعرفة خاتم فاعلم ان احتياج الفاضل فيم الى تعريض عول والافلا وليس من فلهما التعريض التعرض  
للتعريض كما هو ظاهر في ابي سلمون والفايز وغيرهما لان التعريض مما يستفاد فيه الفاضل الى علمه فان  
اراد الشاهد بطلان تعريض صاحب لمعرفته بطلان زايير بغير علم في ذلك ملان وان كان حين ايقاع  
الشاهد وضعها فيم من اهل العدالة وقبول الشهادة واستمر على ذلك في علمه الى ان صدق او ان غايه  
وكذا ان عول بغير الشاهد بطلان وهو معنى قول في فلهما اعداها بوضعها في عالم العدالة وانما الشاهد  
هذا لا يكون وضعها وهو باس و لو كان حيل في بطلانها وانما الشاهد الاستمرار على العدالة لئلا يكون  
في فلهما بغير خاتم **في** **اختصاص** **التي** في مال لا يجوز الشهادة على فلهما الشاهد ومعرفة عدالته  
حتى يقول الشاهد بطلان ان كان في تاريخ الشهادة عدلا او لا يزل على ذلك حتى نؤمن احتياضا من ان تكون  
شهادته مستقلة لوجه ملان ونعلم في غير هو قوله لم يزل على ذلك في فلهما كلام غير واحد كما مر  
الشامل وكما في الحق والحق في باب الحسب و ابي سلمون و ابي معرفة ان شرطه **وقال** **ابن** **زهران**  
في شرحه لعلم سره لملان فقد لان العدالة اذ لا يثبتها لاصل بقاوه و بول لذلك قوله احتياضا لان الافتقار

يكون على عدم الوجوب وهو في بيان الرفع بمنزلة اداء الشاهد المعروف على خاتم وهم اذ اظهر عليه يمين  
قبل الاداء كان جرحه فيه فبطلان من قوله واستمر على ذلك في علمه حتى مد في وان الشاهد لا يكون بطلان  
حتى يزل الشاهد علمه بطلانها كما مر في خطباء الفقهاء وفي قوله لم يزل على ذلك في ان يمينه فلهما  
القطع وليس في ذلك بل على العلم بطلانها وهذا لا يكون بطلانها في غير الشاهد او غير الشاهد على علم  
كان يعرف من الشاهد معرفة عينه يكون في شهادته على من لا يعرف ولا سيما في قوله في علمه فلهما  
وضع شهادته على من لا يعرف من هو قول ابن زيران وهو في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
او لا يثبت بطلان وهو ظاهر في الفاضل وكلام المتقدمين **التي** وهو الصواب وبه العدل لان ذلك لا يعمل على  
انما يضعها الا عن معرفته والافلا كما هو ظاهر في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
فلهما فلهما من المعرفة والتعريض والافلا في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
صاحب الحق وهو ذلك على صاحب العدل ونظمه في المعيار عن التفتيش وغيره فلهما في قوله في علمه فلهما  
وعلمه بطلان حتى لا يثبت فيم حتى ان يثبت ان فلهما فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
البلد في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
حيث قال في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
و اذ يكتبه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
لان الغالبه اطرافه عليه والاجاب برفع على خاتم ولو كان مستحورا بالعدالة لان العدالة من الناس انما  
يتوقفون في الرسوم من العز من الشخص لامن غير فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
قال في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
للموقع عليه وقوله عول في عظيم من عار من بطلانها فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
الرفع والافلا فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
حتى اذا عرف عدالتهم الغريب او الميت فيعلم عليه لان ذلك بغير التعريض بطلانها في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
على المستحور بطلان الشهادة وهو ذلك لان لا يفتي له الا بغير الاستيناء والكتب كما في التصريح  
واما يمين القضاء والاستخفاف فلهما بطلانها ومعلوم قوله في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
وغيري العدل بالاشهاد بانوا اصدروا نعتهم الخط دون يمين فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما  
صلا لا يثبت عولهم ولا تخريج وعن الشيخ في قوله في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما في قوله في علمه فلهما











ان يشاهد له اللبنة الاولى من الالوان المزخرفة وفيه **المعجب** على العبرية والانتصار لسان الطاهر  
عن شهادته التي اذا جاء بها ان يشهد انه نطق او معنى وان اختلفت اللفظة عن الالفاظ وفيه ايضا من جوار  
لعمله فيمن شطرت بعمى واحد بها ولم يترك قبول المعنى بالفتح في بعض الاداء ذكر انه كان قد فقه مدنى في الفقه  
منه اذ ان الشاهد يشهد انه نطق على نفس اوزه بانه لا يتضمن شيئا من شهادته الاولى سوى ان كان في الابد  
والنفس من شهادته الاولى في كل النسيان او غفلة ولو سبغت عنه لا يثبت وانما سكت عنه لانه اعتقدت ان  
المسكون عنه غير فاج او كفتت ان الزيادة ما نبتا بالاحتجاج اليها ولا وان ذكرها نبتا لا يثبت بالاطلاق على  
شهادته او اياها حكم في ذلك فلم يقوله من المبرزون وغيره وشهادته اولا وانما سكت فلفظه **راجع** متبرا  
سوغ الا بتراه به علم في عطف ايدى عن شهادته لم يقوله من غير ان كان وصية الرجوع المعجزة من راجع غير  
بالبناء للمعقول خير التام وهو مع خبره خبر الاول ما صريفة تتعلق باعتراف الحكم متبرا **المعجب** خبره ايدى  
قبول رجوعه مع غير مترا كون الحكم لو يقع هذا اذا اعترض عن رجوعه بان قال شئ على كذا وكذا فكتبت انما  
المشهود عليه بل وان لم يقتر **فكتبت** شهادته وتجب كالعروة والبطر من عزم التعاقب وانما الخلاف في ايدى  
وقبول شهادته المستقبل **في** **المعجب** ان كان ما هو نطقا في بضمه فكتبت في الالفاظ والابواب  
عن الشاهد وصحون ضافته ان لا يرجع احده الى العمل وقال ابن القاسم يوجب وحكمه ما لم يكن الرجوع عن  
زنى والابحار وضاه انما يقتر رجوعه قبل الحكم ولو بعد اداء وهو ذكر ان رجوعه عن الفاعل الزاد ايدى عن  
التعاقب ان رجوعه عن غير من العروة او عن فاضيه فقولان في القول ابن توفيق وبه العمل ويعرفه وبه انقبى  
الغيرية وصريحه ابن سلون قال الحبيب وبه العمل عن ناطق وبه انقبى ابراهيم الجباله ولفظه هذا اذا رجع  
عن غير فاضيه لا يرجع ولو لم يكن في هذه افعلة هذا القول دون ما تفرع عن ابن توفيق وانفصر عليه  
نابح العمل المثلث **فكتبت** وموضوع هذا الخلاف ان الرجوع في رجوعه او لم يعلم ما عثر لفيقته او مؤنة والافلا  
يجعل الرجوع ان الرجوع شهادته والشهادة عليه به نطقا في النطق ان لا يثبت له لامل وان كان قد  
علل ذلك بسيرة ابراهيم الجباله بان تصريفه ليس باولى من تصريفه ولا في التعقيب ما قرأولى **وجه** التبرئة  
لوقى الشاهد المشهود عليه فقال له ما شهادته به عليه باطل او لا شهادته له عليه فلا يصح ذلك وان كانت  
عليه بينة الا ان يرجع عن شهادته رجوعا يثبت عليه ولا يثبت له في قوله عن العمل او عن اداء فكتبت  
عنه فكتبت بالاطلاق لها ونحوه لا يثبت له في قوله **فكتبت** وقام له مع العمل وشراحه عن قوله ومثل  
مرجع رجوعه من بينة كجيب ان انى بلع واختلفت اذ ادى شهادته رجوعه الى الفاعل وقال له نالت من اجل  
شهادته اذى وبالله الزلا الاله هو ما شهدته **الاجب** لانه في رجوعه عنها فكتبت بهما فيقيد ليس قوله  
ذكر رجوعه ان الرجوع ان يذكر نفسه او يقول بغيره **فكتبت** وقال ابن زريق انه رجوعه قاله في المقيار وليس من  
الرجوع من ادى شهادته رجوعه بطول الفى المشهود عليه فقال له ما شهدته عليه كى **وجه** التبرئة  
ايدى به

ايدى به او قاله السمتان في نوازله **المعجب** الى معصوم قوله هذا الحكم بعض فقال **المعجب** شريفة  
الحكم فاعل ايدى **وجه** **المعجب** الشك ايدى بالابطال رجوعه بعرضه فوقع الحكم بل ينفذ ويثبت ويثبت شهادته  
الاخيرة التي رجوع اليها واذا بطلت فكتبت **المعجب** بالبناء للمعقول في فهمه بفتح الفين وضمه لا يتعلق  
بما كتبت اما يتعلق بعرضه **المعجب** ايدى الشاهد ان يتعلق بقوله في الالفاظ بالبناء للمعقول فكتبت ما عقال  
ابن العاجين من الاعراض لا تعلق الوعد ما يجب في غير الزور **المعجب** من الشاهد مع شريفة **المعجب**  
اليها وبه قال المعينة وبه ان طرز وقال مالك وابن القاسم اقرار جهابذة الحكم وفيه الاستيلاء كذا اذا  
حكم بعرضه المال او القضاة وفيه استيلاء جهابذة حكم في الحكم لا يثبت ويستوفى العمل والزم بعرضه  
الزينة والمال للحكم عليه ان العروة الخطاة اموال الناس سواء ووجهها **المعجب** في استيلاء  
المال دون الزينة كمر منه ورجع اليه ابن القاسم ايضا قال **المعجب** انما يثبت حكم وهو الزينة من  
كلامهم والافلا بغيره وعلى الاول اقتصر في فقال لا رجوعه وقرضا ما لا يثبت له الزور وفيه الزور  
يستوفى ولا يقتض منقلا وانما عليه الزينة فقط في اموال الاولاد وان رجوعه عن الحكم الاستيلاء ليس  
لا عزم والمال والزينة انما يثبت عند اقراره بكتبت بالزينة عن ابن القاسم ايضا والقضاة عن الشاهد  
مقول **المعجب** ان الحكم لا يثبت في صورة تيسر وشمل ايضا مادة اقرار الشاهد من الشاهد بعرضه  
الحكم بهما ادموا عزم اديها ومن الاشكال مستقلة عليه ووجهها **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول  
كذلك **المعجب** وغيره وتفرع عن التفسير ان قيم قوله **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
رجوعه وانما هل يجوز الخلاف فيرجع بالقرينة وعرضه اولا لا لا يثبت له في ايدى الشاهد الموجبة للقرينة  
وشمل ايضا مادة اقرار الرسم عن الفاعل والشاهد انما يثبت عنده وانما حكمه في ايدى الشاهد  
بمرجعة عن عزم او رجوعه ونحوه في الشاهد انما يثبت عنده في ايدى الشاهد لانه حكمه في ايدى الشاهد  
لهذا الوجه قاله البرزى **فكتبت** ان الرجوع بعرضه **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
يستوفى في ايدى الشاهد **المعجب** وانما بعرضه **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
مع العروة كذا المال بالقرينة وعرضه **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
فكتبت كجيبه من فكتبت او جيبه قبل الزنى وعرضه ايضا اذا ادى الى الرجوع والتفسير بان اعترف بالزور وهو  
قوله **المعجب** الزور وعرضه **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
الشهادة والشاهد عزمه شهادته الزور **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
الرجوع من الاول وانما عزمه الزور الزور **المعجب** في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
من الايدى وهو الذي كان العزم مطروفا معصوم عن اقراره في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد  
المعجب من وغيره وهو ما يجب من العزم المزلون عليه بالبناء للمعقول في الشاهد بالبناء للمعقول في الشاهد

70







توسعة في بؤن الحق بهذا والحمد لله الموصوف والعموم في خلقه البقاء في غيره وقوله اني من الذكور  
برأيت البينين بغيره والشعر فوله في اني ان البايح بالربن صلا اذ اطلب الاستهاد بالقرابة والى المسعود  
عليه من الزيادة عليه ان البايح لا يجلب وهو لا يدركه **وقال** البتر في الصواب ان يجب اذ لم يصب  
العزل بخرقة او مكدفا وسمل المشواير الحقوق ما بينه او برتبته على تعجيل في اقراره اذ من هذا  
صلا لا يثبت الا بغيره ومنه ما يتفق فيه الواحد والمراتل او اعداها مع الجميع وما يكتفي فيه امراتان  
وهذا كما لا بد من الاول العتق والاسلام والورثة والنكاح والحلاق والرجعة والنسب والتفريق  
والنكاح والتبني والتزويج ونقل الشهادة فيما ليس بمال ومنه ابلاد العرو والسفاد الحفانة وكذا  
الحبس والوجبة لغير معينين والاباء كما في ابن ندب اول افضية المرونة وليس منها الموعود اعتبار  
الارث كما لا بد في العزل بغيره ومن جعله منها ما ينافي بغيره با اعتبار اعتراذ زوجته وعق مريته ومنها  
العزة اذ الخوة الموجبة لها او با اعتبار انما ابلاد في الشقاق فهي مصرف في انقضائه على واما  
في عوا هو انقضاء في الرجعي تسقط عنه النفقة فيكفي الساهر والجميع فيما يفتي في **ابن** **رحال** وكذا  
البلوغ با اعتبار اقامته المرحلية لا باعتبار الاستطاعة لم في الغنيمة فيكفي فيه الساهر والجميع ونما في قول  
خ في الحجر وصرى ان لم يربح وكذا الولاء با اعتبار المال فيكفي الواحد والجميع خ وان سهر واحد طو لاء او  
انما انهما لم يربح لا يسعد ان مولا لم يثبت لانه يحد وبدا في المال في وكذا الوكالة في النكاح ونحوه ان  
لم يتعلق بها من الوكيل فان تعلق كحون الوكيل لم يربح على الموكل الغاية او كانت باجرة ونحو ذلك  
فتثبت بالساهر والجميع كما شرطت والاجل ان الشرطه مال والاجال ابل اليه وكذا لا يثبت  
بالساهر والجميع واما الوكالة في النكاح ونحوه مما ليس بمال فلا يثبت الا بغيره من ان ادعى  
انها ملكته وزوجها وكبلا من وفاق ساهرين على النكاح وواحد بالوكالة صليت انها ملكا  
وثلثه والارثية بضعه ان كانت بموضع لا يجبي عليها قيم الا صرعا لها وادخال الحبس والوجبة على غير  
معيّنين في هذا القسم صحيح بالنسبة للساهر والجميع لتعذرهما من غير المعينين لا بالنسبة للساهر  
والمراتين فيثبتان بها كما في ابن عرفة والشافعي يقولون رجل ابدع من وتر السونج التبر ابدع وصعب  
بما ذكره في الجملة في قوله بامراتين عوانتين يتعلق ب **بعض** بفتح الياء وكسر الصاد منسج للفاعل في  
كله ايمى برفع بفتح الياء منسج للفاعل صفة للمال يتعلق به والعرو بفتح ياءه يتعلق بقوله **اعتزل**  
منسج للمفعول غير المنبر او فلاح وليس بمال كالكافة ان تعلق بها حق الوكيل كما قرأنا في  
عامل الوكيل يبيع ونحوه ونقل الشهادة عن سهر عدل كما في خ يجب قال عاصبا على الجاني ونقل  
امراتين مع رجل في يد سهرات تهن في الاجال في التمن او الصراف برفع المشرق او الزوج وحيث العوا  
البايح والمراة اسماء اختلعا في اطم او فرك او انقضاهم بالاجل في العتق والعتاق في القول للعبدة فذكره

وانقضاه

وانقضاه بالتشريف والمهرية واما ان حلف به الشقاق او الحرية فيفرض ما ناهقه الى اجل مقرر او لغيره  
المراد الى اجل مقرر عتقت المرونة والعبر انتم قد انقضى ولم يفعل واقامه ذلك ساهر او امراتين وزعم المالك  
انهم لم يفرضوا فيما يفرض عليه ما عتقت لان هذا من القسم الاول **تج** كملوا لود الشهادة وكذا الوكالة  
المراة الحلاق والعرو العتق واعز الزوج والاشهر وانكر الاجل في ذلك فلا يثبت عليه الا بغيره  
وهذا ونحوه مراد من قال ان الاجل بحسب الكو على فيه في الشقاق والعتق والعتق لا يثبت الا بغيره  
وكذا الجوار والسجدة ونحو ذلك مما ليس بمال ولا يربح اليه وما يرجع للمال اذ اشهر رجل وامرأة  
على نكاح بغيره من الزوج او الزوجة او على ميثاق ان طائفة اعتقه او على نسب ان هذا ابنه او اخوه ومن  
يكن له وارث كانه النسب عتقت الشهادة على قول ابن القاسم وكان لم الميراث ولم تجز على قول ابي  
لانم قال لا يثبت في الميراث الا بغيره ابلاد في الشهادة رجلين فان ثبت ذلك في سهر او امراتين لا يثبت  
لهم وراسوه هذا جازت واستحق المال فالتحفي وانقصوه في بسفاد التعجيل بين كونهم لم  
وارث او لا جوارح كالم غلاف المراد وما ذكره في الساهر والمراتين بغيره الساهر والجميع لمل  
بغيره العزل بغيره **وتج** من قوله يرجع للمال جوارها فيه ولو فارته ما ليس بمال ولا يربح اليه  
شهادة رجل وامراتين على رجل بحلاق زوجته ونحوه دار في صرعاها شهادة وامرأة فتصح  
في النصير دون الشقاق على المشهور من ان الشهادة اذ اذ بعض من الشهادة وكذا ما لو كان في بعضهما  
للمستتم جاز منقلا ما اجازته المستند دون غيره **وتج** في الشقاق في الباب الخامس والاربعين من  
وفتح منه ايضا جواز ما في نفس المال بالامري كعشر من سلف او بيع ونحو ذلك وكل مد في النكاح  
عكس وهو الشهادة في المال ولا يثبت بغيره الشهادة من ذلك لا منه بادهما اذ في مجموع الشكائين  
او بين ابنتها او زوجها فاشترها من سهرها فتصدق على العتق في الاولين والى الثاني في الثالث  
ومع من قوله بامراتين ان الواحدة لا تفي ولا يربح من الجميع في قوله بامراتين اذ في كل واحد  
ما يثبت لتسريته منزلة العزل الواحد كما لا بد في العزل بغيره ولا يربحها او حصة امراتين بقوله في  
امراتين متقين خبر عن قوله مفتح ويعني الياء يجب كثر مكان متعلق بالاستقرار في الخبر في  
بالباء والفاء على **النساء** ما علمه الجملة في عمل جوارح فيك في المصنف غير المرفوع وصوب الحلاق  
المفعول على مفعول كمل هو ايضا في قوله **مفتح** اي فضاة لما يثبت بامراتين في العمل ان لا يطلع على  
السهر بيم امرها لبا **النساء** وذلك في الحقيقة في الرضا والاستهلال والاولاد والحق والحق والحق في عوي  
العرو جاز كان العيب في خبر الزوج مما هو عتق في معنى التوبة عن عيبه ليشتر الرجل او يفتي بغيره  
اتين ان الواحدة لا تفي وهو كذلك اذ الواحدة لا تجوز سهرات تهن كما في المرونة والارثية في كل من  
القول بان سهرات تهن زوجم الجميع فلا هو لا تفي الواحدة ولو ارسلها الفدية ليشتر العيب ونحوه

75























يوجب عدم رجوع البطل وهو خلاف الخلافات الشراح عن قول خ في الافتراض خلف في غير الرعوى المانع  
فالمراد ان قال له في الرعوى اهلك وخلف رجوع له وقول المبرز في الجملة لجميع ذلك قلنا وهو الخاص  
مما مر من ابن الثالث فينبغي اعتداده لان رضاء الزاوي ايدائه لما رضى باليمين اسقط حكم من البينة كما  
ان من قلب الجبين اسقط حكم من هذا كما مر فيسقط ذلك منها الرجوع الى ما اسقط حكم منه ومما ذكر ابن نجيم  
في شرح الرسالة قول المروني اذا استخلف وصو على يمينته نزل بها الى الجاهل بخلافه فيما قال من انهم الا ان قوله  
نزل بها قال ابو البرهم سقطت في بعض المواضع بفعل اختلف قلنا وعلى القول بانهم جعل المراد  
نصر جملة او اعراض طاف وعليه الاكثر في ذلك ولا يحل هذا في منسب الاكثر مثل مدالين رئيس ثرا وفي  
منك ابا القباس العلوي وهذا حكم اذا رضى الجبين مع علم به او امان عليه بالفعل واراد القيام باليمين  
بعد ذلك المصهور كما مر من خ عن الفايح بها الا ان كان لا يعلمها فاقبل ايضا فان فيها ما يستلزم  
فلا يثبت الا العز فيسبيل في المصهور ايضا انه لا يجوز ولو مع النسب ان كما مر فيه بدال الشهادة او كرايج  
الافساح التي توجب الحق بيمين الكار بقوله وغالب القن معكوف على قوله شهادة العزل به الشهادة  
منه او خبره والجملة في محل نصب حال من غلبه بحيث خفف مكانه فيعلق باليمين في غير البائع ففعل ما عر  
والجملة في محل خبرها فانه حيث عا دة منصوب على السقاط الخافقي والتخفيف في روى شهادة العزل  
شهادة غلبه القن في حال كونه الشهادة ثابتة به ايد بسبب في المكان التي لا يقع في العادة القطع فيه  
ونحوه ان يكون غلبه من غير الخوف فعلق به والشهادة معتبره في العز والجملة خبر الاول و  
التخفيف في غلبه القن في المكان التي لا يقع القطع فيه الشهادة عاملة به كذلك ايد مع القسم فيكون من  
حكم الجمل ويسبب فيه الفصل باجتناب الجملة وهي معولة للمعتبر التي تعلق به في ذلك وان جعل  
التي في هذا الوجه خلاص من المعتبر الاول وقولته بيمين البائع ايد شهادة عرلين باعسا والمبرلين و  
ضر الزوجين والركس وصحوا استخافوا الملك وهي الورثة وكون الزوج غدا وترها بغير نفقة  
والتعديل والتفريق بالخل ونحو ذلك قال في القوي مدار العلم التي يستفاد بها الشاهد اربعة العقل  
واحد الحيوان الخمس والنقل الفنون والروايات والاشهاد بالجملة الشهادة بل علم جاد هذه الوجوه في ذلك  
قال في التجار ما لا يثبت بالحسن بل بغير ايد الاحوال لا اعسا ويرد بالجملة بالكتابة بغير ايد الغير  
على الجوع والضرب في حق القس الغريب من اليقين خ واعلم في اعسا بيمينه ومن رتبة صبر كضر الزوجين  
في وفاء في النسخ ان هذه اليمين على التبا لانهما الاصل الا على نفي العلم وهو كذلك وانما وجبت اليمين لان  
الشهادة في ذلك ما هي على نفي العلم فيقولون مثلا لا يعلمونكم ما لا تعلمون او لا تعلمون ولا يعلمون  
انه رجوع عن الاضمار بها اذا انتع الشهادة بالضرر لا يبريد ذلك وان لم يخرج عن ضلله في علمه وانما  
لا يعلم له وانما سوى من ذلك وان لم يبرد له بيمينه في علمه وان لم يبرد له بيمينه في علمه وانما غير هذا

وقر

وقر يكون المصهور له على خلاف ذلك ما استلزم على المباحين باليمين الا ان يستثنى من ذلك  
المرتب والتبرير وفكر واستخفاف العقل والتعديل والتفريق في المصهور له وعليه فانه لا يمين في  
ذلك وفي الاثر ان البينة العسر ليعين عليه ان كان خبره بالشهادة جازوا الا ان لم يفعل او لم يرجع  
عن الاضمار بها ففعل او لم يخرج عن مله ففعل بالثبوت وان اختلفوا ولو يقولوا ففعل ما من اهل  
العلم كما مر عن قوله ومن يترك فليقل عرل رضى به ويخلف من غير ان تعزسوا الى كماله  
فربيد وقوله كشهادة عرلين اخترا من شهادة عرل واحد ما ذكره بانه لا يعمل به في العز كما  
يلزم والتبرير وفكر كما لا بد من سلون وفكر في من الزوجين لانه يقول الى خيل الزوجية وفكر التعديل  
ويعلل به في الباقي الا ان يعلل بيمينين احدا في استكمال الغصاب والآخر في الاستظهار ولا يجمع ما عرلا  
في على البينة كما مر وفكر قوله غلبه القن انه يقتصر الشاهد عليه لانه يصح به عن الاضمار او في  
الوثيقة والام تفضل فانه ابن عرفة وانقره مع ما انفرد في البرق الحاد والكتابين والكتابين من ان  
الشاهد اذا جزم مستتر علم في الشهادة بالسمع المبرر للعلم او بالقن في القن او حصر الورثة في  
يكون نصرا فاد ما على القن قال وقول بعض الشافعية يفرج ايسر له وجهه فانه ما جوزه الشرع  
لا يكون القس به منكر او وانكره فخر هذا السامد عن قوله واستقرت اعسا في قوله من ان  
الشاهد يقتصر على ذلك فقط هو بيمينه في التعديل من انه يقتصر فيه على طول عسرة في  
وهو حصر في القطر في المستفاد في ما يمينه في قول شهادته على بيان مستتر علم في ذلك من قول  
العسرة في خمسة والسبب في التعديل في الضمير على الجوع والبر في الاعسا ونحو ذلك وهذا انما اذا  
كان الشاهد بذلك من اهل العلم والاجل ان من سألته عن مستتر علمه فانه تعزسوا الى كماله  
او غيبته سقطت فقال ابو القباس العلوي وهو الخ جزم عليه القوي من ففعل العصر حتى  
لا يستلزم صريح عنه وهو الخ قال في البينة لانه كما لا يخفى انما هو المبرر معتزقا على  
ابن سنان لا يعلم بالقول عليه وانخرج عن قول في المستفاد وانما وانقر ما يمينه من قوله في  
الجموع عنه وغيره لا يخفى في وجهه في العقل الفاني وفيه في المسئلة خلافه في شهادته  
الصباح كماله في انتم المبرر ان يبين مستتر العلم انما هو شرط كماله فقط وهو مختار بين سهل  
وعليه عول في الشركة حيث قال ولو لم يشهد بالانذار على الايج قلنا وعرف ان هذا خلاف  
بما لا يسهل ومن معه تملك على ما علم من مرون وقته ونما في علمه ما روى في تعزسوا على  
ما عاين به بغيره ووقته من المبرر بدقته والام في يقول منصف يقول شهادة المبرر في رتبة والزا  
انفصل بين المرون في فصل مراتبه الشهود على ان غير عالم ما يقع به الشهادة لا يبر من سألته عن  
مستتر علمه ونحوه في القن والمعين والغني في رتبة والام في يقول من المبرر في رتبة















الى المثلوث بعينه ان نص به العلم بان انى الطالب بعد ذلك بعينه حكم له بهاء او علم او الايقاف على  
وجهين فبان برب المستحق ان يذهب به ليقيم البينة على عينه وتارة لبيان البينة تشهر على عينه  
مفهوم او السماع من عطف العالج على الخاف لانه اما ان يكون من المستحق وهو المعبر عنه بالنسوان او  
من غير بان يقولوا اسمعنا من الثالث او من غير بان انه ذهب لمعبر مكافؤا لهذا الفصل المذكور على السماع  
ولم يذكر نسوانا وعليه فلو قال الطالب والمرجع للمعبر المستحق فوقعه بلخ انما ابقى الخمسة لم يرد  
الناظر من الترتيب بل الخمسة وهو هو فلو لم يرد من غير محذور بل الخمسة ولما  
غيره بل بالاجتهاد قال في التفسير بان جاء بك هذا او سماع وسال ايقاف المعبر لبيان البينة  
بان كانت بعينه وفي اقامه ضرر البينة الفاضل المرعى عليه وسلم اليه بغير دليل وان ادعى شهودا  
مضوفا على حمله او فقيته لم يضر الخمسة الا باجماع او الجعته هذا الترتيب لغيره من الفاسد ورواها الفاسد  
ان يوقف له اجماع من غير محذور او الحسن مفول يصون خلاف ابي الفاسد في الترتيب قال ومفهوم فو  
بعينه هو فو له وان ادعى شهودا مضوفا او فو له سماع هذا جرحا على ان يجلد معه لاجابه سماعا  
واضحا كما نقرر في شرح النسخ فبذلك هذه الابيات وفي التفسير ورواها في النسخ كالفوق غير العزل او عرو  
بشهود من السماع بان اراد المرعى ان يذهب بالمعبر الى موضع بينت في ذلك لم يعرض بضع فيجتمه  
قال وان لم يرد ان بضع فيجتمه وقال يوقف حتى ان بينت بان كان ما يقرب وفعله ما بين الخمسة  
الا باجماع الى الجعته قال يصحون وان كان ما يعبر وميم ضجة لم يجب توقيفه واحده المثلوث وعلى  
سليم من غير دليل بل من هذا المقصود منه وبهذا تعلم ان فو النسخ حجب اجماع بينه حضورا  
غيره التوقيف بالسماع او النسوان كما هو فو في مفول من قال صوابه او اجماع بينه حضورا  
غيره لانه انما يحتاج اليه لو كان كلامه غير ملائم للنصوص ومجرد دعوى البينة المحذورة **مسألة**  
ثالثة لم يتكلم عليها النسخ كما لو يتكلم على التوقيف للزهاء به كماله وتكلم على ذلك في المعتم  
ولم يتكلم على ما في النسخ كماله **مسألة** انما النسخ الذي مفهوم فو له حضورا وهو الوجه الاول في  
المرونة والوجه الثاني في التفسير فقال **وان نص شره بعينه** بان زادته على الجملة فبذلك **باب كبرى**  
**عليه** مترا اما في البينة **النسخ** مترا متعلقه محذور اجماع الفاسد بان لا يعلم فيه حقا للفقاع **عنم** **انفعلا**  
خير من الجعته خير الاول والجملة من الاول وخير جواب الشرط بان نكل وقف هذا الفاسد لان جابزة البين  
انما نكضه في النكول فلو كان في المرونة المتفرقة ان يجلد كل واحد من بلوا واحدا او احدها لكانت وليس  
كذلك لانه اذا ادعى الطالب على المغيث قال المغيث انت لا تزعم على معرفته ذلك وكذا العشر فلا يجلد  
احد الاخره امره فلا قال ابو الحسن عند النسخ ونحوه في التفسير لا يرد في حوز **قوله** حال من  
جاءه **مع عزل** يتعلق بنزاهة ايضا وجملة فو له **بشهود** ان **شهر** صفة العزل **وبعد** **باب** **نسخ** في الباء  
ونشون

ونشون العين عطف على عزل **بشهود** مترا **خير** اجماع في البينة المثلوث مع عزل شهود الطالب  
بشهود ومن ادعى عليه بعرضه في الشهود به اجماع النسوان حال كونها كذلك من انه يعلم في حقا للفقاع  
وانما وجبت البينة ولم يرد لان النسخ لم ينع هذا الفصل النسخ من اجماع وعلم في روى ولم يرد في روى  
وهم يقتضون ان السماع هو العزل بالسماع او بالنسوان لا يكون الخاف وفيه نفي بان مجرد دعوى البينة  
الساكنة بالرفع للشيخ كما يرد عليه مع السماع هو العزل بالنسوان او السماع **قوله** **فقلت** مراد بان يكون  
الخاف مع بعز البينة الساكنة بالرفع فقلت لو ثبت النسوان بعز ليس به هو لا يكون الخاف كما في  
البينة فلم يمان فقلت مراد بان يكون الخاف بوجه وفيه خمسة ايام او يوقفها ومجرد دعوى البينة  
الخافرة انما يوقف معها اليوم ونحوه فقلت لا دليل على كلامه عليه على انه ليس حقا المثلوث هذا  
لم يرد سماع النسخ جازي من حله الطالب مع سماعه ويوقف له ما لا ضرر فيه في الخمسة ونحوه اياك حله  
الطالب انه سرق لم مع سماع النسوان او السماع ليعرفه ما ذكرنا في قوله لان السماع هو العزل بالنسوان  
بالنسوان على الفسخ اقوى من بينة السماع والسماع اعلم وكذا الواجب ان التفسير فو له بالجمع بين  
لعزل بدون غيره اجماع او ادعى بعز في شهود الفسخ لاشهود النسوان فو له عنده روى ونصف  
والمراد بالعزل الخمسة يشمل الواحد والمتعدد وهذا وان كان مفهوما من البينة فليعلم لاشد اولى  
من العسا وقبيل **مسألة** الاول ما نقرر انما هو توقيف المرعى فيه واما توقيف عليه فليس يجب  
كانت الدعوى بالجملة الزفة وكما يتكلم بالوجه فيسبب في قوله وقام الوجه على من انما دعوى  
اصد خستية ان لا يجزى **السنان** نقرر ان السنان لم يتكلم على الايقاف للزهاء وقصر في المرونة  
بان ايقاف ايضا ولا على الايقاف الثانيان بالبينة المحاذرة وتكلم عليها **مسألة** ولم يتكلم على ما في النسخ  
فيقال مختصرا في المرونة وان سال ذو العزل او بينة سمعت وان لم تنطق وضع بينه المعبر لانه  
بما في المثلوث لم على عينه **اجيب** لا تنصيا اجماع العزل والسماع وحله ايقافه لانه يستمر وان على  
مسافة كيو مبدى لان المرعى بينة حاضرة او سماعا بالبر بينة به يوقف ويؤكد به في يوم وهو  
فلا محذور ليزه به في ولو كانت بيل غير وهو كذلك ان كانت الدعوى مأمورة باليمين في الرجوع  
بالصفة انما قاله الرجاء عليه **باب** **خير** هذا وبين حاضره من انه لا يوقف له مع بعز  
البينة ان الزهاء مع وضع القيمة اخذ من الايقاف من غير ذلك لانه اذا نكل الزهاء احد المثلوث  
القيمة وفي الايقاف لا يحرر بيل فو له ابو الحسن والمعبر به وقوله ليزه به هذا الطالب وكذا  
في المثلوث ان اراد الزهاء به البينة ملكيتها بعز ان يتكلم الطالب والظاهر ان الزهاء بالزهاء  
المستخفتم هي يتسلسل او هو الاول المستحق من ترك فقط مخصوص بان يرد الوجود بكنهه واما  
من اراد ان يثبت ملكيتها فليعلم الزهاء اياك ولا يوقف له الخاف قال معناه ان حال وهو المستختم



















وادخل السماع بالحبس والنسب قال ابن الصنع ومثل ان يمشي وابدا السماع العباسي من اهل العزل  
 وغيره ان بلا تدين فان فريضة من فخر كذا يعرفونه وادلاء من قبله فمما في هذا النسب ولا يعلمون  
 احد المحكمين ببعضه عليه في الال من فناء عن هذا النسب بعرضه هو فيستفاد منه ان  
 يقول به في النسب ايضا وزيد بن ابي النور كان يقول اسمها سمها ما جازيها ان فلان افضل فلان عمار او غلا  
 وفرغل ابن عرسون في عقود الطلاق منقول من ذلك انها فيبها ما يبيها الى خمس من جازيها  
 ان سببت وتكلم على ما حضر من الامراء التي تجوز فيها تكلم على شر وكذا العا منه في كل في ومنها فقال  
 وشركها من غير اخبر استقامت محبة يتعلم بمنزلة لا يجي بالبناء للمفعول من نادى عن  
 يتعلم بنفلا السماع من غير انفا بالبناء للمفعول خبر والجملة صلة من والجملة من قوله لا يجي في كل في  
 بالافاقه حكي ويجوز ان يكون محبة على بيان على استقامت وتفسيره بالاستقامة هو ان يكون  
 المنقول عنه غير محبة واجه وهو هذا السطر لا بد من التصريح به في الوتيفته او غير الاداء وهو الفراء  
 يعبرون عنه فيبقيهم شهادة السماع وصفتها اذ هرة الكيفية والصفة شرك فيها فيقولون سمعا  
 ولم نزل نسمع بها ما جازيها من اهل العزل وغيره والابيضون المسموع منه جازيها سموا خربت الى شهادة  
 النفل فيعتبر في شروحه المسار لها يقول في خا شروحه على شهادة في ان غلب الاطراف او مرض  
 ولم يكن ايسر او عاوة في اما السطر العي هو مفضل عليه كما هو في النفل اذ هو مذكور بالاستقامة  
 واما كونه عن العزل وغيره فيبقي خلافا لالفظة وادب فتوح وهو فاقه قول ابن الفاسم في الموازنة  
 انه لا بد من الجمع بين الخلفين العزل وغيره في الوتيفته او غير الاداء والاستقامة الشهادة فالواو به  
 العلم وهذا هو قول المناقح في الجي لا يجي لا يحصر من نفل عنه السماع في العزل او غير  
 واما هو المرونة ان السماع من اهل هذا خلافا وهو مذكور في فيج وادب معرفة في باب الخلع والمخاطبة  
 في ضرر الزوجين فقالوا ان المسموع المفعول به حنة الشهادة بالسماع في الضرر وان لم يكن من عرول بل  
 من ابيد النساء والغير ان يفتخ وجعلوا القول باسناد كونه من العزل وغيره مقابل بالظاهر من  
 كتابين الاقوال المفاصلة انه لا خصوصية للضرر بل ان تلك الاقوال جارية في جميع الافراد وعلى هذا  
 قول القبروس في قصيرته حكي فان على ما علم ابن غارنا وبسبب سمعها من العزل وشركها  
 الصبي في المنقول وكذا ابن عرسون في اخر قصيرته التين ورجح في الشهادة في فنيين ان كلا  
 من القولين على به وزاد الا غير على الاول يكون مسموعا خلافا للمرونة بخلاف الاول ما نزل هو فاقه  
 الموازنة كما صح به الضيق في نهايته في ضرر الزوجين وما تفرغ عنه من انه لا بد من الجمع بين كلا  
 الخلفين ذكره في باب الحبس ولم يصح احد من الضمير فيما علمت جازيها في التفسير المذكور  
 خا في الضرر فمما هو خلافا هو خلافا كلامه وبغيره عليه ان العمل المذكور خا في الحبس لانهم فيم

خبروه

خبروه وادخلوا العلة التي علم بها عدم الاستدراك كما لا بد من العلم والسماع وغيره وهو ان المقصود حصول  
 العلم او الفن للشاهد واذ لم يحصل من غير غير العزل كما يجب من العزل جازيها في الجمع وادخلوا ان  
 يتكسر في ذلك الضرر المودع للغير في ما يرى غير ويظهر ان العلم في كل في في الشهادة وكذا  
 هو القول بالاستدراك ان الشهادة تنقطع ولو كان الشهود من اهل العلم وينبغي ان يغير ما اذا لم يكونوا  
 من اهل العلم كما نفي عليه في تنسيق التامية عن قولها شهادة اعتان مع السلامة في كل الحال من  
 استقامة لانها في قصصنا بالوضع من اتيها يتعلم بالاستقامة يعني في اول ما يورد في اليعقوب  
 وهو الخبر لا عن عمر او اقراب وهو الخبر من عدم الخلقه صفة التامية ومعه موم انه اذا تسلم  
 الشهادة بالاستقامة من الاتية كان يمشي اثنان بها وفي القيل او في البلر ما في من اسنادها  
 لا يعرفون شيئا منها لم نقل الا ان يكونا شقيين كيرين فويلد جيلها فيقول في الانتقاء الربية  
 وقاصلة شروحه خمسة اربعة في النفي طال الزمان ان قصر الزمان مقنة لوجود شهادة النفل  
 كما نهم عليه بقوله فيقاع يوم بعد طول المودع بالاستقامة والانتقاء الربية وعدم نصية المسموع  
 منه كما نهم عليه بقوله فيجب لا يجي لان عمره الحي يستوي عدم التسمية ولم يبق عليه الا علم  
 المسموع له ان السماع خفيف جازيها برغم من البصير انه السطر في الجيب بقر وزيد ما دسا وهو  
 كون الشهود تحت يد المسموع لم يبرعهم لغيره ولم تقف بيته فافضة بانه لغيره في ابر عرسون  
 في اخر النصوص المسار لها انفا في شروحه طول الزمان للربيع وتخليف من قدرنا به  
 لسمع واعتناء وان تنقح عنها فاج ربيته وان البصير من مسموعة او لا ولا تنقح في السمع  
 ما تحت حازي على مذهب الجمهور والصغيرة الملاء اقل استدراك الانتقاء وهو ان يكون المسموع  
 فيه من شأنه الانتقاء وان لا يتقن يعرفه بعض الناس فلا جازيها من العا من الانتقاء دون العا  
 الحان بعين جازيها في لا يستحق كما في الشر بهور اجمع الانتقاء الربية في الموت لا يشوا اما ان يكون  
 في البلر او غيره في قول لا يثبت بالسماع عن من قال به طاب هارون وادب حاله حاشيته الا  
 بشرط الكون التي تنقح فيه البيئات وينقح فيه العلم وهو فاقه كلام المجموعه المنقحة لا فاقه  
 كانت الشهادة في الموت او غير وهو معنى قول ابن هارون في المستدرك في الموت اما طول الزمان او شاء  
 البلر ان يبر طول الزمان في البلر وتقال في البلر في غير ومنع من قال لا قبل في البلر على القطع لانه  
 في البلر مكنة تواتر الخبر في كل العلم وهو فاقه قول في وموت بهور في السائل وعمل السماع  
 على الموت فيما يعرفه بلر الموت لا يجازي اذ في الموت ما نهي شهادة ثبت ولو كان اهلها السماع  
 ويكتفي من المفعول في ما يتعلم به يعرفون ذاب على ما ايد القول تابع التامية على  
 والمجرو وبعي الاولى يتعلم بخلق وبالثانية يتعلم بالمحرو وما ذكره من الانتقاء بالعرفين











تستعمل التي لا تنقطع به **الاستغفار** من غير شك ويلزم غير ذلك ونحوه **الاستغفار** الباب التاسع  
والعاشرون وقال ابو الحسن في كتاب الحج من الحروف انه انما اعتصر اهل السجدة فقالوا هذا في الشهادة  
على عود فتمثل كقولهم لم عليه ما نبتة دينار او مائة وخمسة عشر والشيء الذي كان  
الشهادة على حصولها قبل **الاستغفار** في ذلك الفصل التي تسمى بها فيه **الاستغفار** ان يكون مرتبة اغير فتقبل فيه  
وغيره كما لو كانت الشهادة على عقد ميت او غايب او الوثيقة عود بقدر الحصول فالتقبل الا فيه  
**الاستغفار** ان يرتفع بغيره فاذا ظهر على كذا وكذا امر او متعصى موضع عود تحت يمينه **الاستغفار**  
ويبقى الخلاف بين المتزاعمين في الصفة لانها جعلت على حياله **الاستغفار** وكذا الوشهور  
بالباع وفيه التمسك لا بغير المبيع او بالعكس لو شهور او بالسلع دون قبضه او شهور او بالبيع دون التمسك  
حيث والحصول من الشهادة تامة في ذلك ويبقى الخلاف بينهما في حاله **الاستغفار** وبغيره على ما لا ينفك  
اختلاف المتبايعين اذا اختلفا في الشيء بغيره ومن المعتبر ما اشتهر او بالبيع ونحوه التمسك عن من قال  
بالاطلاق كقولهم **الاستغفار** انما اشتهر او بالبيع في ذلك **الاستغفار** على وجهه او نظر  
عن حمله بعضهما بانهما تنسقا لهما باجماع لا يحل على ما اذا ارتفع الفصل المتبقي بغيره والافعال التي  
لان التوقيع بين كلام الاية مذكور ما امكن وايضا بان هذا الغالب اذا اختلفوا في الشهادة بالتمسك  
بشهره قوله وسقط عن حمله بعضهما في ما اذا لم يشهور او بالبيع المذكور في قوله لم يقض بعضهم  
بالباعين ان يختلف في الاعمال حيث لم يرتفع بغيره لان التمسك بوجوب قوة التمسك في الشهادة بجماله مع  
بقائه والاعمال وايضا بان الاجماع مردود بما حلقه هو بنفسه من الاقوال المستترة **الاستغفار** في قول  
الشافعي لم يخف عند ذلك العود اجماع ما اذا اشتهر او بغيره نكاح او بيع ولم يسموا التمسك والصلح وانشر الباع  
في الشهادة عن من لا تامة الا على التخصيص **الاستغفار** في قول الشافعي في الباع بغيره بان يسمى  
تمسكا ووافقه المتابع اذا كان وان اختلفا فيه في الجواهر في السلفه وان تاذى الباع على الاثار بسبب التمسك  
عن التمسك بان يسمى ما يثبت عليه واذا كان يسمى ما لا يثبت قبله ان اعطيه ما يثبت اخذته والافعال  
رواه وهو عن مالك واستحسن ابن عيينه وان كان الامر بالعكس ادى الباع والبيع وانظر المتابع على الباع  
على ما سمع من الحسن ان اشتهر بغيره من المستحق بان يكون له غير السلفه يثبت عليه وتبعم بالتمسك ان  
تمسكها الثاني بالاول قاله في اختلاف المتبايعين من المتبليته مفتضا عليه كانه الزهبي وكذا اقتصر عليه  
ابن خنوس وكذا ابن جبر حو اقر الباع الضمير وذكره في الحكمة المعيار ان ابن المشهور في العطار اجماعا  
في بنية الشهادة الزوج والتمسك بيمينه التمسك والعراق والاحلف الخايب اياه ان يثبت واهل  
اجرامهم التمسك بيمينه الشهادة في انما راية اجماع عن ابن القاسم **الاستغفار**  
القول وهو ان القول بالسلفه احسن ونسب لما يجب الاستغفار ونحوه كذا في الاستغفار

وعلم بان البيع انما يكون بيمين رضا الباع والمتابع والقيمة تعربل من غيرهما وفوقه عن رضا  
هما جميعا او عن رضى احدهما وقوله والقيمة تعربل من غيرهما من عن المتبليته في قوله يسمى ما يثبت  
يثبت ان يكون في بنية وضمانها عند هذه الحروف وبالفعل الاول اقبل ابو الفضل العفان حسبا في او اقبل  
معها وقامت المعيار والمازونية فابان البيع لازم والجهل بالتمسك لا يضر ان ادعاء احد المتبايعين بالان  
القول المبرر عن الحق وانما يفرجه على ما وفوقه يكون التمسك معلوما في يمينه او لا يفرجه الشهادة وقال  
عبد الله القوي حسبا في نواز العلم ان الراجح عنه النكاح الذي لم يفرجه شهادة المبيع العراق ويجزم  
فيه بالتمسك المتبليته ان ادعاء او الامم نكاح فهو بيمينه على فاسد في البيع بغيره بالتمسك  
المتبليته ان ادعاء المتبليته والافعال لا يثبت الباع الا ان دفعه عن التمسك كما تقدم كما انه في نكاح التوقيع  
لا يثبت للزوج الا ان يفر من التمسك فبين بهنار حبلان القول بنية الشهادة لاقتضاه عن واحد من القول عليه  
ولم يذكره في ما لا يثبت او لا يفرجه عليه لانه في الامم ومقابلته انفرح ما عيب الاستغفار باستحضاره  
لتحسينه بالاعتناء في بنية وفقت عليه فتعبر بعضه عن التمسك في عهده والتمسك عليه وبغيره في  
هبة البيع من عاقبه معقود عليه وضيقة موجودة ثابتة وانقضاء الجهل في قول التمسك شرطا خارج  
عن التمسك بيمينه حكمه على اختلافهما في على حياله **الاستغفار** في قول القياس اذا لم يسموا التمسك  
والعراق في قول القياس وينبغي استعماله في ما في السلفه تسمى الباع تمسكا وخالفه المتابع فيه او استمر  
الباع على انظر العرف مع القوا تسمى مسترا في الامم كما في اختلاف المتبايعين في قول التمسك  
**الاستغفار** في قول القياس والتقسيم لا يثبت في مع استعمال الباع على الاثار لان الخلاف ليس في القول بل في  
اقل العرف ولم يسم الباع تمسكا لانه اقل المستحق حتى يرفقا لاختلاف في القول بل في التمسك الباع  
عليه باليمين حمل على من التمسك لانه الغالب في بيعات الناس والحمل على الغالب واجب فاذا ادعاء  
المستحق واداء استحق المبيع والافعال **الاستغفار** في قول القياس في قول القياس  
صفت او صفة كما وضعت المستتر يعود على التمسك والماز على ما ذكرناه عليه بغيره من بيع او فرق  
فكلاهما تفرقا في بنية التمسك بها **الاستغفار** في قول القياس في قول القياس في قول القياس  
انه اقل المستحق اياهما وان وما يفرجه في قول القياس في قول القياس في قول القياس  
خير من على اسم ليس جبر من الزايرة **الاستغفار** في قول القياس في قول القياس في قول القياس  
بغيره غير المتبلي او من كثر بيمينه بغيره اسقطها وفوقه من هذا التمسك بانه ادى عليه بغيره  
كالمسك والبيع ما تفرجه في التمسك وقال ما سلفته ولا يثبت عليه التمسك عليه (البيع) السلفه في  
المبيع والعرف انما التمسك هو القضاة في قول القياس في قول القياس في قول القياس  
البيع والسلفه دون التمسك بان ذلك ما يوجب على التمسك في قول القياس في قول القياس











يقضي بمبينة البرائة ان كانت اعمول و...  
جميع اذ لا ينفذ ان يعز على الرق الابيض دون الشك...  
لان هذا تعارض حقيق بالضرورة...  
الوقت او احدها...  
منه او حقيق...  
احدها...  
اعمل فانه...  
القباس...  
انه...  
الشاهد...  
بما...  
تفهم...  
اعمل...  
استأ...  
الحال...  
ان...  
شهر...  
النبي...  
بني...  
منه...  
الضمير...  
في...  
تاريخ...  
لأن...  
رضاء...  
حكما...  
بما...  
الانبات

الانبات على النبي في جميع الصور...  
الاخرى...  
شهرت...  
وقت...  
بات...  
شهرت...  
في...  
الاقتال...  
وفي...  
وهذا...  
صحة...  
في...  
بمبينة...  
بهي...  
اعمل...  
في...  
تفهم...  
في...  
الانسان...  
المرف...  
فانه...  
ظم...  
الفسم...  
يزه...  
عقل...  
بشهر...  
الانبات



































الاحكام فيتمثل ان يوفق له رهن او عميل مع بجلد في المعيار من العبر و من المملوك بجر على  
امرا مربا اما ان يفر بطلا ذمتهم واما ان يفر المال و ك بجلد الاخر للمع الا ان يقع الغلاف عنم الزر  
بلا بطلا من الا اعضاء و ان يفر الغير بطل ان كان المملوك ينكح خليفة في اعضاء النفس مثل ان يحتاج  
الى بيع داره و تعود له ماله بجلد القالب او لا و الا بجلد حتى يجعله ابنه ثايف و يتوجه مواب و بها  
حكمت بالغير وان لا يتنقل من هذا انه اذا كان معلوم المالا كان يحتاج لبيع امل و نحوه او غيره  
معلوم و لا كان اشهر بطلا ذمتهم لم يقع الغلاف منم الكذب و لا ضعف الا احكام صلح القالب او لا  
وان كان معلوم المالا و لا يحتاج لبيع امل او غير معلوم و اشهر بطلا ذمتهم و لا كان يقع منم الكذب او  
ضعف الا احكام بلا بجلد حتى يفر المال او يفر رهن او عميل و الله اعلم فنكت و هذا المتن  
يقول للشيخ لا اطلع بان الشمس مائة حتى اشهر عليك و انك لا تفر في الحقيقة لئلا تزلزل  
بممنع بالحقا قال في ضعف المعيار المثال اذا طلب المخرج بعين المملوك بطل المملوك ان لا يجلد  
حتى يفر له اسفله كله بينة فاعلم مشاهير ما لم يعلم جازا عفر على نفسه ذلك لم يكن له ان يفر  
ببينة بجره لم لم يعلم بها قال في الضيعة و الوفاي المجموعه التي اجمع من و هب و بطل و لم ي  
شاهروا اخرى بجلد بشاهروا و هب و بطل في العبرين او الجارح او و جنت بعين الغفارة في رهنه ما على  
ميت ما لو اوجب ان يجلد الموهوب له في ذلك فلم لان الواهب يقول لا امله ليقنع غير قال ابو الحسن  
قال و هو لا يفر من مسئلة العرفاء و تعلم بجر بطل ان الميت اذا فاع له شاهروا بجر و عليه ما يستحق  
ما لم كان العرفاء يجلدون مع الشاهروا الورثة اذا يجلدون ليعتق العرفاء و تعليل بطل على ان ذلك  
جائز في الهبة و لا يفراروا الشراء و نقله السمراني في حاشيته كمال في باب الهبة و به ابني ابن سودة  
رحم الله حسبا في نوازله العلم و قوة ثامة تعلل ان هذا هو المقنن و بوتره ايضا ان الصغير  
يجب له الحق بطل و اصر و لا يجلد عنم الاب و الوالي و قبل ان يبيع على الواهب و رحمه ابن ابي  
حسب ما دعا و المعيار فبالا لان المقنن يعلل ذلك و لانه قد يتصور في ارام البعير و لان الهبة  
نقل شرعي فيستحق عنه الملك جازا ان يتفر الملك كما نقل و بطل الاول افني ابي الحاج في جلاله  
في دين انه لا حق له فيما يفره من بعير الغفارة او في شئ مما يفره من حماره و اصبغ به في كل  
الثايف و افني ابي بكر بطل الواهب فيفك في الهبة و جلد المملوك و المملوك مع في الاول ان الرهن فلت  
و نقله على القول بجلد العفو و هو او حلفه ما بطلان الحق بنشول المملوك بجره من المملوك  
لان نكول له ليل على انه قد مضى و على القول بجلد الواهب في هبة الرهن او ما ثبت بشاهروا بطل  
بنكول و لا غرو لانه يقول و هب له بطلان يفره و لعل الزلا في حجب عليه البعير في الغفارة الاول اذا كان  
هذا بجلد عليه و لا و جنت في الاول ان يبيع المملوك اوها معا و في الهبة بعين الموهوب له و الله  
اعلم

اعلم و بانه عن البرزخ و اخر الباب ما يدل لذلك و اني مسئلة الا في قول في اخر الشهاد و ان  
قال لعل ان كان حاضرا على عليه في الشار الى من يجلد البعير مع الشاهروا و هو كالتعجيل  
لما فرص في قوله ثايفه فوجب حلفه مع نفسه و الباطن منقول المسبب فبنته ان يوضح حلفه فاعل و الحلف  
حال و حلفه بجلد خبر مع قول ينقل به و حلفه يستحق معطوفة على حلة الخبر و حمل السبب الزر  
و الا في مولى عليه او لا يفره بفرقة عن قوله الا في و البكر مع شاهروا في اجمع قوله المسبب ان الرهن  
بجلد ما لا يصرى و كذا العبر سواء كان العبر ماله ذمتهم او لا جان نخل المادون حلفه المملوك و بطل ان  
غالب او ما تفر بطل نكول حلفه مبرك و استحق كما يجلد و يستحق بنكول المادون و حمل قوله مع قول  
الحق في و العبر بنكول المملوك و معرفة العقاب و الوفاء على القول بالبعير و تعود له حاشروا الماد  
بالقول الحسن فيحمل الواهب و بعد مع و العبر بنكول ببعير الغفارة و الاستحقاق و لا يفر ان  
عنم الى الرهن لاني في مع التهمة و الاختلاف كما مر عن قوله و هي بعين تامة في بطلان العبر و هذا  
لما ايمان كدها على ما في الوفاي المجموع و غيره و هو المقنن كما يقع من الشاهروا و ان  
يختلف حكمه مع الرهن بنكول النكول فان السبب اذا نقل يقع نكول مع الشاهروا بجلد المملوك و بطل  
الشاهروا الى الرهن بجلد و يستحق كما يجلد في الصغير هذا هو الرهن الرهن ابي و هو فاعل  
و ابي ثايفه و اختار ابي حبيب و به هو في التفتة و افني به ابو الحسن و ابي له حسبا في الدر  
الشكر و انكحة المعيار و استنطقه الشاهروا بالان بطلان على السبب بنكول موه الى جواز يعلم  
و العرف ان غير جاز العفل و في انكحة المعيار ان التخليق هو مناط البعير يستوجب البس على  
المجهور و ان نخل لا يسلط عنه وقت ال ابي رحا ل في رهنه و هذا هو الذي نقله و لا اقول بغيره  
و ذهب ابي الفاس الى ان على السبب بطل بنكول مع بعير المملوك و به في الحق المقنن كما احص  
و في الزا لا يدين ببعير ان السبب كالحص لا يجلد مع شاهروا بطل حتى يفره و روه ما في عمره لا  
بغيره كلاته اقول في بعير مع الشاهروا في قوله عن بعير الغفارة و الاستحقاق يفره و توفي  
البعير عنم الى رهنه و ان حلفه استنطقه و الارب ما افره حلفه بجلد هذا لان ليل يضع في  
الخروج يستمر في السبب طول عمره و ان نخل فني له بالحق و ارجح البعير الى رهنه هذا هو  
الحجاز على ما مر من ان الراجح انه بجلد هذا لان و ان نكول لا يسلط عنه منها بعد رهنه و لا يجلد  
هذا اقول ابي عطاء و اكثر الان للبعير نمر عن بعير الغفارة بنكول او لا يجلد بها لان الله  
يلزم مع ان يقولوا ان التاخير بهو النكول بالاعرى و كذا الايالة معصوم و قول السابغ بغيره بطل  
لان معناه في النكول عن البالغ انكول و لا افر على من قال بطلان حلفه بالنكول عن  
بعير الغفارة مع بعير المملوك و اشهر قوله بجلد مع قول في انه ماله و انه اذا كان ماله عليه











ان لا يكون مما يجوز بيعه على كل حال كالهبة وان تعاقب البيعة فبعضه وان لا يرجع الى الرهن وان  
يكون في كل شيء يمكن استيفاءه من عند الرهن لا سيما في التفاضل كالصرف والتبديل والافاق  
عمران من مال السليح وبيع الطعام والاشياء والالتزام ولا يجعل قبل العمل ولا قبل ما فيه عداوة  
ولا يبيح ما يضمن كالعقار بيمين لا يباع عليه **فقلت** ومن الشرط الاول بيعه رهن الابن وذو الحى  
دون ما فيه **فقلت** وليقتضيه ان يكون له في ذمة اهلان كذا من اتياع كذا او من سلفه فبعضه  
لا اعتبار او المعايينة بيمينه ذلك الوقت كذا على ان رهنه بيمينه في ذلك كذا ان كان ذارا او عقار او غير  
حرم ذلك وموضع وان عرف او عجز او وصية على الابن من ثم نقول رهنه ممنوعا من العوق  
واسبابه التي الوقت المذكور بان وبقاء دينه رجل اليه رهنه وان كان ليبيعه موجب الشرع وماز  
المعز من الرهن المذكور من انما ما عاينته بيمينه او اقره من تخليه كسهر عجمي فان جعل  
له الانتفاع بالرهن فقلت بعرفه وتخليه وجعله الانتفاع بالرهن فهو المنة المذكورة  
لا يتنافها على ذلك في اهل العرف وان يرى له في البيع **فقلت** ان رهنه رجع اليه رهنه والافاق  
جعل لبيع الرهن المذكور وصرفه في البيع واسبابه بما يرى من الثمن وطبيعته وفيه النص  
وانما تعبه من مكرهه وانفاق ولا يثبت سر او غاب او حضر اقامه في ذلك مقامه في الحيوة  
ومقام الوكيل المعوق اليه والوصي بعد الصلوات وجاز في ان سلفه صف الحيوان او العرو او الجمل  
او عرو او العقار او اختلج في المهر من من ذلك ما هو جري على مديته في اختلاف الضارحين  
تولم ممنوعا من العينة في الزيادة اليه وان لا يبال الرهن لا يكون الا في ذلك لان تلك حقيقته وان  
سقطت الحيازة جري على مديته في قوله والمؤمن من ثاقبه في كماله اذ ايجاجه كماله في بيعه  
المنفعة وتقبل ما يجوز بيعه ان جعله في اهل العرف عن قوله وجاز في الرهن التي اقامه وعرفه  
ولجوز بيعه عرو او اهل اهل اهل **وان** هو شرطه فاعلم ضمير يعود على الممنوع ومفعوله  
هو **فقلت** غيبته مفعول ذلك الممنوع اي وان كان الممنوع رهنه فابايل غيبته وهو ما عرى  
الحيوان والعقار من الحلى والعروض وغيرهما وادعى ذلك او نفعه **فقلت** بالبناء للبناء على  
الشرط وضمير للممنوع اي بضمير ان كسلا فبعضه وان مفعول بيمينته وهاهنا نعتير بجمع الضبايع او  
يوم الاربعان فوالا والابن يمينه ان يبيعه على اقباء رغبة فيه في بيعه دعوى التلذذ انه لغير  
تلفه من مال من وفي الضبايع انه لغير ضاع ولا يعلل موضع والتلفه هاجب العين والضبايع غيبته بيمينته  
ومفعوله وان الضمان بيمينته هو مفعول الرهن او وجب وهو ذلك وهاهنا نعتير فابايل غيبته  
ولو شرط البرائة وهو ذلك وهاهنا نعتير في وادى الحاجب بطلان الشرط كان في العرف او غيره وهو  
فما هو تعبه الرواية بانه خلاف السنة كما في الاستدراك وفيه على الجلال ان كان في حب العرف لان  
الرهن في

الرهن في له حلقه من الثمن لا يغيره في كل بشرط وان غنم بعث كسراج ومعه حوى انه لا ضمان عليه  
فيما لم يجهه وكذا لو خطا على بقاءه بموضع كسراج فابايل او تضر على اطم او في حرمه واعدل  
في فتره ونحو ذلك واهوى لو فغير امين كماله بيمينته ومعه حوى فابايل غيبته ان لا يبيعه الا ضمان عليه وهو  
كذلك ولو شرط بيمينته **الا** ان يكون له عرو او مواء مؤدابة او عصبته او سرقة حاضرا او سبي او  
ربقة عرو بعد اليوم الذي اذعى فيه الموت ونحوه فيض في الظهور كونه له الامكان الضمان التقدمة وهي  
تتعلق بالبيعة على المشهور خلافا لما ذهب اليه **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع  
او نفعه بيمينته ولو كان له رهن بيمينته **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع  
لفول بيمينته والهير وبتعلق بهن المبيعة وما الا في عرو بيمينته مكرهه والثانية موعودة وافقت على  
الردم والتلف بحرق وسرقته ونحوه لا يبيعه بيمينته بيمينته ذلك التلذذ من مرق او مرق او في حرمه ونحو  
ذلك من كماله ان الشهادة بتلك المعايينة خافه ولو لم نقل ان النار ونحوها بغير يمينه وهو كونه على  
المعقل كان الاصل عرو التزيم والهراد خلافا لما صرح به ابن المواز ومع من قوله معجبة انها  
اذ لم تقين ذلك ضمان ولو علم عرو او اختراق علم المعقار ووضع فيه كماله او عرو او عرو او  
انه كان به وهو كونه على المشهور في مبالغا على الضمان ولو شرط البرائة او عرو او عرو او  
علمه وابتى الباطن والمازى بعرو الضمان في هذه الحالة واختار بيمينته وادعى انه كان به في  
مما اذا ثبت انه كان به فانه لا يضمن بالتلف فيها مع الغير ومعنى ذلك انه ثبت انه كان بيمينته  
العمل قبل وقت العزو والحرق والافاق المعايينة والظاهر ان علم سرقته العمل او غيبته او غيبته  
يجب بفتح ما بذلت ليس من جعل الممنوع كسرقته حوايته او فساد ما يمس ونحوها بيمينته كماله  
المذكور وقد اتي المازى في نهب الاسواق بعرو الضمان كماله في نهب النفس التي ما فاقم الباطن  
والممازى اميل والسرا على نيبته ان جنى اجنبى على الرهن واخذ الرهن فبعضه او مضمنا  
لمعقود رهنه ان لم يثبت الرهن بيمينته فباعتها الرهن عن الجاذب في الرهن **والنهي**  
**عرا** امين يتعلق بقوله **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع  
ومن دعا من الضارحين الى وضعه من الامين **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع  
والممنوع يقول لا اضمن ان كان ما يباع عليه موعودة لم يضمن وضعه من الممنوع او الامين  
في العرف والاميل بالشرط والعادة ليمينته كماله ها هنا خلافا لما في النسخة والقول الظاهر في  
لامين ولتقنين نفي الحاكم ان الحكم ايا الامين دون اذنها او دون اذها امرها على السلم  
للممنوع او الرهن فبعضه ان نفعه في السلام **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع **فقلت** في البيع  
بيئته بالحيارة او ببيع الرهن من سوا غل الرهن وشهدة الاخرى بان الرهن لم يزل بالاراء











ان الوكيل انما يصح ان يبايع وذكروا هذه الاقامة في درر اس عرفة فلم ينفذ ذلك مع فدا بال الوكيل  
كالمتبرع والمستفيع فيلزم من حال الوكيل ان لا يذن بمختلف الغاصب واما يستحق ابو موهو بمثل ذلك  
ما قام من هذا مسئلة اخرى وهو انه يلزم الوكيل ان يبايع ربيع البتبع وفرو جرح من يكره  
وقرئ في ابن سهل على عدم العزم وهو بغير تعلم ان ما قاله المنطقي من ان اهل البر الفاسع موافق  
لاصحيح هو الصواب وتامل عدم تسليم ابن عرفة الاقامة المتكثرة مع انه خرج عليها باب  
الره من كماله في عمن في بيا و اقامة ابا موهو جارية على قول ابن الما جسون وقول ابن سهل جار  
على قول ابن القاسم السالك قال في المنطقي ابا موهو اذا كان في الارابستان فيسكن ربه او اعرا  
ورهن التامة و ما يليه من الارابستان الممنوعة او اخلطه في كثر من موقوف اذا حصل له نقد الار  
وان سعى النصف من درهم تسميته البيت و لم يجز كان ابا موهو اذا اخلطه وهو من ذهب الكرونة وقام  
اصغر واستر له فضل في بيع من انه اذا لم يجر له النصف ولا سهم له البيت بطل الحوزة عليه فلا  
يقع كثر في هذا الاوان من رهن بعض البيوت من غير تميز برون التسمية بالمال ولا موهو النصف  
بل الربيع المورود ونحوه كثر في العلم والعقل من غير اية في الرهن يتعلق بالممنوع او كثر اقول  
**بمسافات وما السببها** مما يبيع معا و فته كما جاز في كراه لا نحو اعارة او ارفاق لانه موهبة مبرك  
فيان ونفاذ ما يبيع بالظن ان ذلك حوزة و بغير الضامع **في ان** اننا اخرنا عن الرهن ان نخر ما  
يجوز وكذا الوديعة يجوز ملكا ما كان السه وديعة عن كثر في يجوز رهنه ولا حوزة في ان  
يرهن جميعه و ان يبيع بثلث المودع يجوز هذا للرهن وجوز ان تكون موهبة او موهبة  
وعلى كل حال معطوبة على مسافات حوزة غير الممنوع او الوكيل قولم وان نخر ما او الضامنة  
وجواب الشرط لزوم لانه ما نخرم عليه اية هذا اننا اخرنا المسافات وسببها عن الرهن  
بل وان نخر ما فلا ضرر ان العقل فيه مجاز في حوزة سماء كان العاقد هو الراعي او الامين الموضوع  
عنه الرهن وهو كثر في ابن القاسم ورهن ما يملك بوضع عتري من بعض الامين بغير المسافات  
لرب الربح جاز ونعلم ان عرفة وغيره اذا جازت مسافات الامين للرهن مع انه نايب عن الرا  
عن مجزى يجوزها من الراعي للرهن فلا معنى لتوقفه على ان ابن المكون مخرج بثلث  
واصله لاي عاق كما في البر والاكس لاي ان يسا فيه او يكره بغير مسافات والاحرى على ما يبيع  
الموردين وانما نحن السالك على هذه المسئلة وان كانت في الغلة تحت البيت فيلزم اذا العاقد على كثر  
غير كثر ويجوز به بل لا يبر من الجبارة في العمل للرد على قول ملك في الموازنة ان من اراد من ملك  
بيعه بمسافات او كراه بثلث براج اجده لا يكون حوزة للرهن لانه حوزة في ذلك بوجده و اضرو لزا  
بالق عليه السالك واقتصر عليه **في** جيب قال والمستثنى والمسافة حوزة هي الاولى كما خلا هذه  
الهوة

الصورة هي على الخلاف معنى المقصود بالتصديق والشعر قوله حوزة ابا موهو الرهن ان الظاهر  
في حوزة انما ان عظماء ذكر لغيره وفي رواية بالمتن في ان هذا الرهن جاز في نفسه وسواه نخر وعرفه  
الرهن على المسافات ونحوها وانما خبره ليدل على ان الرهن جاز في نفسه وسواه نخر وعرفه  
اذا جعل مع ذلك الرهن حوزة او جعل الرهن تحت يد من يرضاه به فيبيع منه اية جاز في ذلك الرهن ولو  
يتوكل الرهن وهو كثر في ان ما جعله بغير المسافات او اجبره فيبيع رهنه ثم اعلم انه يستلزم  
الرهن هو فيه ان يكون بثلث الزمة لازما او اياها للزوم متخرج الامانة في الغرض والمقايضة وما يبعها  
بما يبيع الرهن في العارية ولا في ما يبيع اية معينة وان وقع منه في بيع الرهن العوضا و ما ورد من انه يبيع  
العارية في بيعها لانه في بيعها ان هلكت كما شرط ودخل في المايل للزوم الجعل والاحراز في حوزة ان  
تجاء على حليب الابن وترجع له فيك العمل في هذا فيما يجب له من الجعل انما العمل وليس ان تخر  
من رهنه في العمل لانه ليس لازما ولا اية الية اذ لا يلزم من ولو يبيع الرهن و يبيع الرهن على ما في كلام الغي  
فان في المتكثرة وكثر في حوزة ان ترجع رهنه لان في بيعه نخر في المستفيع لانه يكون للزوم في رهنه  
ان افترق او باع او يعل له وان جعل لاي محب او في متعينة في ثمانية من اجني او موهبة الرهن  
معه موهبة السائر بقوله **والشرط** متبرع او العاقد عوفى عن الضمير او شرطه اية حوزة عوفى حوزة  
يكون على حوزة المتعلق اية الشرط في اية حوزة العقل عليه ان يكون موهبة او يكون رهن  
في البيع و فتح الها موهبة يعود على الوكيل **في** المتعلق بغيره و غير يكون به يتعلق بالممنوع او الرهن  
**الاستيفاء** من والياء بمعنى من ويجوز ان يتعلق بغيره لم يطل في الباء ضمير عن استيفاء وهو الرهن  
صفة الموهبة السائلة والجلية من كان واسمها خبر الاول اية شرط تحت الرهن ان يكون الرهن موهبة  
استيفاء الحق منه ومن ثمة او من ما يبيع قال ابن سلس وغيره في الاول خلا لوجه والى الثاني المتصديق عليها  
والثالث لا ضرر في وجوب الرهن والعقل ولو يبيع في الوفاة ليوصل الابن وقوة والتملك المهر او يستحق  
الربح من خبره كمال الموهبة ولا يسيل الى بيع الرهن فيلزم موت الموهبة الربح الثاني عن التزيم حيث في  
غلته بغيره السابغ عليه في الجبارة يجوز رهنه في رهنه الربح الثاني على ان تمام بعد الموت في السابغ  
على ان تباع ملكا بطلان التزيم كما قيل في بعض التزيم في سبغ ان سبغ في الا ملكا و ان  
رهنه ولم يتنكر في سبغ ملكا في الغلة ويجعل في المتاح على ما بعد الموت في السابغ على الا ملكا وكذا  
يجوز رهن غلة الاراء والظلام وكذا يجوز الرهن في رهنه ان يبيع اية يكون بغيره اية رهنه الظام على الرا  
عن و انما على الموهبة بغيره التولية ليلما يقول في الراعي وتوضع تلك الغلة عند امين او عند الرهن  
ويبيع عليه ان لم ينفذ في بيعها لانه لا يكون للرهن في قيام العرفاء في الغلة فانه وكذا يقال  
بالوضع في راج المهر والى ان ملكا لانت الزاد او العبر حوزة على الراعي حوزة رهنه غلته

القول على تفسيرنا في حوزة الرهن







المنفعة على الوجه الممنوع من البيع غير على وجه البيع العاشر فيرد ان يثبت ولا غنى ولا فرق بين  
برها وكذا في البيع ان تقوم لانها هبة مريدان ويملك الاقتضاء به في كل منعه وبضمنه ان الرهان  
ان اتلف وكذا بضمنه ان الشراء المنفعة على الوجه المايز الرابع ثم عطف على المستثنى المذكور ايضا  
وقال **والا بالمنفعة التي وقت** فبشر القضاة بها مضاد اليها استبعادها في حق منة مشبهة  
خبر المتبرع والجلية صفة ذلك كاستظهارها من النجاس والحجبان لاقتضاء الاستعمال فلا يبرر له  
تجميع اليم وهذا الحرف في مال في المرونة وعن يدها ايضا ما يابس في النجاس والحجبان وغيرهما لان  
ذلك اجازة وبه قال ابن الفاسم واستهيب واصبح وهو المقصود في الاصل في حجب قال وجاز شرط  
منفعة ان عيبت ببيع لا فرق في ضمانه اذا تعلق تردد في قوله ان عيبت اجازة مرتها من يجوز  
شرط المرونة اليه اذا اجازة لا يبررها من اجل وقطعها اذا اجازة على اجل الربا او لا وهو كذا كما صرح  
به في الظاهر وتقدم ابن عرفة **في بيان** الاول اذا كان الشراء المنفعة من باب الاجازة جرت فيها  
احكامها التي من جملتها ان المنفعة اذا تعلق بها بهرم الراد وقوله لم يجز الراد على الاطلاق وكان  
النجار للمزنة ان يفسخ عن نفسه واذا افسخ وجب له الرجوع بغيره في ثوب المنفعة فيما خرج من  
بيده لا بقيمة المنفعة ولا بغيره في ذلك **المنفعة** بفسخه عنه الاجازة لا يثبت في الراد  
المزنة في شراء الراد المرونة المستثناة من جملتها قبل الاجل مضاعفة فلا يجوز لان المضاعفة لا تكون الا  
بعد حلول الربيب فالله البرز في بغيره في الراس من حصر البيوع وقال في الرهون عن ابن شبيب لا  
يجوز ذلك لانه من بيع دينه في الراد لا ينفق الا بغير تمام من المنفعة فالراد ان كان ثمره متبرعا لا يستغلا  
بما شاركه مضاعفة من كان على ان ينفق الراد المرونة في الحى الى الاجل فلا يجوز له ان ينفق في منعه  
او من بعضهما وانما البيع بينهما فلا يجوز ايضا لانه غير نازع في بيعه فلا يملكه وان كان على ابطال حقه في  
الرهن دون المنفعة فهو جائز لا اجنبى ان كان امر الاتباع في بيعه لا ينفق الربان ميم وليس  
البيع بينهما مع اللز او لان متعلق البيع العين والتماء المنفعة ولا ينفق الملك في العين الا بغير  
تمام من الراد او لا ينفق الضامع من العين الا على ملك ما اذها قال وعن بعض الاصحاب ان  
نفق من الراد ببيع من الراد هو ينفق ولا ينفق الملك في العين بغير رضه ما صرحوا به عن قول  
في الاجازة وبيع الراد لا ينفق بغير رضه من الراد من المستثنى وذلك يدل على ان ملكها انتقل اليه  
وقوله وعن بعض الاصحاب ان هذا اذا استراها الممنوع لانه لا اجنبى والاملا ببيع من المستثنى النجار  
ان لم يعلم بانها مشتركة وما ذكره عن بعض الاصحاب هو الموعول عليه كما يبيع من كلامه عن قول  
واستجلا وموجبه انما انتفعت المضاعفة قبل الحلول لان من عمل ما اجل بغيره مستغلا بالبيع في  
المسئلة مستغلا بشره الشراء فهو مستغلا وبيع بالانظر للمضاعفة وفسخ بالنظر للتضييع في الربى لاني

فلا غنى

فردت ان البيع انما يثبت اذا قلنا ان ضمانه لا ينفق الا بغير تمام المرونة وفيه ما اريد في الامر  
الاقتضاء على التعليل والتمسك العلم ويجوز بيع الراد من المرونة الاجل من غير ان يرضى بغيره  
يجوز ان يبيع الراد في الاول يتعلق بقوله جري العمل مع جعله يتعلق بجواز او بيع او با  
ختمه ج الحرف في الراد والضمير المضاد اليه المصغر للرهن في ذلك معقول اول يجعل ولا يملك البيع  
لم في عمل المعقول المتأخر ضمير المداون لم من مروه او امين ولم يمس بدينه فلا عمل اليه ياد  
اجلها في الجمل من الراد المضاد اليه جعله ولا ينفق الا على يتعلق بقوله قرب بالبناء للمعقول  
وما يبيع المعقول والجلية حاله ايضا معطوفة على الجملية قبلها في الراد في جري العمل بجواز المرونة  
او الامين الرهن بغيره جمل من غير احتياج لاذن الراد انما ياتي مع جعل الراد في ذلك البيع لمن ذكره  
الحال انه لم يمس بدينه ولا ينفق المعقول بغيره البيع او السلوك بل كان قبل الحلول وبعد العفو ويقتل ان  
يكون الضمير في الرهن اجزاء بالرهن والاذن معا فانه موقوف في الراد او لا وهو كذا خلافا  
لما في النجار بقوله لا ينفق الا اذ اوفى له وبما اوفى في الراد في الرابعة عشر من البيوع السبعة في الراد  
ينفك عن مال الراد النجار وقطعها في سواها كان الاذن المذكور للمزنة او الامين قال الرهن  
لكل منعه ان لم يمس بدينه او لم ينفق في ذلك فيجوز في هذه الاربع صورته او ليس كذلك بل اذا اذن ذلك  
لا يجوز لانه على ذلك على عدم الاتيان وفرضه اننى او حاقه الا انى وقع مضى كمال المرونة ويقتل  
جعل قوله مع جعله لا على ما اذا اذاع بالرهن والاذن معا كما مر في بغير العفو وقبل الاجل وهو  
اذن المرونة او الامين او غيرهما وهذه حكمي ابن شبيب في الاتفاق لانه معروف من الراد من الراد  
ايه عرفة في الاتفاق فلا يملك الممنوع من الراد بغير رضه بيع الضامع بغيره على نصيب  
البايع في ثوبه وعليه في مقابل جانه العمل في الصورتين هو عرفة والجواز لانه هبة مريدان في مقابل  
الصورة الاولى وهو ما اذا اذاع بالرهن فقط مثله في بيع عن بعض الموقوفين وفي الثانية هو ما تقدم  
عن ابن عرفة في حجب عن الهبة المذكورة بان الاذن ليس في راد حقيقته وانما استغنى من ما يتلقه  
من الراد في الاتفاق وخلفه من وقته لا فهو انما من حقه وهو شأن الناس ولا اجازة في المرونة  
وغيرها اعطاء النجار او الرهن جري العفو قبل الاجل ولم يجعل هبة وقطعها في الراد في ذلك  
بينه من السلوك والبيع وهو موقوف ولم يمس بدينه ولا ينفق الا على ان ينفق الحلول او يمس  
العفو لم يمس بدينه المرونة والعقبة لانه ما كانت افسد الحاجة للعفو في البيع او التناخير  
بغيره وانما ان ينفق الحلول من غير تناخير في بيعه انما كان في بيعه ويجوز في الراد او ليست  
في حالة التناخير وهو لا ينفق الفاضل غير الوفاء وبسبب من النهاية ان ينفق الفاضل وعلى  
الاول لم يمس بدينه في عرفة لاني لم يمس بدينه حتى يبيع مضى كمال المرونة فالراد في بيعه في الراد



























جعل الميراث من ربه او غيره قبل الاجل لئلا اسهل معنى واكثر تناولا وانما المصنوع  
لغيره مما قبل ذلك لو اعطاه ربه الميراث او اجنبي في ثلث امواله لكانت بضامن قبل الاجل للعتة السابعة  
لان ما اخذ في معنى الاسقاط لمقابلته من الرية مع تعجيل حقه بتوضيحه فان كان الحمل لملاطف الميراث  
في هذه او لملاطف الضامن في الاولى فيجوز الا ان تقوم قرينة على ان الضامن انما خص لاجل ما اخذ  
مما فيه او الميراث انما اتى بضامن لذلك ايضا فيمنع في قوله لا تخفى ان الحمل لو كان انما اتى الحمل  
على ان تعكس لبيان غير الغرض في ثلث امواله لم يجر وجهه انما اخذ به كان بسببه فكان هو الذي اخذ هو  
فيكون ضمانا للحمل هو بل هو بغيره لملاطف والغيره **ويشترط** يتعلق بقوله نظام وياضه بمعنى مع  
**والاستواء** معطوف على ما قبله **في العود** يتعلق بما قبله بليته **نظام** مبتدأ مصدر نظام **فقد**  
بالبناء للمفعول فيه فادب والجملة خبر المبتدأ ان يقع الهمزة مجرورة بلام الجر عزوفية **ورد** حلت الـ  
**والمعنى** ان ضمان شخص على ان يلزمه الاخر لان ادمي احتياج وتعود ذلك معصوم لانه من ضمان  
يجعل بهود اخل تحت قوله فيما مر او عوقفا لئلا يستثنى من ذلك صورة واحدة وهي ان يشتر  
اثنان مثلا سلعة معينة على الشراكة بينهما او تساوي بينهما ويضمن كل منهما الاخر فيما عليه من  
ضمنها او يبيعها سلعة مشتركة بينهما ويضمن كل منهما الاخر فيما يلزمه من ذلك العيب والى  
مستحقاق او يسلطه سلعة بينهما او يتضامنا فيهما او فقرها فيهما وتساوي بينهما فانه حقيقه النظام  
في ذلك كلف في الاولى انما فاعا فيما بعده على الاصح كما في السامد لورود ذلك عن السامد ومعهم  
استمر انما استواء ان لو اشترى او باع كذا واحدا منهما او اشترى كذا على التباين في السامد والثلثين  
لم يجز الا ان يضمن صاحب الثلثة الاخر الثلثة فقط والى هذه والثلثين فليها اشار او بصورتها  
وان من غير ربه الميراث وان بضامن موقوفه الا ان اشترى او يبيع ثلثهما على الاصح بقوله  
بالحمل او ولد للضامن مطلقا وقوله وان من غير ربه بعض او من اجنبي وولد للميراث لئلا قبل  
الاجل كما اخذ في البيت قبله **ولا يشترط** تكلم على ما ينعقد به الضمان وانما البيع يجعل شرا في الكلام  
على ما ينعقد به الضامن من متبرع بما تحته والتبرع انما ينعقد من لا يجز عليه فقال **وع** ما علم ضمير  
يعود على الضامن **من اهل التبرع** يتعلق به ميراث المملوك الذي لا يجز عليه جمال ولو اخذ من غيره  
الصبي والمجنون والسقيم فلا يصح ضمانه وان اجازة الولي فيخرج ايضا ان احاد الرية جمال ان لم  
يجز العزما ويخرج المملوك والمأذون ان لم يجزوا الصبر ايضا واصري غيرها من مربي ومبغ  
وامر لرب الميراث بالحق في كلام الغزوم ومعهم منها في تعجيل ثلثه يكون غير صحيح وغير لازم وتكون  
يكون صحيحا لئلا يتوقف على اجازة الغير كما ترى **ولا يشترط** بالجرم سكنى اللام عطف على اهل  
**من ينعقد** بالبناء للمفعول صفة من **الزوجات** غير المهرود مثال لمن ينعقد ايه وج الفان ولزم  
من اهل

من اهل التبرعات بثلث امواله ومن خلف من ينعقد من التبرع بكلمة كالزوجة والميراث وانما ان يجعل  
ذلك معطوفا على غير ربه وقوله من اهل التبرع الفان ولزم في كل الحال مصدر التبرع بكلمة وفي  
ثالث من ينعقد من التبرع بكلمة كالزوجة ومعهم تلك ان الزوجة والميراث لا يلزمهما الضمان في  
الزواج عليه وان كان فيهما او يتوقف على رضى الزوج والورثة والزواج في رد الجميع ولو ضمنتهما اولاه  
الزواج بغيره بخلاف الوارث ما علم ان مات الميراث من الزواج بغيره ولو ضمنه هو فانه لا يرد المملوك ولو  
ضمير الميراث وهو كذلك وفادب ايضا ان الزوجة لا تنفق انما كرهها على الثبالة عنه او لغيره وهو  
كذلك قال استشهد بان زعمت ان المملوك عالم بالاخره وان كان ممن يقضي به العلم بخلافه فانه  
ذلك حلفته ويرثه انما انما عرفت واما الحسن فانه مع الميراث من مريض لم ينعقد به مطلقا ذلك  
او اكثر تخلفا لو ارثه او غيره كما يلزمه ما يتلزم من صورة ونحوها بالقرينة لئلا يرد بها  
الوجبة التي هي فان رجوع على الثبالة تعبر ان في وقال كذا اردت بها الوجبة لم ينعقد قوله اذا كانت في  
عقر البيع او العرف ويختلف اذا كانت بعقده وظاهر الظاهر ان ضمن في العرف واما ان الزوجة العرف  
انما تخلف في الحق ما لا ينعقد في ذلك ولا غيره فانه لا ينعقد في العرف انما يعلم في عتة من عتق او  
كفالة او حبس او عتقة لو ارث او غيره كما في الزكاة بطل ولا يجوز في ذلك ولا غيره مما علمها  
الاكثر على فادبها وتناول الاول على ان ذلك اذا اقر به مرضه انما تخلف به عتقه بغير عتق بغيره او مرض  
لانه معروفي في كماله مرضه والحسن ان انما انما تخلف في عتق بغيره او العرف في ذلك لانه انما اخذ  
به المالك مما يرد له ورجع في السامد على تناول الاول فقال ولو اقر به مرضه انما ضمن في عتقه في  
اصل عتق بغيره او مرضه لزمه لا بعقده واما الزوجة انما ينعقد قبل الزيادة في ذلك ايضا وانظر  
افترت في حال الزوج انما تخلف في حال القايه **في** الاول قال في السامد ولو تخلف بمرضه  
سكن توابين ما يقتضي ماله بسفطة الجمالة ان مات ولا يملأ من ماله في المرونة ابو الحسن لان الرية عن  
عوقف والثبالة في العرف وصية من غير عوقف وما كان من عوقف اولى مما كان من غير عوقف الثاني  
اذا ادى على ذات الزوج برعوى الميراث من ذلك ما علم فبطلت عن اليمين بان المالك لم ينعقد وباع  
ولا كلام لزوجها ولا يكون للثبالة كسرها كما في البرزخ وهو ايد الضمان انواع صبيح كانا جميل او  
زعيب ونحوها وفر نفوذ وسبيل ايضا وضمان يملأ وللحميل الرجوع به على المملوك لانه حاله المراق  
او الحسن في عتق النكاح والبيع جازع به ان كان بلفظ الحمل او مرجع بغير الرجوع كما اشار في  
بقوله ولا يبرع امر منه الا ان يزوج بالجمالة او يكون بعد العتق كما لا ينعقد في الجملة كما لا ينعقد في النكاح  
وقام من يملأ من غير كفا حبيلا بما ثبت على بيان او بما يبرجه الحلف عليه وهو لازم فيما ثبت  
على بيان باليسته او باقرار المملوك قبل الضمان او بعقده وكان عليه ولا ينعقد لان من قال لا ينعقد











عول عليه ابن سلون وما حب الطور والحرب والوثاق الجموع والعتيقات والبطاقتان والاول  
نحو الحالة الاله المعاملة الجارية وما العباس في حالها سافرة اذا علم الطالب بعبادتها  
فان لم يعلم لمز الحيل الجارية بالقيمة فانه ابن القاسم وما ذلك في المرونة وعليه وفيها انقطع ولعل  
بذلك وفرت في ان الوهم في البيع العباس يفي رخصا بالقيمة وفرت على ان خلاص الرهن والحيل  
افتر للتو من صور العباد ما في المرونة عن ابن القاسم من ان المتنازع اذا شرط على الجار  
بيع خلاص السلعة ان استخفت واخر منه بذلك كليا بصل البيع والقيمة ثم يباع ما ليس له ونحو  
خلاصه وقال غيره تلزم القيمة لانه اذا دخل المستخر في عزمه فله وعليه الاخر من جهة السلعة يبيع  
تستحق او الحسن ان يكون القرض حاضرا ملية فيسرا فوله يوم تستحق اذ يبيع القرض كما في  
ابن الحسن النخعي وقول ابن القاسم القيس لان تخليص السلعة ليس له وفرت على الجار  
على الوفاء به والتمس والقيمة لا تقم عليه حاله ولا يستحق ان يبيع القرض لغيره فيسرا امر الضر  
ربى فتلزم القيمة او الحسن ان كان اقل من ثمنه ولو لم تستحق وبادر ببيع لزمته القيمة  
للمستحق والتمس على الحميد انفاقا من ابن القاسم والغير لانه انما حق تخليصها من الاستحقاق  
وهو لم تستحق وفرت على من نصها المستحق ان لم يعلم بغير الاثر مع بيع جميع الارض  
المستخره ويستحق للمتنازع ان يبيع عليه بغير الاثر وهو الذي يرضى بالتمس او بمعاودة  
في ارضه الاخرى فاسم لا يجوز لان ذلك من بيع ما ليس عنده فهو نوع من الخلفاء المذكور ونحو  
باع له الارض المستخره على ان يبيعها في التبريد واخرها معا وضم في ارضه اخرى كليا او بغير  
كيلة لم يجر كانه الارض التي يباعها وضم فيها معينة او غير معينة لان المتنازع لا يبرر ببيع  
الارضين ابتاع وكذا لو كان المالك وهو ويا عم على ان يبيع من يبيع عارضه في ارض  
اخرى معينة او لاجل التزاد لم يبرر بعد العرفه لبيع جازي والشرط باطل فانه ابو الفداء  
مصباح حسبه في المعيار وفي التنزيلية فان يباع على ان يبيع من يبيع من يبيع من يبيع من  
ارض معينة لا يجر ايضا لانه لا يبرر انما تنقص من الكيلة ولا كما يآخر من تلك الارض ولا كما يترك  
منها وذلك لم غرره وكذا انقل في الارز التبريد عن الاغويين ان الرقوع اذا اختلفوا في موارث  
بينهم وكان بعضهم غايبا فيضمن الحاضرون رضى الغايبين ان كل واحد منهم ان ذلك لا يجوز  
وبعضهم الصحيح وذلك لان الورثة صالحوا بما دمجوه وما يرضون به الغايبين وهو عهدهم  
من هذا النمط اذا اوفت المباراتين الزوج وزوجته على ان ضمن الاب او غيره ما يلقى  
الزوج من ذلك فثبتت عليها ولانية او غيرها ما يسقط الاثر او لم ذلك للضامن وقضى  
به عليه فانه ابن العطار واكثر ابن الجار فوله هذا او قال اذا سقط الاثر عن المضمون بموت

عذر

ضرر سقط عن الضامن اذا لم يبرر بغيره لانه فرت كنف ما يسقط عنها وكذا الضامن  
لانه انما ضمن ما ضمنه لا ما للمؤمن عنها واذا سقط الاصل بالبيع اول بالسقوط وقال  
وكذا ابن الجار واكثر عموم قوله او غيرها ما يخرج من ذلك ثبوت الضرر وبقوله ما عذر  
وبغيره ما في النواذر عن عبد الملك من انك اذا بعت من مولى عليه واخرت حبيبا بالتمس من  
ذلك السلطان والسقطه من المولى عليه فان جهلت انت والحصيل ما لم ترضه الحالة لانه  
انما خلف فيما لو ثبت كنفه ومن خلف ذلك يعلم سقطت الحالة علم الحصيل او لا بطاقتان اطلها  
وهو انظر من جهة الخلع عن ابن سلون واو ابل المعيار والباقي في موضعين والتمس من خلاص  
انه اذا ثبت الضرر وفادته بغير العدة او امر ببيعها ما رجوع على الحصيل ابن سراج وهو  
الحجم العارفي وهو المختار المعين وبه العمل ابو الحسن عن ابن سهل وهو الذي ياتي على قول  
ابن القاسم ومقاله ياتي على قول المعين فان ما ثبت وقام وانما بالضرر رجوع لم على الحيل  
فانه في الباقي ونحوه انفاقا وما اذا ثبت سبعة ما يرجع على الحيل اذا ابيع المضمون ثم  
يسبق حاله لتفرغ عن النواذر وما اذا ثبت عمومها انما اقتصر عليه في التنزيلية الرجوع على  
الضامن وهو الجار على الفوا عذر ان كان ابن سلون حكى في ذلك قولين فبعضهما انما  
تتبرر ببيت السبعة ونحو العدم وفرت على المراج في كل من هذا فانه ابو العباس السلوة فله  
ما نقله عن ابن عبد الملك ابن العاجي من خلاف مذهب ابن القاسم واصح من اية الحالة  
ما رتبته القمل بالتمس عن البرم والسبي سوا علم الحيل والمؤمن لم بالسبي وجعلنا او علم  
الحيل دون السفون لم انفاقا في الاخير وخلافه لابن العاجي من في الاول فانه في التنزيلية عن بعض  
الشيوخ ومراكمه ابن رشر في اصح ويغرم الضامن التمس ويسقط عن السبي ابن رشر  
وقوله ابن العاجي من يسقط عنها الاولين بغيره ان علم المولى عنه اذ لم دون الحيل فله  
بانفاقا قال من اصبح وهذا الحق لم يبرر له من قبله فان الضامن يعلم بتركه من السبي  
الشراء منكم تلزم لانه لم يبرر له من السبي فيما استرا منه ترك وانما اذ لم يسبي الا ان يكون  
السبي وهو القاسم بتركه عن نفسه او حسنت حاله فقام بذلك عنه فليس ويحكم من الضامن بتركه  
خاصة لانه اذ لم منه ولا اطلاقا في رشر وتفرقة اصبح بيل فتعلم بتركه من قبله ببيع على  
من تقتضي الالباط في تركه وانما اذا اطلق الضامن فمن ذلك علم ان اذى يتنازع به على  
المؤمن كما هو كذا في التمس المتفرق وكذا هي قلعة الضامن في دار الهيب والاستحقاق وغيره  
كما يلية التمس وغيره وان كان ضمن ذلك على انه لا يرجع به اداؤه وهو بغيره التمس غير  
فلا معنى لسقوط ذلك وفرت في المرونة من خال لم يبرر له على العدم في بعض



بمعادى الاصلان له و كذا ان قال بع ملكتك من جان وعلى نفسها كما في التزاما وغيرها  
مراجعة الزوج ان يقول لولا الحمل لم يفت الضر عنها وامسكتها اذا لا يعلق عليه بالضرر  
الا اذا لم يرجع عنه كما يلزم من جهة البايع ان يقول لولا اني لم املك ما بعته من العقيق لعلمت بانته يلزم  
و يبرهن هذا ما يلزم من قول النكاح والاب والصح عن المحرم من ان الاب اذا حمل بما عظم في البيع  
بان للولاء الرجوع عليه في عود المهرين اذ لو كان الحمل لا يصح الرجوع بما ادى في ثبات للولاء  
رجوع عليه في عود المهرين بما يتحمل مع علمها بالسعي لا يكون الا على وجه الحمل في الغالب وهذا  
هو الذي يفرضه ابن الهيثم اذ لا يجوز احوال في الغالب يتحمل بالخلع او بترك المهر الا على وجه الحمل  
لا الحمل في الغالب لان الباطل انما هو في الخلع الموجل على المرأة تفكيك به جميعا بتركه على انها  
ان رجعت به رجوع الزوج على الحمل يرجع عليها وهذا لا يفرضه الفلاس اليه وانما يفرضون انه ان  
حصل ما يفتقره الزوج من الرجوع عليه بالحمل يؤديه من ماله الخاف من غير رجوع به على احوال  
ولا اشكال في لزوم هذا ولو ثبت الضرر والمعلم وتامل قولهم في الوعد اذا كان على سبب ودخل  
الموعود في ذلك فدهو لازم على المستهين وتامل ما تقدم من اصح في التملك في الرزق منه لانه انشئ  
المال بالعهدة ومما يثبت ما نحن فيه او هو عينه قولهم ولا يرجع احوال من الا ان يصح بالجملة  
او يكون بعد العقد وهو متروك باعينا بالبناء للباعل ملته ما والبناء بمعنى في المهر ويتعلق  
بالخير الزنا هو قوله **العقيد** بكسر الهمزة وتشديد الجيم اسم باعل والتفريق وهو ايد الفان لازم للعقيد فيما  
عينه يمين من وجه او مال وهو متروك احوال خيرة حيث خرو خافض اشترط منصوص في جوابه في  
يعين بكسر الهمزة المشددة مبنى للباعل والجملة في حل جريضا فيه حيث وجوبها في جزو  
لولا انه ما قبله عليه ومعناه ان الضامن اذ يمين ما قبله به من وجه او مال او طلبه لزمه ما قبل  
به كما مر في قوله وهو بوجه او مال جاز في وان لم يمين في البطل يثبت بالرفق انما حمل الا به او رجع  
او هو لث عند او الى جان هذه الالفاظ فتشمل الوجه والمال كما في انه الحسن ايد لك عنده ماله  
او وجهه من ان ينفذ ذلك وجهها ولا ما لا لزمه على ما به العمل كما في العتبات وفرضت به هذا  
ان الجملة المبهمة هي التي تخرج عن النية واما ان نوى شيئا فيلزم ما نواه وبهذا في راسو  
الحسن المرونة وهو من ذهب الاكثر كما هو قول الباب وعليه بقول النكاح لم يعبر اليه بنو شيئا  
وهذا يعبر من البطل والشا هو انه خرج على ما لا يمين بونس ومن مع من انه اذا ابيع فلا يصرف في  
اداة الوجه كما مر وعليه بقوله لو لم يمين بلعظ ولا فريضة واما مجرد النية فلا يصرف فيها بان  
قال انما حمل بطلان فهو خارج في عمالة الوجه كما لا اله الحسن بان تمتاز ما قبل الحمل اشترط  
الوجه وقال الاخر شرحت المال ولا يمين في القول للتعديل لان الاخر يبرر استغناء عنه ولا الجملة

معروف

معروف لا يلزم منها الا ما افترقه كما في ابن بونس **تتبع** من العقيق بالمال ولا اشكال  
فولع من العقيق ان لم يحضر المهر اهل كذا فهو ما افترقه ما يثبت عليه بالوجه الشرعي بانته يلزم  
ما يثبت ان يثبت به ويتحقق في الاول على ما هو امر عن قوله ولا اعتبار بغيره ما لو قال ان احوال  
لك غير اهل كذا فترجع حق او قال كذا ان لم احضر مجلس القاض مع عتر او ان ائت بالبيعة او  
بمشتق من عوى بالخلعة او عوى فليح حق او ان لم اوافق عقد في وقت كذا املك عند كذا  
زيادة على الحق او ان اذ يثبت بالشوب ونحوه في احوال المهر والمهر لازم بانته يلزم شيء  
من ذلك وينبغي التمسك بان وقع بذلك بخلاف ما لو قال اخطبت عن الغراف في وقت كذا ائت على ما  
يلزم كذا وهذا لا يملك في عود كذا المهرين بوعده فانه في التزاماات وخلاف ما لو قال الزوج  
ان لم ابيك في وقت كذا او ان لم احضر معك مجلس القاض في وقت كذا املك بتركه بانته يلزم  
وكذا ان قال لهما ان ارسلا لك النكحة في وقت كذا املك بتركه كما في بعض التعليل  
ووهفت نازلة على ان جلاها اليه عليه باير از رسو هو نيت زاعما انما وان بايعها للزوج  
باع ما لا يملك فقال الرجل ان لم ابيك بتركه بايع فخر حوا نيتك في عجز عن رسو بايع فاقى  
العقيد وما افترقه بانته يلزم ما التزم لانه هنا صرة محتجج بها من التزاماات واما  
ان وهفت فتترو حرو وب بين فريضة من مالا يملك كل منهما على انفسه واما ما وقع فتضا  
منع ايمما يشترط على ان ما تافترقه اخرى الفريضة لا اخرى يوديه اهلها المهر حرو في ذلك  
من التواضع فيقال القبر في كذا في الزنا ان النكاح من غير لازم لانها مكره من بالحدود المذمور  
البرز ما يفرضه لو كانوا غير مكرهين لزم كذا كذا بايعت به قبلنا فانا قاض به بوعده  
المعروف في يمين قال الرجل احضر معي الموضع العلاء وجميع ما يصيل من فيل كذا في كذا  
جسار مع فافترقه اهل القيل المذمور ان الضامن لازم ملته **تتبع** وبع بصوته المهر وانه ما كان  
عليه في هذه الصورة ونحوه في احوال الوديعة والعارية من الحيلار على الفلاس يسمون انما  
ان حرثت الرعي عن من السلطان فقال الاخر مر لها وما كان من السلطان جعل في حرا لا امر  
لها بغير من السلطان انه لا يملك على الضامن ولا في ما المهر وما والعبر وبع اخرى ارج  
بذلك ما مر عن كذا المهر المهر ليل ما احتج به المهر من كون لا يملك من قال لهما بايعت  
فانا ناك وان نكره **الوجه** فاعلم بعقل عذره بغير **تتبع** وقوله في حال من فاعلم جاز  
لحم متروك القاض بالية بين الشرط والحوال ان يفتح العترة والعهدة فغير عذره ايتجه وان  
وما دخلت عليه في تناوب بل مكره ايد ما لعل لهما في المرونة واما ان تملك بتركه او يمين  
لو بعينه او بوجهه الى اهل لا يتركها الا ليم يتعرض في يمينه ولا يثبت بانته لا في اهل  
عن المهر الا اهل ملها او مكره بتركه لم يبيع به في العرق حوا فاعلم غايه فريضة القية مثل

118







المطلوب او غيبت لا يرجع به لعله بالبرائة ورجوعه قوله ما اداه ايضا انه لا يرجع عليه بعينه  
اداه بل عظمه كان الرد اداه هو يربى الطالب و يرجع عنه على المطلوب ولو مقوما على المظهر  
لانه كالمطلوب ورجع على اى ولو مقوما ان ثبت الرجوع له وعليه بقول التامع ثابت على خذ  
مضاف اليه مثل ثابت عين اداه كذا مرفوع في المعقوف بتبنيته المربى بعن الاجل بقوله  
المربى وانت الاداء ايضا بعن الاجل اداه اي مثل عين ثابت اداه كذا مرفوع في المعقوف  
بتبنيته الاجل المربى بعن الاجل بعن المربى وانت الاداء ايضا بعن الاجل واختلاف ما لم يستتر  
فان اشترى ارجع بتبنيته انما فاما لم يجاب والافلا يرجع بالزبداء **تبيين** هان الاول اذا ادعى  
الضامن الحق في غيبت المربى بعن الاجل بعن المربى وانت الاداء ايضا بعن الاجل فان سبق  
الظهار بالاداء رجع على المربى لانه دفع بحق و يرجع المربى على الطالب وان سبق المربى بل  
بالاخذ فلابرجع الحميل عليه بل على الطالب وان جهل السابق فيرجع الحميل على الطالب  
ايضا بعن صلف المربى انه دفع قبله الا ان يكون الحميل في حقه بالفضاء فيرجع على المربى فان  
نقل المربى صلف الحميل واعز منه فان نقل فاشى عليه قاله ابن عرفة عن الموازنة الشافعية  
نقروا من ان الضامن يرجع بمثل المعقوف هو امرى المسائل التي يكون فيها المعقوف بالمثل  
بها جزاء الصبر وتلكها كسائر الزكاة اذا اتلف المالك الغنم بعن الحول لزمه اضرار ما  
وجب فيها لان غنمه وراعيها الحيوان والعروض المقرقة **وما منها من هدم ونفا لزم**  
**اعادته** كما كان ليا يورث اخرا فيجتمه الى بيع الوقت وجميعها قول الفقيه ضرر مقوما  
بمثل في ضمان في فرض زكاة وجزا هدم مكان كالحق المشهور كما يربى عرفة في مسئلة  
تفرد الوقف وجواب الفجتمه انظر شرح الساملي **والسما** هدم من **الاول** تعذله **فلا** يتعلو  
بالمبتز **اي** يتعلو بغيره **اعلاء** من ان كان **مطلوب** مضاف اليه من اضافة المصدر لعله  
يتعلو باعلاء على انه معقول كان وصغيره للسا هو بلاه للسيية ويجتمه ان يعود  
على الحق **الضامن** معقول اول باعلاء **حق** خبر المبتز الملاء والملاء وخبر خبر الاول  
والرابع الفهر به وبعلاء ان الساهر اذا اشهر لحنى يربى على واخي باعلاء المطلوب  
ظاهرا بل ان الحق واجب لان الحق ضرب توجهه اما بسا هو لان او باليمين وفلا **حق** وجوب  
الانسان بالمال بل باليت بعن وهو ضاهي العرونة وصرح به في الساملي وعليه يرجع في  
في الشهادة حيث قال ومن استعمل الرجوع بينة اهل بالاختصاص كالحمل وشبههم  
بالحمل بالمال كان اراد اقامة تان في والصرح به في المعبر كماله ابن رحال وهو ضاهي  
في الضمان حيث قال ولا يجب ولجل للخصوصية والاعيل بالوجه بالرعوى **الابسا** هدم من ان العقل  
على الضامن

على الظاهر بل الوجه مع الظاهر وهو قول السكون ومعهم قوله الظاهر العمل انه اذا ظهر  
له بالحق كذا هو ان وافتر المثلوك؛ فانه يجب الظاهر بالمال فضا على ان يقدر على الظاهر وان  
يرهن فيجب عليه بيعه بل في ادائه الدين بفقر فلة المال وطهرته بالجهاد الحار على ما به العمل  
كما لا بد من رده رج عليه نافع العمل بما من حيث قال في ومن يدين فزافر يسجن ان لم يمسح يره  
او من يقم في سبابة الفاعل وسلطة المريدان وهذا يجعل في يد ابن سهل عن ابن غناب  
اذا طافت لها اصول مامونة وسالنا خيرا متى يبيعها اجابته يلزمه حبسها بالمال كان هذا اصول  
اولو بل وفي العمل قال ويلزمه الحبس ولو كان يبرر الطالب رهن حتى يضمنه وهو من رهن  
السيوخ وهو عليه عول اذ قال واجل يبيع عرض ان اعطى حبسا بالمال في وهو محال  
لما قبل من انه يلقى منه بالرهن وبالحكمة بالمرتب يبيع الظاهر والرهن على ما به العمل  
فان يجوز غنما يبيع ان السج حبس حبس من لا حبس له كمال البرز بان انفق الاجل ولو جرد بان  
الرهن يبلع بالحبس وهو فعله انني ابي مالک وان المثلوك اذا كان معروفا العين فله  
الحالين الوعد لو يلزمه حبس كذا في ابن سهل وفي الضر ان ابن مالک انني تجبيل الوجه وعليه  
ما لا اقول لثلاثة حبس بالمال وهو ما لا بد مالک ولا حبس اطلاقا وهو ما السكون ومعهم في الظاهر  
هو العمل انه اذا لم يبل الا مجرد الرعي في يجب ضامن بالمال كحافل و**ظاهر الوجه** متبراه  
مضاد اليه **على من انشرف** وانظر فلة والرابطة الضعيف المستتر **يباعون** **مفعول امر**  
مضاد اليه **فحسب** مفعول لاجل ان يفتح الهجرة **لا يحضر** صلت لان وهي وما بعد هاء  
تناوبك مصر ومضاد اليه ما قبل من **بغير** يتعلق بجزء على انه حال من **لا استنزل** **البحر** **نزل**  
**جاء** مضاد اليه **لهذا** **المرح** يتعلق بما قبل **بغير** يتعلق به ايضا **ما** موصولة **وافقة** على لامل  
**استنق** يفتح **الناء** منبذ للفاعل وضمير المستتر للمرح على صلتها والروابط محذوف **يبدأ** يتعلق به  
فيلزم عليه وما وافقة على الاكبات وجملة **بر** صلت والروابط محذوف ومعناه ان ضامن الوجه واجب  
على من انشرف الرعي الهجرة حيث سال الطالب منه ذلك الضامن فحسب عمر مضور عن الاكبات  
بهيئة التي تظهر على عبيد المثلوك؛ بالحق حال كون الوجوه كذا ينال بغير التاجيل للمرح بقر  
الاجل الذي يستنف في الاكبات الزاير عيب من كونه بقر ما يبيع ما قامت الهيئة والاضرار عليه على  
المطلوب؛ ويحتمل ان تكون لعلته بفقر فحسبته وما وافقة على المفعول المضطرب الزاير هو الاجل  
بغير التاجيل للمرح الزاير بعضه في هذا الذي على بان لم يجر ضامنا فاعل ابن القاسم يقال للتحق  
لازم بنفسه او وليك ولا يسجن لك وهو معنى قوله **فيل** **ان يلب** **بغ** **الياء** وكسر الباء منبذ للفاعل  
على من مفعول **يبدأ** مضارع الذي بمعنى وجب **فمن** صلت من **الفتح** يتعلق بفيل **انهم** امر مسكن



ينبغي **لا يثبت** في الجميع وفتح الجيم معقود على قبل وهو اب الشرط صغروا للثلاثة عليهم وقال  
الشهاب ان ابلد من بعض وجهه بانه يعجب وهو المراد بقوله **والشهاب** متزام صريحه للفقهاء  
**بخامس الوجه** يتعلق بقوله **فقال** وكذا **عليه** وذلك لا يثبت فيه انما كانا اتفاقا على الفضا  
عليه بخامس الوجه وانما يثبت انما في المعجب عن العجز عنه ونزاعا **فقال** **فقال** نعمت لمصر عز  
و و ا ب فقا حقا ا ل ا ز ما يجب ان لا يجوز معجب **بقوله** ضمن **الفقا** متبنا ومذكور فاما  
في الربون لانهم يبرافاة البيت على عينة كما هو في الاصول فيما يثبت فيه على كل منعه  
فاما ما بهو لصاحبه لجا يصول الرغوى عليه وابقال اذا تقييد الاصول يحكم عليه في غيتم  
ويج على ما ذكر في قوله ومن الرتبة الخصا واتفق لا نأقول كل منعه بربان يفتح شفع  
صاحبه وهو اذا تقييد قبل اتمام عجم كما هذا لا يفتح شفعه والمبطل ان كان مملو با من  
البادية للحاشية وهذا هو ما يحكم به الفقا اليوم ولم اقد فيه على نص صريح سوى ما في  
نسخ اللامية عن قولها وان برد المملوك في بيعا من ان التزام في الاصول لا يحتاج جميع خاص  
لامتها لانه لم يجوز به على ان تعليلها بالامس لا يلاب ما هذا من ان المراد خستين معرو الحفوز  
في وفقت على ز عن قول المصنف ان تزام في قدرين فيبين هو حيرته صرح نحو ما قلنا ونظام  
النسخ ايضا انه لا يبرو بين نرب البيت ويعرها فقل ان ر حال وفيه العمل والفق على هذا العمل  
لصغير وهو خلاه النقول من انه انما يجب ان ادعى بينة قريته وحلف على ذلك والى  
بان لم يملك وعزت البينة جلا يجب بان يملك المملوك في البعيرة والمطالب الفيا ببيتهم ان  
عزته وليس في النطق ما يشعر بالقولين وهو استوفى في اللامية الكلام على المسئلة حيث  
قال **ليست** مما يتب بقرير الموع **بيوم** مملوك بان يتمهلا **معجل** به بالوجه بالعجز  
بجته وان بعزت يملك ان تحصل برب بين الموع ان ما ادعى من البينة في باسهم وفي  
لا يمين الطالب شرط في عجب المملوك في الفريته وفي تعليل في البعيرة وقلنا هو ان التمهنة  
شرط في هذا ايضا وانما يمس البينة فلا يثبت ولا يحلف لانه تسميته في الفريته غير منصوص  
فيجب اخراجه من كلامه واذا اصحاح ولم يكتروا او يكونوا امر ولا يلائم له وذلك لانه  
اراد استحلاف المملوك مع بقا به على جته فلا يملك من ذلك الا على هذا الوجه هذه المسئلة  
تخصص عموم من نزع من انه اذا امل به ووجر بينة لم يملكها او نسيها فلم الفيا بها ا ب فقا  
يكن حلف لبعير بيتهم وسما هذا كما هذا وتامل ما في اللامية مع ما في حاشية ابن ر حال هذا من  
ان الرتبة العقل في البعيرة تعليل الطالب ان لم يثبت ويسجد المملوك ولا تنسك بينة الطالب في  
البعيرة على قول من لا يبرو حسره وان يملك ويسرح بفقها له لما في اللامية من وجهين احدهما  
ان الطالب

ص ١٥١

ان الطالب اذا اقلع سجن المملوك ان لم يات بكفيل لانه لم يملك بقطه ولا يثبت ان يمس الطالب  
لما تنسك وقلنا هو ولو سما ما ومله في اللامية اعلم في المرونة في الشهادة منها فاقا لبعها  
والغريب اليوم ان الطالب لا يثبت في هذا ان لم يبرع الطالب ببيتهم ما ذكره بالمصنف او بعض الفقهاء الذين  
والاوقف المملوك عنه مقلدا ما يات به من جلاء ولا خلا سيلم **ابن قس** اذا كان له ان  
يملك المملوك على ان يقوم ببيتهم ان فوض لانه يوضع بعير ويسعى البينة ابن قس فتره  
وبعير الموضع فهو ان يفتقر فيما ليس بعير انما بعير والخوف في المساكنة بعير القوي  
بعير احو او الحسن عن قولها ولو استعملت نازكها ما من نعم ولو امل به ولم يصرفه الى  
السلطان ولم يثبت بعير الفقيه علم الفيا اذا فوض لانه لم يرجع امره الى الحاكم لكان هذا الزنا  
يعمل وذلك بخلاف ما لو سأل المملوك لبعير غيبة البينة لانه فراض بها فتره فاني لم **تس**  
الاول قال ابن قس في نوازله وتقدم ابن عات في طرره انما يجب على الفاق ان يعلم الطالب  
بوجوب التمسك له ان كان مملكه مجهل ذلك وكذا يجب ان يعلم التمسك بتاخير المملوك ان  
حلف الفاض بالتاخير بعد الحلول اطر المربان من البرز في التمسك ما حير به العمل هو  
اصري المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس ابن القاسم ونايحه انه لا يوجبون  
التمسك بالحق الا بعيرين وهو من تفويض في ابله قوله والشاهد العمل في سلاها من نرب  
كم ا في هذا ا فاعا بيتهم بالبرائة لم تنجم وتوقف للناس في قوله لانه كذا في الاول ويضرت  
من انشروا دبعة في ا فدها و ا فاعا بيتهم بالبرائة **و** **ابن قس** في السبعة فيما لا ينفس وستاء  
للمناع يجب قال كالحاج والرحى واوجبه ايضا في الاموان الموضوعة وهو قول الشهاب  
**و** **ابن قس** انما جعلوا البينة المستحق بربل بضمان المستحق وتكون له الفقة  
وهو قول مالك في الموطا وعليه اقتصر النسخ في بطل التوفيق وتساددها من غاب عن  
زوجته محال في مقيمه حال عز وجهه عسره ويسره قاله ابن قس في مخرج النسخ في هذه في  
النفقات على المظان حيث قال مجالة الفروع لابن القاسم **او** **كذا** قال اعتبر حال افوزهم **و** **ابن قس**  
انهم اوجبوا الفسيلة مع سحادة غير العرو من اللقيح وستاء في قول النسخ وما للشيخ  
رواه الشهاب وفتوكم ايضا ويثبت من لقيح السحاة وتعرف قوله ولا القيمة في الفسادة اعترى  
**و** **ابن قس** انما يجوزوا الشهادة على خلا الساهر للابن الامانة المعقبة اذا اقر بها  
السامع الفاضل ودرج النسخ على مقابله حيث قال وخط عدل ملاء او غاب الحق او نساها  
انهم لم يوافقوا المسمود عليه وصفت في العقود ولعل هذا مع وجود العروم لا يفتقر  
انه اذا لم تكن معروفة ولا تعرف لا يبرو التعلية وتامل قول **خ** وميز فيه ما يميز به من النسخ

ص ١٥٢











المورد لانه ينبغي ان يغير الخلاف بل اذا لم يعرض اليه ولا يمنع لظهور التضييع في غيره مما ازلته  
وكذا لا يظلم اذا كان الموكل ركبيرا عالما بحجته كما في حاشيته ابن رحال هذا وهو ما اقبلت به ابو البرهم  
اسحاق بن ابراهيم وسببا لذلك عن قوله ومن على من غير صير فاما في **تفسير** الاول هذا الموكل  
المعقود والمالكية واما حقوق البرية فخصر زوج وفيما يعيب الزوج ونحوه والمعقود ان يكون من جملة  
عنه من افضلا ولا يبايع بين الولية والابن فليد كما للفتية وغيره قال الغزالي في كتابه في بيع الموكل  
لا يوكل الا فيما هو من ضرر المولى وفي السر وطا المستقلة له وفي طلب النفقة والنسوة اليه من ولية فليس  
كانت المعقود من زوجته ووليتها من ولية ان يسل زوجا بها في دارها وان تنفق على نفسها من مالها  
لترغبتها في الزوج ومما فيه خلافه فانها تجب ولا يقال لوليها وانظر المحرر في التزكية وسببا ان كراه  
السهم في بيع المعقود **الثاني** اذا وكل الموكل ركبيرا في بيعه فقول الولي لتوكيله بصير المحرر ركبيرا او ما  
يصري الولي في انه لم يخرج من المحرر في الشراسة الثالثة من الحجة العجبا وقال ونزلت بحكمه في هذا نظر  
**الثاني** تفرد ابن ابراهيم في الموكل في رسم الوكالة ان الموكل المصغر بها بما كان لم يبين ان الموكل  
استمر على ما مضى في ذلك بل قلنا لا يعمل بها فانه انما كان في الحال ونقله ابن تيمون في فصل بيع الولي  
ونقله **ج** ايضا مملوكا **منعوا** جعله واما على التوكيل في جعله به **الزمني** يتعلق بما قبله بليم لا يمنع  
العلماء في رضى الله عنه ان يوكل المصغر الزمني لانه لا يفتي المحرر في بيعه وسائر معاملته وطلاقه  
ولو فارقته لان الغرض في توكيله في ذلك نزاع وكذا ما سئل عنه اذ كان من الشرطين وتكيل عن الآخر لان  
يغيب عنه ولا يهرق منع توكيله ولو في حقوقه عنه وتلكه ايضا منع في ذلك ولا يبرئ ذلك بل توكيله  
على قبول نكاح او بيع هبته ونحو ذلك لا يمنع وكذا ما سئل عنه ان كان لا يهرق هبته خصه وبمقتضى الزمي  
من ظهر منه عن الفارق لرد وتكفي في الخصومات فيمنع ولا يفيده الفارق اذ لا يملك اذ خال الفرد  
على المسلمين قاله ابن تيمون والمحرر ان الزمي الظاهر في بيعه الموكل وعبره النكاح ونحوه  
ومنع في بيعه او شراء او فراقه وعبره على غيره **والجواب** فيقول نافع وكل يفتح العترة والظاهر المشقة ان  
في ما قبل ملكه اسماها وما قبله وكل ضمير يعود على الزمي ومفعوله محذوف اليه وليس توكيل الزمي المصغر  
**بالزمني** ضمير ليس جبر بالباء الزاوية فمسألة السبعة والوطايات اهلنا فيمنع لاول الامانة ان  
يتوكلوا الا في الجبانات ومن حاله في بالامر فيجانبه ان يوكل امينا المخونة هو التعبير فيمنع  
الظاهر وهو خلاف النسخ وبها صرح غير واحد سواء كان توكيل الزمي المصغر باجرة او لا وله في حقوقه او  
بيع او شراء وهذا لم يبين المصغر تحت بر الزمي كما في المحررة ولا يمنع ان يبيع ومن اسع كره على من  
يتعلق بغير ما **سببا** مفعول **فما** يقع الدال المصرة ضمني للباعه وضمير المستتر يعود على من واليه  
لما كان **مقتضى** من اراءه ضمير **الزمني** يتعلق به والجملة في محل في مواب السبعة ويجوز ان تكون من  
موصولة

موصولة ودخلت الباء في خبرها لتبين الموصولة بالشرط في العموم والاحكام ومقتضى ان من دفع حبيلا على  
نفسه بين وفوقه من ودبغته وعارية وغير ذلك من المعقود بل انما يبيع من ذلك ان كانت الرقة بينية ان  
مؤرخه به وانزلت من رقة وسواء او علم الصبي لانه او تلبه واضمن عليه ولو ثبت تعريضه عليه فلا يثبت الرقة  
فلا يبرأ ولو ان الصبي يقول في وان قال ابي الولية المعقود فيفتى وتلقه براء ولم يبرأ الغريم لا يثبت ولا يبرأ  
للصبي بل للمبايع المحرر لانه وانما خصي الصبي بالتركيب لغيره بالاعرض ولا يبرأ ولا يثبت بل لو ولد  
على البيع او الشراء ونحو ذلك لكان فعلم ما مضى وبير المستتر في بيع الصبي اليه لان من وكل على بيعه  
مفعول على فبقى منه الا ان يستل عليه ان لا يبيعه بغيره على الغيب نص عليه ابن الحاج كذا في  
ابن عمر بن واين تملكون وغيرهما وتوكيله على البيع نص عليه ابو البرهم اسحاق بن ابراهيم في هذا  
المعيار وفيه بما اذا كان الموكل له ركبيرا عالما بحجته واعتبر ابن رحال في قوله الموكل كما مر في **تفسير**  
اما التفسير يكون الموكل ركبيرا مطلقا كما مر من ان المحرر لا يوكل على ما فيه معاودة ولا يفيق حقوقه او  
جنته له واذا لم يفتى بها ينقسم مكررا بوليها ولا يملك ما يبرأ الموكل في بيعه المصغر بالزمني لا يبرأ الغريم بل  
مع البيع في واما التفسير يكونه عالما بحجته فلا تفتى له كذا ان تصرفه بالبيع والغيب ونحوه لا يبرأ لوعوى  
الموكل عمره العلم بحجته ولا يوجب تصديق المحرر او الغريم كما لا يفيق بالوكيل عزم عليه حين التوكيل في  
يرد تصرفه يتعلق حق الراعي والمستكر بركه والتعريض انما جاء من قبله حبيلا يثبت ولا يقال امرته  
تخصه في تصرفه بعزم المطلقة لانا نقول الولي من حيث هو ركبيرا او محرر علم الموكل بحجته او لا محرر  
عن غير المطلقة فلما في هذا بين المحرر وغيره كما يات في قوله واسمى يفتى غيره فيمنع في قوله العلم واما  
نحو الكلام على التوكيل والموكل للزمني في الركنان الاول من اركان الوكالة وسبب الركن الثالث والرابع  
الفران هما الموكل فيه والصيغة عن قوله وفيها التوكيل في وغير قوله والزوج للزوجة كما هو في **تفسير**  
ما ذكره ابن الحاج ونسخه الطائفة فاهم في جواز توكيل المحرر في الزمي وهي حريفة ابن رستم كما مر في شرح  
الطائفة او لا على حريفة النسخ وهذا على حريفة ابن رستم ولو قال ان قوله من يركب اتصفت به وقيل في  
المحرر في التفرع به فيضم براءة الغريم في القاء في الاشارة لحريفة ابن رستم وسلم من المتناهي في الكلام  
والجواب عنه يكون ما مر في هذا بعد الوقوع وما مر من الجواز التفرع فلهذا لان كلام النسخ ومن وافقه ان  
وكالة المحرر لا تفتى لانه لا يملك فيما لا يجوز عزم الانعقاد واذا لم تفتى فلا تفتى عليه الا ان كان من لزوم تصرف  
فانه للموكل وما اذا كان التوكيل بغيره بغيره التوكيل على غير النسخ وهو التوكيل على المعصية لان الغالب  
ان المحرر لا يتصرف الا بغير النسخ والفران لا يبرأ من حريفة اصل المذهب منع التوكيل على غير وجه المظن قال ولما  
نقل النسخ عن المذهب منع توكيل السعيه وفيه علة عدم الجواز بل ان كانت تصيب للمال عليه فلا يلزمه  
بيعهم ولو واصل السوء ولا يبرأ الغريم بالبيع اليه وهذا في ان لم يعلم الموكل بحجته وعلم الغريم بحجته لم يعلم



انفعاد وخالفه لان المجهول في الاصل لا يغيره اما ان لم يعلم بغيره فالظاهر البراءة لامن جهة الحق وكذا  
لنته به بل لان المجهول ان علم به فهو المسقط له على ان لا يغيره وان لم يعلم به التبريد جاء من قبله فليس  
تضمين الغريب بل اولي من تضمينه هذا ينبغي تفصيل هذه الشريعة وما في ح عن قوله الا ان يقول وتبريد  
نظر مما يقتضي خلاص التفصيل المذكور غير ظاهر فبما علمه والتم العلم **وهذا المطلوب** يتعلق بما ان يكون  
في تناوبه محصورا فاعلم وضع **مترا** **محمون** مضاف اليه لم يتعلق بالمترا وضمير المطلوب يتقرر مضاف  
اليه لتوكيله ويحصل ان يعود على المظهر المشوئ ايد وضع التوكيل جملة **فمنه** **فلا** **بالفعل** **المفعول** ونائبه  
يعود على المترا والجملة خبره ومعناه ان المطلوب يجوز له ان يترك من يحتاج عنه على السهول والعمول  
به كما يجوز ذلك للمطالب ونقل عن محمون انه كان لا يقبل من المطلوب ولما ان يكون امارة لا يخرج منها  
او مريضا او مريضا او كان في شغل الامور او على خفة لا يستطيع معارفها او نحو ذلك من الاعذار والملا  
فيلزم له ان يتركها فيكون له التوكيل مطلقا قال اقول محمون ان محمونا العزيم في ترك الناس فضيلة  
ووقع له ايضا في رسالته لضاف الفضاة بفرصة المنع من التوكيل جملة كما لم او لم يكونا العزيم في تركه  
موازها لغيره عزيمته لطلبه للمطلوب المعروف مع قول المتيق هو العلم والعمل ونفلم عن  
محمون وعلمه هو بقول السامع ومنه محمون في محتمل ان يكون السامع بقوله **الاول** **او** **السامع** **وهي** **كلما**  
اسم توكيل **المطلوب** فاعلم بعمله من غير تغيير وضع **فلا** **الاول** في حال الحال منه **فلا** **مترا** **التقريب** **ضمير**  
**والجملة** جواب السؤل والباء رابطة بين **فلا** **الاول** في حال الحال من التقريب ومعناه ان التوكيل اذا وقع  
مطلقا لم يغير بالتقريب والباء ضمير كقولهم وكلمت اوانت وكلمت فان ذلك هو التقريب بالانفاق  
ويجمع جميع الاشياء واخرى اذا نفي على التجميع لقوله وكلمت على جميع امور او افقت مفاعله في  
جميع الامور لم يستثن عليه فضلا من العصول فيبقى عمله في كل شيء وان كان نظرا لافي خلاص زوجته  
وانكاح بكره ويبيع ارسلنا او غيره الا ان يقول وكلمت بل التي من تكليف النساء عو حق عيسوي بيع  
املا في يميني فاعلم في الجميع فان نفي على التجميع كقولهم وكلمت على نفي او على بيع نفيه او على  
فكان او بفاحته فليعلم معنى وكلمت خاصة بالخصام ونفي الرب والبيع من حال الرب وحق الوكالة على الرب  
الا ان لا تشمل الخلوقة فيه هو وما ذكره السامع من انه اذا لم يغير التجميع ولا يتنقص يكون تقريبا بانفاق  
هو كبرية ابن اسرة كبرية ابن بئير وابن سلس وابن الحاجب ان الاطلاق لا يوجب توكيل بل حتى ينفي  
على التجميع والتخصيص وعليها خرج اذ قال كلمت الوكالة بل بل في التبريد وكلمت بل حتى يقول  
او يعين نفي او فريته وتخصيص تقيد بالعرف فلا يوجب كقولهم اشترى عبدا فانه يتغير بغيره بل يوجب  
لو قال بيع دابة وكان العرف يقتضي تخصيص بعمر او اعطاه فانه يتنقص به ولو قال بيع دابة به فبان من رسم  
بالعلم ببيع به فبان مشترك في حق التوكيل لانه هو الموكل فلفظ ويجوز تسمية السامع على هذه الكبرية

محل

محل الاطلاق في كلامه على انه نفي له عليه او على مراديه كقوله وكلمت وكلمتة او معقولة  
او غير متغير بغيره دون شيء او يؤول الى من قبله او غير او على جميع الامور ونحو ذلك مما قيلت  
التخصيص على الاطلاق بغيره في التصرف و مراد بالانفاق انفاق اهل هذه الشريعة وهذا هو الذي  
من تضمنته على الشريعة الضيقة المتينة ان لم يسم شيئا بالانفاق وكلمته وكلمته معقولة جاز فاعلم علم  
في كل شيء من البيع والصلح وغيرهما وان قال وكلمته وكلمته معقولة جاز فاعلم علم جاز فاعلم علم  
ومعانيه كان ايبي هو البرئ من التوكيل في ما يبيع التوكيل ان يكون معلوما في الجملة ويستوفى كونه  
منصوبا عليه او اطلاقا على عموم اللفظ او معلوما بالقرائن او بالعادة هو ايبي عرفته شركة علمه  
كلمته علمته علفها علفا او عاملا قال في قول ابن سلس بالعادة هو كقولهم في قول ابن سلس  
ايبي وانكاحه اخته حسبما ذكر في اللفظ والفتاح فيقول قول او اطلاقا على عموم في كل شيء ومن  
العادة قول السامع الالة وغايب يوجب في البيع في قوله والزواج للزوجة كالموكلة وهذا اذا لم يقع  
التجميع انما يخصص في الاصل من التوكيل الزاوي عن ابن سلس الزاوي من العلم والفتي به السبيح انه مشي  
انفعاد وكلمته التوكيل تسمية شيء في ذكره كقولهم التقريب في علمه كاسم وان لم يسم  
سما او ذكر التقريب في الشان فهو عام في الجميع هو وعو لا يترك كماله ايبي عرفته وهو المشاكلة  
بقول الامامية هو ان وقوع التقريب في التوكيل هو ما عكس وهو ان يكون ويجمع اولا في يميني  
بعض ما يترك تحت ذلك اللفظ ويستكت عن الباقي فقال ابن سلس في الجاهل على الخلاف الا انه لا يثبت  
اذا قال وكلمت لولبي وسمى البعض وسكت عن البعض الاخر واجبة عن الكل وعن البعض الآخر  
لبيبي في قول المسكون عنه واجبة في بعض الروايات في الروايات انها تحقق بما ذكره فاعلم  
افتى ابو الحسن في نوازل يمين جيمس على ولبي جميع املا كقولهم في بعض الاماكن وترك البعض الآخر  
انه يدخل الجميع قال لان التخصيص دخل بلغة التخصيص والعموم والضرورة دخل بلغة العموم  
وبقي فاعلم كمن يبيع جميع املا كمن يبيع البعض الآخر فيلزم البيع في الجميع على الرب  
اج انظر ابن هلال وشراح المتن في التناول وهذا النسب بمسئلة الوكالة المذكورة في قوله  
العموم ان كان يعلم بام سلسه وامامه قال وكلمت لولبي او وسمى البعض البعض  
فاختار ابن سلسه يمينها عموم العموم فاما لان لفظ ولم يقع على الواحد والجمع فلا يدخل الامام سلسه  
وان كان نافي العموم في الوكالة على التجميع حيث قال مع من على الالة او وسمى البعض البعض  
سوى البعض من اهل علمه **فلا** **الاول** **محل** **الاول** معنى كون التقريب جازا للمفرد انه تقريبي في  
احوال ذلك الحاق من كونه جعل لم فعل ذلك في اي زمان وفي اي الاسواق او الامكنة سواء كان  
يتنقل في الخصومة عنراي فاق سلسه او يبيع من سلسه ونحو ذلك كقولهم في اي عرفته عن ابن سلسه  
بل وقوع في السماع يمين وكلمته فعلا على خلوقة في فريته وانها بوقت اليه وامر جاز في بيعه



المولى  
صلى

والعقد

[illegible]







يقع الفاء وكسر الميم ايه حقيق خبر المتبر او معناه ان من وكل على الخطا ولم يجعل له موكله في  
الوحيته الاقرار بالانكار وان التوكيل قد بان له حقيق به لما على المطلوب من الضرر في ذلك اذا اقر الو  
كيل في الالتزام الموكل به وليس له الاقرار ان لم يوافق او يجعل له ويخبره اظهر ان اليه وهذا اذا  
استمع من المحضر مع وليه ايضا اذ اقال لا ايقض ولا يجعل له الا اقرارا بتركيب الخلق والى اخصر مع  
التوكيل في المجلس او في بيتا منه لا في بيتا غيره خفي او انكره فانه يجب ان يكون ذلك في البيت وان اظهر عليه  
في الشامل وليس المراد ان هذا نافذة مطلقا كما هو ظاهر في النسخ والاسماء وقرافتي ابي السقاء فانه  
يلزم بان يجعل له الاقرار فانه ان يتركى التوكيل فله ان يتركه او يتركه فانه من ذلك من ارتضاء  
الوكلاء من قبله الم هو من كونها نافذة ايضا اذا كان التوكيل مطلقا ام لا كان شيئا او موثقا  
عليه او وصيا او مفوضا وكل باقنه او باقنه بيت المال فان وكلته هو لا لا تكون نافذة بقول الاقرار  
منها بل ان جعلوا له الاقرار فانه من معنى الخصومة فانه لا يلزم اقراره في كل حال وكل ما لا  
المعيار وكذا الاب بكونه من خارج عن صفار ولو اقرنا اقرارا اجابا بكونه من خارج عن صفار لان اقرار  
الاجابا من كماله الا ان اقرار الاب والوصي والظاهر لا يجوز وهو في ذلك كماله من كماله في الزمان ونفوذ  
شئ من ذلك عن قوله ومن اجل اقراره او انظر الى شئ ان وكل الوصي ونحوه يجعله نداء من المعاملات  
المعجزة بل ان التوكيل في لازم الوصي ويحكم الوصي بان يجعل له التوكيل الا ان كان له من رتبته وغيره  
ومشقه من قوله الاضطرار في انه ان كان معجزة اليم يلزم وان اقر التوكيل وان لم يجعل له وفاء في النسخ  
انه لا يترك جعل الاقرار والانكار او الحضور ولو كان التوكيل موثقا عليه او وصيا وهو في ذلك على كبريته  
ابن رستم كما مر لانه قال يلزم من جعل التوكيل السعيه ما يلزم من التوكيل التبرير **فصل** في اذ او قلتم  
على خصوصية في حق محرم المملوك وجعله التوكيل ليس كذلك ان قلتم المملوك تانيا كما في السبيطية وابي  
عزيرة وقلتم عن قوله او يعين بنى او فريته في ويرى ان عليه التوكيل لا يسقط بينه الموكل وانما  
يسقط اعادته اليه لان التوكيل قد لا يكون له علم بيمينه الموكل وقد قال في بيانها واستلجها فلما  
بيته الاخر فيسبيل ان يتركه لو كان التوكيل عالما بها وحلها على اسقاطها هل لا قيام للموكل بها لان  
قوال التوكيل كقول موكله ويرى له ما في معاقبات المهيال عن سبيلها في امارة انكره فيلها او تكون  
عقوبة لا ينفذها هيته في امالها فلما ثبتت الهيته اقصى وليها عفو استرعا متفهم التارخ انها غير  
مفترضة لثقة الهيته ان حذرت عنها ان انكار التوكيل لعقوبة الهيته مسقط للقيام بها لا استرعا هو اوله  
القيام لانه لم يتركه على اسقاطها ويرى له ما في ثبته اليه بعرضه عن الكرونة من ان من وكل على الاخر  
بالسبيطية فبان ان اسقاطها هو الزمان في الزمان اذ عني اصرها ان ابداءها جامع ضم بعض الاملاك  
بكل شيء مع واكتفى ذلك وقال اخوه ان ذلك كان توكيلا فقال وكيلا من رتبته اليه من ابي كان له موكله  
ما لم يكن له امارة في تزويجها ابوها فبالا ابي حاز اما الوحيته بعقوبة تمام الا بصر فيه بوجع  
والاقرار

158  
واقرار الاب لا ينفذ جازيا ما لا يتكلم به التوكيل فانه لا يلزم موكله ان ياتى منه على وجه  
الغلبة والسفك ويحضره اكله فانه لم يتركه على تكذيبه وانما وكله على تحديق  
وعلى كذب ما ادعى فيلها جازيا وما يجوز اقراره عليه جازيا يحرك من الوجوه في الخصومة  
غير الوجه الذي هو الاصل فان قوله ومن ابي ان له مال ساقط عن موكله بالوجه هين الصر  
لورين وقال ابن رزم عفو الوحيته يحجب غير ان التوكيل في ليس مطلقا وصبر الامر عنه ومثلا لا ينفذ  
فيه كنه انظر الجواب به هج فلتش والظاهر في المسئلة ما لا يبرح في مسئلة الكرونة كما هو له  
ويؤيد به ما لا يبرح الحاج ميم وكل على القلم والافراد والانكار فان المملوك ونفذ الحق فالحق التوكيل  
على ذلك كما قيل فيمنه والحلفه قال لا ينفذ الحق ويجب على التوكيل عموما ان يترك العزيم فيقول بطلان  
فيه فيما مل ذلك ولا سيما على ما يات في البيه بقوله عن ح من ان من جعل له التوكيل الاقرار انكره  
الاقرار فيجعل هو من معنى الخصومة والسلم اعلم وانظر ما مر عن قوله ومنكر للتحق ما ادعاه في وجب  
خبره على معنى الشرط فافهم لشرطه منصوب بجوابه الاقرار مبتدأ جملة التي خبره والجملة من العترة  
والخبر في محل جربا فانه يجب **فصل** في حال من جاز على ان يجرى له اقرارا في حق الخطا فيقول بمول  
**فصل** في جاز غير خبره **فصل** في معنى السبيطية اسم معقول مضاف اليه والجملة جواب حيث في المعنى ان من  
وكل على الخطا في حوز جعل له فيه الاقرار والانكار فانه يتركه اجنبي من تلك الخصومة كما اقره ان مو  
كله وهب دارة لزيد او لفلان عليه مائة ونحو ذلك فانه ان يتركه غير معقول به على الاصح عن ابن سبيل  
وغيره فاعلم ان هذه هي طلبة حيث قال ابو البرز اقراره وان لم يكن من معنى الخصومة واستدل ابن سبيل  
على تصحيح بقوله ما وكل على الاخر بالسبيطية فافهم ان موكله قد اسقطها وهو كماله في الزمان  
نصها في ح فقال ابن عرفة مضعف الاستدلال بمسئلة السبيطية ما نصه لا يلزم من اقرار التوكيل على  
السبيطية تغلوا من جعل له الاقرار اقراره صرف الاخر بالسبيطية على اقراره باسقاطها وصرف مطلق الاقرار  
على الاقرار بالهيته فقال في عقيب ما قاله ابن عرفة من ضعف الاستدلال بمسئلة السبيطية هو  
الظاهر لان يوحده ذلك من ان التوكيل لا يخص وتغير العرف لان من وكل على الخطا وجعل التوكيل له  
مورا فانه اقرارا فيها هو من معنى الخصومة التي وكل فيها فلتش فيريد تضعيف اثر عرفة  
لاستدلال بمسئلة السبيطية بان مطلق الاقرار او اقراره ان الخصومة انما يرفع للموكل اجهة لها لا لتبر  
يقع الواقع ان الموقر على حسب ما مر عن قوله وحيثما السبيطية في الاكفائي في ويرى له قول ابن حاز  
الحار انما يجوز اقراره فيما يحرك من الوجوه في الخصومة غير الوجه الذي هو الاصل اذ لا شك ان الموقر باسقاط  
السبيطية فافهم على اصل ما وكل فيه لا ياتى كما انه في مسئلة التبرير المذكورة في البيت فله في اقراره على بيتا  
اخر في الزمان وكل على التبرير باسقاط والتبرير مع ان التوكيل لا ينفذ له في ذلك بل هو الاقرار بالهيته انما  
رجح على الخصومة كما يقتضيه بيت ابن عرفة في اسقاط الخارج عن الاخر بالسبيطية ومقتضى قول







































جامعة حلب  
قسم التعليم  
مكتبة كلية التربية  
حلب

خضعوا حين قتاله البرزخ والعبارة ايضا ولا تافيت يجوز نفس فاعل صلح مضاه اليه البرزخ والعبارة مضاه  
 للمفعول من البرزخ اذ اخلصه صفة الصلح وان ترا ضيفا مبالغة في عدم الجواز وصبر مصر بمعنى الجعول لعل  
 من الفخيم في قوله بالبناء للمفعول وتايبه الى التشيئة العايد على الفضايلين ومفعول الثاني هو ضم  
 والجملة معطوفة على جملة البرزخ والمبالغة موقرة عنها في التقدير ومقتضى انه لا يجوز نفس صلح  
 فخر انبر ويضبطها على الوجه الجاني والزم القبح او ان ترا ضيفا على نفسه في البرزخ اذ انقضى الصلح بوجه جابر  
 بعون تناكرا لا يجوز نقضه ان رجوع من معلوم الى مجهول او من احكام ابن حبيب عن مابى وكله مطلقا  
 مع صلحها او ينقضها عليه كم اراد انقضى ويرجع الى المضمومة لا يجوز لانه من وجه الخطاب في واجبه اعادها  
 عليه بوجه من غير ان يفسد في قوله والافعي عوضه فانظر على الارجح لا الى المضمومة وانما اعتبرت  
 بقوله عن انكار عماد اذ ان عن اقرانته يجوز نقضه بنرا ضيفا لانه فالتة وعنه وفي الاحتراز في التنزيل بقوله  
 بعون تناكرا في قوله ويرجع الى المضمومة اذ تناكرا ولا رجوع للمضمومة في الثاني اذ يفوت بوجه جابر عماد  
 اذ اوقع على وجه ماسر ولو على دعوى امرها او فاعل في كل موضع نفعها او بوجه يذهب مع امرها  
 غير اوضع وتعمل ونحو ذلك بل انه ينفق ولو ترا ضيفا على عموم نقض وما يقتضيه كلام صاحب المقيار في نوازل  
 الصلح من ان نقضه اذ اوقع يذهب مع امرها غير انه هو اذ لا يظهر كل ضيفا او امرها في ويقتضيه الصلح  
 بذلك كذا دعوى يقوم بها او يثبت يستثنى بها والافا يثبت ولو فاعل امرها بنقضه فاعلا ولا يفي في ذلك  
 حق الله وهو العبارة لانه في كل واحد دعوى او بطلان فيتم في غير فاعل لانه يعلم ان كل فاعل على دعوى او دعوى  
 امرها ماسر على فاعل الخ واذا جازع العباس على فاعل الخ مع انفاها على صحتها في الثاني كذا في كل  
 ما كان ماسرا على دعوى او امرها اذ افاض ان يكون بعرض رجوع مخرج العباد الى ثمة بخرنة العباس  
 على فاعل الخ الزايبا عن العباد في الثاني فاعل الخ والبيان في ان في توجب نقضه لا يستلزم  
 او جنته دعوى او الامن العباد ولو كان اسقاط دعوى فاعل الخ في توجب تخرين دعوى او لا ولو دعوى الله كذا في كل  
 لغزم ان المرأة اذا مدت انفقا العقر في ثوبت نفسها ان تصور في تخرينها نفسها وان الرجل اذا استلقى  
 ولوا لم اراد ان ينجيه بلهان يمتلئ من ذلك الخ غير ذلك مما يكون عليه ايضا لغزم ايضا ان تمكن من اكل الخ  
 في الثانية برعوى الاولى وايضا بالبرزخ من اسقاط الرجاء والبيان في تخرين نفسه فيما ادله او عاقل  
 هو وان في كل علم ان العباس على فاعل الخ جازع على المسحور الموقود به ولو لم يغم بعينه امرها مع  
 اتعاوى دعوى او على ثمة في الثاني فاعل الخ فاعل الخ هو او بطلان الرجاء والبيان في تخرين نفسه في كل  
 الزايم اسقاطه بالبرزخ من الرجاء في الثاني فاعل الخ هو او بطلان الرجاء والبيان في تخرين نفسه في كل  
 غير من وجوب نقض الصلح المذكور وبطلان في ثمة اذ انقضى قبل ان يفسد على ما للمقيار وغيره في عين التاثير  
 وهي ان وارثا ادعى في التركة دعوى او انما وصلح عن الجسم يذهب واسقاط الرجاء والبيان في تخرين نفسه



المسئلة تقع كثير او مبيها من الربا المعنوي ما لا يتناول في بقوله كذا فيكون ربحا وغيره بمثلها في الاستثنى  
مما قبله فقال وينفق بالبناء للمعول الواقع فاني على حرف الموصوف اي الصلح الواقع في الانشاء يتعلق بالواقع  
ان عاشره منكر فاعل بعاد الى الاخر يتعلق بعاد وجواب الشرط محذوف والانه عليه ولو كان كما في يقع  
بعبر كذا الاخر بعادته بالنفق بالبناء لمكان اصرح في الاستثناء وابدان موضوع البيت الاول في الانشاء وان  
النفق غير واجب بل ربه الحق في الخيار وان مثل الاخر في البيت الاول في الانشاء وان النفق غير واجب بل ربه  
الحق في الخيار على ما لا بد منه والاعلم وقفا صلح ان عدل عن نفق الصلح ببعض الحق في الانشاء اذا لم يقع  
المرعى بالفرار الصلح او يفيق بيته بالحق ما يعلمها ونحو ذلك والاعلم نفق الصلح والرجوع بغير حق بغيره  
بمعنى انه لم يعلم بها او نسيها او في معنى ذلك وجود الوتيفة بالحق ولم يكن علمه بها وقتها او علم بالبيت  
وهي بغيره كخرسان من اي يقيم واسهر معلنا عن المالك انه يقع بها او ادعى تلك الوتيفة واسهر  
معلنا ابنا انه يقع بها ان وجب هذا بل كان ابن تنوح والمقصود التوجه وغيره ان لم ينفق في هذه  
وان لم يسهر وخران ان ماله لم يجر بيته جبروا اسهر سارا ان يقع بها وفي معنى هذا ايضا فيما يخص ما اذا  
نفق كغيره بالوتيفة واسهر سارا ان يقع بها ان يجر بها وكذا ان كان المالك بغير سارا ويجوز ان لا يستغ  
خوف ان يملكها بها عا جلا ما اسهر الطالب بيته سارا او عا ثنية على انظاره وعلى انه انما ابنا الحق على  
التأخير يستغ مالا يلزم بالحق عا ثنية في ماله على التأخير المذكور وان ذلك التأخير لا يلزم ولم ان  
بما خسر في ماله عا جلا وقولنا ان الصلح عليه في هذه غير صين الصلح ولا ذلك بل يمشي الصلح من نفق  
الصلح لا ينفق بيته لا سهر عا جلا من ماله ان يكون اقر له قبل عقول الصلح والتأخير وقع طوعا او نهي  
يقول تحت الكلا في قوله بكذا في قوله في هذه الامور حكي قال ولا يلزم لتمام القول في بغيره او سهر  
بيته لم يعلمها او اسهره او اعلى ان يقع بها او وجود الوتيفة بغيره علم نفق كس لم يعلم او بغيره او بغيره  
على الاعس لان علم بيته لم يسهر او ادعى ضياع الصلح فيقبل حقه لا بد من ماله في ماله في وجبه  
والمراد بالبيت ما يشمل الشاهدين البين كما هو ظاهره وما قاله الشيخ بناء على ما في بيته من ان  
المراد بها الشاهدين بغيره لا يقول عليه لانه خلاف مراد ابن القاسم وقولنا هو بنفسه عن قول  
في الغطاء فلا يثبت الا العز كسبان ان المراد بها ما يشمل الشاهدين البين على مراد ابن القاسم  
ولان الصلح ماله او يملك اليه واعلم ان كل بيت اسهرتها بغير علم الخرج ان لم تعلموه معهم فيما  
يستقبل من صلح او نكاح او فلع او هبة او بيع من ماله تعلموه لغيره او خروجه من البيت فينتك ونحو  
ذلك تسمى بيته من الاستعانة واستعانة بغيره اسهر سارا في الاستعانة واستعانة في ان هذا الاستعانة  
عاه ينعى في التبرعات كالتنفق والاطلاق بغير خوف والكسب والهبة ونحو ذلك مطلقا ثبتت التقيمة او  
ويصور المسمى في ماله بغيره او لولا بغيره لامن قوله كما في ابن بطون وغيره وامد المعاد فانت وضعا

طلاق

طلاق الصلح فاذ الكنت انه بلغ له قهر او زوجة ففها او خا العها ففها ونحو ذلك بالصبر والسجن او  
انه كان بخوبه بغيره حتى عقر معه ما ذكره سارا استمر التوبة الى العقر او انقطع صلح بقول الشيخ والتم  
والصبر بينه ووقع العقر لان الاعل لا يستلزم بغيره بل نفق ذلك ولو لم يسر اذ لا يحتاج له في بيوت الاستعانة  
والفقه بالسجن والصبر والتعذر بغيره وان لا يثبت الفقه بغيره بل يثبت في الجملة انه من ذوا  
استعانة والتعذر او انه كان في حجره او انه كان تحت اسماء بغير نكاح ونحو ذلك وهو لا يثبت من البائع  
ولامن الولد ولامن المملوك انه فعل ذلك بحجره او خوفه من سطوته لا ينفق واستعانة لانه لا يلزم من  
حجره و سطوته ان يكون فعله ذلك عن غير رضاه حتى يقوم الولد عليه من الاستعانة المذكور  
ولا بد من القيل بغيره من التقيمة من سطوته ونحوها في جميع الافعال بل ان سكت بغيره او اها التمة  
ونحوها جلا فيما لم يعلمه ابن بطون وابن بطون وغيره افقت والزم بوجوب النظر ان العقر هو  
ما دون السك لان من يبيع ماله بموته او وهبه وهو ساقط بلامتنوع بمقتضى عليه ذلك سطوته ولو  
سكت اقر له سكره لم يسر له الا التمس وهذا احدى من لانه هو المتصور لتقويمه بنفسه فيستغ  
هذا في قيام بيته التمس والاعلان التمس تقويمه اذ لم يلزم في وتيفته الصلح انه متى فاع عليه يدعى او  
بيته بغيره بالكلية وبيته زورا المستعانة وغيره او لا جلا تسمع هذا المرعى بيته كاعارها  
بها حين الصلح او الهبة الفينة او في بيته استعانة او غير هذا فاقلم في التقيمة ابلان الحق في  
مثل هذا المرعى الصلح وقع على وجه جلا في الزم ما التزم من السفار الرعا و البيئات جلا في  
ما تقرر في البيت قبل هذا واعلم في هذه المسئلة ان الاستعانة طويلا او لم يملك  
بل يملك من ماله ما يروى من تعلقه عرف بها جلا في اجع الباب الخامس من التقيمة التي حوتية  
ونوازل الصلح من الميعاد ونسراج نطق العمل عن قولهم في المعاونة الاستعانة مع في نسراج الا  
صية وغير ذلك والتركات متروكا ما موصولة تكون بمعنى توجب صلته او الموصول صفة التركة ايد  
والتركات التي توجب وجوبها ان تكون ما خبر تكون المناقصة واسمها ضمير التركات والجملة في عمل  
نصب حال ايد والتركات ايد في تكون ايد كايته ايد في عينها او عرضا او مالا او متعلقة الصلح  
متروكا ان مع يستكون العين يتعلق بالصلح علم مقرر مقرر فان بالاضافة لها يتعلق بمقرر  
او بمحذوف صفة لم يجر غير المتروكا الثاني والثالث وغيره من الاول والرابعة الخيرة لها وتصلح كالم  
صلح الزوجية وغيره من سائر الزوجية اذ ما قبل في الزوجية يقال في غيرها في هذا ان التركة ترفع  
واما طلع او عقره مالا جازان بجلا في ذلك النوع بغير معرفته فربا كثر او اقل من علمه فيما خبر  
بغير علمه وبسليم البلاء او بغيره سارا من عقره وان ان جاز به به لاشد حيمه ان يلزم من  
جنسه كماله مر وان كانت التركة انواعا في المرونة ومن ماله ونزك زوجته وولد او فلع ذنابه



















ذلك وهو لغته الفخ والتواخل ويطلق على الوطء والعنفوا أكثر استعماله في الوطء ويسمى بالعنف  
لكونه سياسياً وهو لغته في الوطء عجزاً في العنف والعنف أو عفيفة فيهما أقوال أحدهما الأول  
أكثر من الثانية السلام والثناء في لغته والاولا في لغته اي حتى قبل لم يرد في العنف والاولا في لغته  
تعالى حتى تخرج زواجهما لان المعنى حتى يعنف عليها الا ان السنته يعني ان لا تعتبر بالعنف في التحليل  
بله حتى يجعل الوطء بعنف وفيلك صريحاً في هذه الآية بمعنى الوطء كما انه في ذلك في قوله تعالى الزنا لا ينج  
لح وتسمى الخلاف على الاولين من زنى بامراته هل تخرج على انية واييه او لا فانه في قوله تعالى ان عرفت  
عنفه على مجرد منعته التلذذ بحد مبيح غير موجب فيستعمل بيته فلم يغير عالم عافرها في هذا ان  
حرمها الكتاب على المشهور او الاجماع على الاخره ففسدتم عفرتهن وعبر به لانه يفتي الى  
الاجماع وقولهم على مجرد منعته من اضافة الصفة الى الموصوف والتفسير على منعته التلذذ  
المحرمه وخرج به العفر على الضامع على الاجازة ونحوه على ان يفر عفرته في كل ما يباح له من المعافاة في هذا  
غير مقصوده والمقصود المباشرة ونحوه يقولون للفتاح من على المكافاة وتخرج به بالجملة العفر على  
شراء الامانة للوطء وقسوا له بما دميته خرج به العفر على الجنبه وقسوا له غير موجب في حال من التلذذ  
اي حال كون التلذذ بملكه الذي يميزه غيره موجب فيستعملها او اخرج به الامانة المملوكة ان وقع بيته وقسوا له  
بيته حال من التلذذ اي اخرج به من الزنى المكافاة لم يقولوا او وجدوا في بيتهم واذا به وادعيا النكاح  
حراماً وتسلم قولهم بيته في البيته الحقيقية والحكمية كشعوب الفاربيين والحفي مبيحاً لانها بصرفان  
في كون النكاح كانه بيته وامثال العيسو والعزل الواحد فانه وان وقع كل من هذا في مفسدة في حق  
الحرف فانه في كونها نسبة لا يكون النكاح بها ولو اذ كان يبيع في ان قلته البسح بكما وهو  
مخرج النكاح في الجواز ان الطلاق انما وقع موافقة لها في الاقرار ان العفر كان بفسادها في غير انما الحرف  
للمسبحة والزمن الطلاق مراعاة للآثار فانه انما تسمى وقسوا له غير عالم صفة العفر او حال من الصفة  
اي حال كون الصفة المعقود عليها غير عالم عافرها حرمتها فان علم صفة الزنى وذلك مفسد حرم  
مها الكتاب لا في الاجماع فنت الاخ من الرقاع او انما يكون زنى ان كان تحريراً بها بالكتاب لا بغير  
قولان المشهور والقاء وقول بعضهم صوابه والكتاب او الاجماع على الاخره ففوا في صوابه او  
والاجماع في بيته الوابعد او كلف لا حاجة اليه لان مراعاة الاجماع يعتبر الكتاب اذ لم يرد في الكتاب  
مجمع عليه على ان من قال باعته الاجماع يقول باعته الكتاب بالاحرى فيستعمل فيهم مما مر ان  
الكتاب يبين اذا تقرر على النكاح وانما عليه فيك قولهم او اما ان كان من اهل البلوغ فافضية  
البرز لا يفيض الفاه فيقولهم انها زواجان لا بغير ثبات اهل النكاح قالوا في الحال اليوم انعموا بالبر  
يجتنب عن فاح في النكاح انه يجوزها في الزوجة في جماعتهم من الموضع الذي هو له وكذا اذا اختلفوا واداد  
الزنا عافها

149  
الزنا عافها ولم يات بها بالصرح او في غير المرأة ولم يعتبر على هذا في النكاح بل من تعريف الفاح  
بانه كان يجوزها والنكاح موجب الاجتماع فيسقط الخلاف ويحق ان على موجب الرجعة  
وتسقط الجفيرة ويقتض النكاح عن قولهم والصح والصفحة في **باب اعتبار النكاح** يتعلق بمنزلة خبر عن قول  
**النكاح** على حذوف مضاف اليه حكم النكاح فيختلف باعتبار حاله الفاح ويدل على حذوف الخبر والمضاف اليه  
كثير من قولهم **واجب او منسوب او مباح** او حرام او مكروه فينظر في الاحكام الخمسة فيجب على الراغب فيجب  
ان يختص العنت ولم يكتبه الصوم او التمسح ولو لم يأت على عيبها من حرام وان اعجم احرمها في النكاح  
اولى والمرأة مثل الرجل الا في النكاح اثير عرفتة وفرد جميع عليه ما عجزت عن حفظها او عجزت عنها اليه  
ويجوز ان لا يختص العنت حتى تسلم ام الاول فلقطع عن عبادة غيره واجبة وكذا ان كان لا يربط به  
النساء ورجى تسلمه والامباح يجب ان يفهم عن عبادة ذال العفيف والمسيح البلاء والحفي والحبوب  
ويكره لغيره المأخوذ به ويفهم عن عبادة غيره واجبة وكذا ظاهر المأزى ولو روى تسلمه وقدره به زجره  
يعد عرى الاول من هذه الافعال ان يختص ضرراً بالعبادة بعروها او بفتنة او بسب محرم ولو روى عافها  
لم يختص عنتاً ولا يربط بغيره عن بعضه كما في ابر عرفتة فيفسدوا اخر قال ان فاح العنت واجب والاحرام وان  
احرم بالمرأة لغيره عن الوطء او مطلق التفتة او الامان مال حرام والاذن اليه ان تسود اليه وتسودت عليه  
معلم ان تولد والاحرام ان لم تكن له حاجة او فزاد على التقيد وتزوج بغيره في حاله ومباح ان تساوت  
احكامه وهو ما تفرق من انه يجب على من فسخ العنت ولو لم يأت من حرام هو ما يفيق كلام ابن بكير  
المتفرق وكلام الساملي واكثر من ابن حنبل ان الخايف من العنت مذكور في الزنى كما هو مذكور في التزويج  
فلا يملك جعله حراماً ولو لم يرد في حرامه بفسادها في الاقرار في المدة لا يجوز ما يسر منها الا بالزنى فلت  
نحو قول الفسلفة عافها على الممنوع من فسخه او يفسد من ان لا يملك في وقته في بيان ما قالوه هو من  
باب ارتكاب افع الضرر من كمال ان ما جعلته المرأة المذكرة في كمال الاقرار بالزنى وعرفه الانفاق  
افق من الزنى لان الانفاق يعني اسفاً له لانه حق لها او لها معها من الحرام يمكن التخلل منه وايضا  
بيان كلامه من فسخه فيفسد عدم حصوله لقوله تعالى ان يكونوا في ايعتقهم الله من فسخه الآية ولانه  
ينزجر عن الاقرار او افعالها الحرام او الاطلاق عليه على ان افعالها الحرام يسقط والباس غير فسخ  
فيلتزم وجبة البسح من عمل الرضى كماله عن قولهم وفيه عافها زوج بغير اغير الاية وبما جعله في هذا الجيب عليه التز  
وج كما يجب عليه ترك الانفاق من حرام وهو مذكور بما مر به في كتابه في هذا الجيب عليه التز  
وتخصيص العرج والاطلاع على مذهب ليرة من ليرة الجنة وكثرة النسل لقوله عليه السلام تناكحوا  
تناكحوا الحرة ويستحب نكاح البكر لقوله عليه السلام عليك بنكاح الابكار وانها نكحها عافها  
وانتوا رهاها وارضى باليسير وقال هلا بكم اتلوا عافها وتلا عافها وان يخطب يوم الجمعة بعد صلاة العصر















الاشهاد والاعتراف الصيغة بل يعرف وجود العرف من اهل اذ العرف في هو وجود ذلك الاجمال وغيرها  
فصل في حكم العرف وهي وصرها لادالة فيهما على العرف لانها معلقة للعرف ولو عرفت العمل لادالة  
فيما كان ثابتا عاداتهم وغالب احوالهم انهم يرون بها انبرام العرف وانها لا تكون الا بعرف في  
يجوز في التعديل بعرف الصيغة التي هي اللفظ الرال على التزوج والتزوج في مقابلته من يقول ان  
النكاح ينقضي بغير صيغة بل بالشرارة ونحوها ولو من جازي منه النطق وهو ظاهر قول المفتي في قوله  
كل نكاح بالمعقوب في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة مخصوصة ويكون في الخلق في القسم الاول من  
افساح صر الجواب في القسم الثالث انه هو جهل الحال بل يرون بذلك الاجمال اعلمت من ان العمل  
لا يتكفي به الاحكام ولا جملة ان معناه السؤال في الاملية في علم المفتي الاول في الحكم فاهروا في علمنا  
على الثالث كما هو مقتضى جواب سيرة ابراهيم المذكور في الجسوس الاستدلال بما للمفتي في ولا يملك البينة  
ان قلنا ان قوله في السؤال انفقوا معناه متعارفوا وان قلنا معناه ونوع بينهما تقاب في فصل جازي كان  
غالب احوالهم انهم يفرضون بذلك الاجمال انهم في غير الخلاف بين من يشترط الصيغة المخصوصة  
ومن لا يشترطها كما للمفتي في اول افساح فقط لا بين من يشترط الصيغة وبين المفرد في المذكور ولا في  
القسم الثالث اذ الاجمال المحتملة لا يثبت بها نكاح اللص في الا ان يقال وجه الاستدلال بما للمفتي في  
ان رضى الزوج من اركان النكاح وفوقه مقام رضاها اذ لها او صحتها او حضور وليتها  
وفوق ذلك واذ قلنا ان الرالنة العقلية مقام ركن من جازي بقوله في قوله مقام من جميع الجواب كما  
في نازلة لانه يحتاج لوجي للصح عنه ويكون في ما للمفتي في نفوته كما للمفتي من عرف استراد صيغة  
مخصوصة فيتمسك بالمقابلة في بينا المفتي في ومن يشترط صيغة مخصوصة لاني في القسم الاول فقط كما هو  
لان ما للمفتي في ومن معناه هو كون العادة بقطع جازي ذلك العمل يدل على رضاها وعلى القسم الاول  
بني في ان يجعل قول نافي العمل في النكاح ان بر الفصول في بنام مل هم الزوجة كذا ولا تغني ما سبق لاذ  
هان من النكاح **فصل في** نكاح الزوج في نكاح المفرد في ومن معناه مغلظة عليها وحكمها  
منصوص لا فز من كما قال **فصل في** نكاح الزوج في نكاح المفرد في ومن معناه مغلظة عليها وحكمها  
**فصل في** المنصوص لا فز من ان رضاها لا يكون الا بالنطق كما يات وهو لا جعلوا تلك الاجمال في اية  
مقام نكحها لان تلك الاجمال بمقتضى العادة كالنطق او اقوى بل علم لاذ نستطيع الجمع لليبس في  
الاول ما يثبت في الاملية في ما جرت عادة اهل ما ان اذ اهل الاجابة من ولي الزوج في نكاح  
مع اهل الزوج ليس هو وقت يجمعون فيه جال مع اهل الوجاهة من السرايا وغيرهم فيتمتعون  
ويجمع الحاضرون من ولي الزوج انه زوج وليته من جازي وبطلان ولي الزوج او من يدعي النيابة عنه  
ويقيمون الصداق ويقيمون الباقية وينصرفون ولا يثبتون من الزوج فيؤا لان المرأة تزكيا العرف  
حضورها

حضورها في بغير موت او نزع فيصح الزوج بانه لم يحضر ولم يرض والمرأة بانه لم يحضر ولم يرض  
فصل في ما امر اذ الصيغة فيهما موجودة من الولي والاشد وفيما لا يثبت على الزوج والزوجة على رعيها  
جان يثبت انه وجب من الزوجية او الزوج ما يدل على رضاها لزمها النكاح على خلاف ذلك في النكاح  
الموقوف على الطرفين جان لا يثبت في وقالوا الفصل في جواب لم نقل النيابة فيص عطف عليه ابو او  
انقوه نكاحا ولم يسمع من الزوج اذن ولا يقول حتى مدت بقوله كالتة اعوام والحال ان العاقل لم يرض تزكيا  
ولا ايتيانه ما استحق ما في نكاح غيره وان غلبا جعل على الاذن لان الغالب انه لا يعترف من نكاح غيره  
الا بانه وقبوا في ايهما السراج بغير ذلك خلاف القول وحمل على اكل اموال الناس كجوابه يعرف  
انعقاد النكاح قبل الاشهاد وما وقع من ذلك لغيره انما هو في فطر عاداتهم ان كل ما جعلوه  
قبل الاشهاد لغو وليس في ذلك كذا هو في قوله لا يثبت غير صحت كما امر وحق رجم السيد كون فطر السيد  
كذلك اذ من ما من النكاح جازي او اجبها وجبها لا تنفع الاجازة من الزوجين ولا فطر السيد ولا  
جوابه ان ذلك جازي في غيبة الزوجين معا كما هي عادة جازي وقوله وجواب اخيرا السراج في  
يريد ان السراج ابقى في مثل التلاوة بعوم ثبوت النكاح فليلا لانه لا ينعقد لا يقول الزوج وقوله لا يثبت  
والنكاح ان لا يثبت على الزوج وعلى الزوجة او على الولي كما تقدم ذلك عن قوله والمفتي في  
والاجابة على الولي العبد او على غيره في تعيينه بانه في ترتيب الاولياء وعلى الزوجية والزوج  
هو المستأور لم يقول في عا طحا على ما لا يرضى من النطق او ايتت عليها في وقوله وحله سب  
واجب في اذ اذ كان في النكاح الموقوف وقوله في العشرة ان افوا لا يثبت نكاح الموقوف  
كما للبا من الزوجة في على اجازة الولي او احد الزوجين بهذا الموقوف احرطه من الموقوف وعرفه  
ان يرفع على رضى الزوج والزوجة والصحيح فيه الصبح والمفاد ما على امره فيصح بالغير المذكور في  
في ابر السراج ازوج الرجل وليته البكر او الثيب او ابنة السير او الجنى في مفيدهم بل لا يملوا اما ان يرض  
هين العفوانه اذن لم يثبت في الغايب بل لا يثبت النكاح حتى يقوم الغايب جان مره جاز النكاح وان يرض  
وان انظر الاذن حلف ولم يلزمه وان قال في امره ولا تخفى ارضي النكاح جاز النكاح في الفرض دون البكر على  
المستأور واما ان يرضع عين العفوانه لم ياذن له وانته مقبلة في عقره في النكاح بل لا يثبت نكاحه في  
بعد اما ان يعفو ويثبت ولا يثبت نكاحه في قول على التوكيد حتى يثبت خلاف ذلك في بنقل  
الزينة لانه ما ذكره من الاتباع على الجسد في الوجه الثاني خلاف تفسير الباطن النكاح الموقوف  
الجليل عن من انه الزنا بعفوه الولي على وليته ويشترط اجازة او انه لا يثبت نكاحه في بهو كما لا بين  
عمره فاذ في الاتباع المذكور وان كان في طرح في قوله ولم يرض حال العفوانه على ما لا بين رضى  
شرح العمل عن قوله ومن تحمل من انتم النكاح وعمل الصداق عنه لم يرض في النكاح في











٤٥

له لا الفرق وما جرى الفاعل لا يقع بيعه فلا جاز أن يقع على المتعدي لم يبيع غير ذلك لا حتى يقبل رتب  
 دعه المبرور فينبط المقصود والمعلم الصراي كالمثل وتكمل قوله ملكا الزواجر والناجحة  
 ميرخل فهو قوله تعالى على ان ناجرنا لمعاني حج على المذهب ويؤيد الحجة انتمتها بما فعل  
 من الفروان وتوسع من قبلنا نسمع فلما علم في البرزخ وقوله كثير احسن از من اليسير فانه يقتضي في الصراي  
 فيجوز ينسوز وصراي مثل لما حصر ولا يجوز ذلك في البيع فالفرق اليسير يقتضي فيه البيع والانتاج ان  
 سلموه ولا ير من بيلان الستة ان كان الصراي ذنابا او ذراهم وان سقط ذكره ما كان له السك  
 الجارية في البلر مختار في النكاح فلان اختلعت من الاغلب بلان تساوت اخذت من جميعها ايا  
 لصوبة كمن تزوج برفيق ولم يصد حمرانا ولا اسودا ناهو نحوه في المنطوقية ومثل هذا ايلنا في  
 البيع ان كسا الله والمصور **والصراي** منبر او معطوف عليه ما موصول خبره صرايا بالبناء للمفعول  
 صلتوه **والكتاب بالجار** يتخلفان بقوله **الكتاب** بالبناء للمفعول ونايب ضمير الصراي والجم لا الحلال  
 لا التثنية ومعنى على لا يجتمع وهو الفاعل ان البناء في قوله بالجار في الآية لا يتعلق بكس والنم  
 منصوب على المفعولية المتعدي خبره بالباء الزايرة ايا الحلالا غير اية **مفسدة** ان المصير والفر  
 او السمان لك وهو امر وهو ما يبيع للزوجة صرايا ويعلق الصراي وهو على الكتاب الذي يقع  
 في غير شهادة النكاح جاز او انما حكمه ان يسمى كتابا للصراي او كتابا لنكاح فله ان ابن سلمون  
 وعلى النكاح انما ذكر هذه المسئلة مع ان مرجعها الى اللغة التي انقضى بهذا النظم لينبم على ان  
 المرأة اذا اعزفت باعطاء صرافها الزوجية او غيرها من الزوج او الغير انما اعلنت ما يبيع هبة  
 عليه وزعت هي انما اعلنت رسمه ليكون ودعته عنز عيان القول لئلا ياتها ادعت ما هو و  
 الناس من اطلاق الصراي على الرسم المكتوب فيكون النبي المذكور راجعا لبيان الاطلاق المقصود  
 دة من هذا النكاح على هذا الاعتبار ولا زال ذلك عرف الناس الى الان والمعلم **ويعلق** بالبناء  
 للمفعول **النكاح** نايبه على هو مضاف الى عفر النكاح بالموصل يتعلق بيكره ايد يكره عفر  
 بالصراي الموصل كلمه بربيل قوله **لا يستقل** اذا خرد ملحق معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بحواء  
 ما ز اية كان جعلنا فني **والصراي** ضمير الموصل مع يسكون العين **معمل** مضاف اليه والضم  
 يتعلق بهز وضميرها لا يجتمع ان تكون نامة ايا الا اذا كان الموصل مفعولا بمعمل او وجد الموصل  
 مع معمل بان عفره على ان بعض موصل وبعض معمل بلا اثر اهت عن ابن الفاسم وعليه عن الناس  
 البو حتى انه في الغواني جعل ذلك مستحيا وطرهم ما ألف بالموصل واللفظ وعليه انقصر حيث قال  
 وكراهم في المفاصل تبيع والاجل في نسخ اذ قلنا بعته بالموصل مع كراهم او يرونها جارا بان يكون  
 الاجل معلوما قال في القاموس **ويجوز** موصل بعضه بحسب مقتضى او لموت او يروى او قال في بعضا لجا























فمنه الخلاف من قوله الا الشخص لما اشترعه وما لا يتناول من مغلل لم يخرج من ماله لا يخرج  
من الابن ولو قل برحم وهو المقنن خلاف ما افق به السجود من ان البري القليل لا كلام له فيه  
وهذا قال بعض الامراء كثر تكلموا من زوجهما وتفرق عليها لثبات ضره اذ عي عليه ان يبرها  
في بركه جازم يستحق ان يكتسب نفسه للرجل ويبلغه في فعله وحلفها والغايه ان البري لا يكون  
الافضل اذ لو انتشر عنه مجازته وبنه وكذا الجزاء المفقود لو دل انه انصرف راد ان القليل لم ينتشر  
وهو مخرج قول النافع متى اجبر انما اذ ارضيت لم يش متعديا وهو كذلك كما مر ان يغيره اذا  
كانت رتبته والاعلم انهما كانا منتهى سعيه او كان لهما علة ملا غير برفاهه في الاولى والحقبة  
منه في الثانية فقال ابن النجاشي في العلم في المغير كما في وهو غير صحيح بل في جميع مسائل الفقه  
على ما يقتضيه جواب العبر وحي في غير زوجة غنة غيرته من غير ذلك فقام اخوته وارادوا مخرج  
النجاح بعوان ائبنوا بشهادة الشهود ان غير ذلك ولها فضل لهما فتم بل في غير ذلك ولها شهادة  
بجلمة لا يترتب استعسارها بل قالوا صلاهم كغير شريه او مستغنى الحال بالربى والفصولات او غير  
ذلك مما يفرج في الشهادة ثم علم انه يعزى ذلك للوصى والزوج من لم يكن عندها مخرج مخرج النجاح  
مخرج فتأمل قوله او غير ذلك مما يفرج في الشهادة في جازم كمال جميع الامور التي تفرج فيها  
واجتمع كلام العبر وحي ان العباسي بالجارحة كذا في كثير الايمان بل كلام غير ذلك وهو المقنن  
كما يفهم من جواب ابن النجاشي نقله في المعيل قبل جواب العبر وحي في التفوق قال في الشهادة معتبر في  
الربى بلا خلاف وان كان باسقاط خلاف منصوص ان تزوج الوالدة لا يزوج وكذا غيره من الاولياء  
وان دفع ذلك بل من وجته ومن قام لها مخرج النجاح وكان بعضهم بهرب من الفتوى بذلك ويرى  
انه بوجه الذي مخرج كثير من النجاشي هو اصل هذا الكلام لابن بكير كما في وابن سالمون وغيرهما  
هو كلامهم ان نجاح جاسر ينتج من جنة وهو ما يقتضيه في نفي النجاشي وهو ما فهمه ابقا من قول  
ابن بكير لا يزوج في قوله كلام ابن النجاشي انه حمل قوله لا يزوج بربيل قوله بل من وجته وليس  
قام له انما جعل ذلك لهما وهو كما هو قول الساملي بل هو مخرج النجاح العباسي جازمة ونحوه قول  
ابن الحاجب ايضا لا خلاف ان الزوجية ومن قام لها مخرج النجاح العباسي ونقل عن العباسي ان  
المستعرة مخرج النجاح العباسي وان لا يزوج في كثر المعيل عن ابن القفل العبدان من جنة ان كان  
بكثرة الايمان بل كلاما عجيبا او يستغنى من جنة بالحرام فهذا ان الوجهان يوجبان العيب في  
المرأة تنحصر معية زنى في الوجه الاول وتبني تحت طليعة في الوجه الثاني وذلك من اعلى الخبر  
فقال كذا وجوه اخر من العيب لا توجب ما اوجبته فلان من العيب في قول في جواب اخر من  
نجاح العباسي ان التفريق لحيته امر عسير لان تغيير النضر ادى الى منكر اعلى منه بسفك الامر به ونحن  
نميل

نميل في هذه الامثلة كالحامال اليه من فدان من السبيخ او اخر بهذا البسخت الشرا لا تخفى اذ قل  
من يميلوا من العيب بل يجوز في مقتضى ذلك من اعلى الضرر دليل على ان النكاح عيب لو لم يقع  
حي او بعض اولياءها بل العيب في الوجه الثاني وكذا في الوجه الاول لانه علم بان كثره لا يمان عيب  
يوجب لهما ولم قام لها العيب في النكاح بل هو كلام ابن بكير ان العباسي ياي وجهه من بسفك بركه  
او كثره خيرا وكثرة ايمان او غير ذلك لا يوجب نكاحه وهذا معنى قوله لا يزوج وهو كما هو مخرج  
الساملي والعقلاء والبنات من وابد الحاجب او غناه انه يمان ياي وولوا في هذا  
وهو ما فهمه من وفوق كلامه على انه الراجح ويرى له فاهم كلام النجاشي لانه في نظائره المتبع  
عنه ما نفع يوم من الابن تزوج ابنته ما يقع ان يكون الزوج طوبا في دينه وماله وحسب سادس  
العيب التي يقتضيها النساء من كان حسيب حراما او كثير الايمان او ماله يكثر الخ  
يكن له ان يزوجه من جازم جعل مخرج النكاح يبينه ان الابن دليل لا يمان اذا جعل الولي ما ليس  
بنظره جعله هو في مقتضى قوله وجب وصى امر ابيه او عين الزوج في ما نفع اذا كان له  
زوجها من ماله بعرضه من مقتضى لزومها والولي النكاح ان يعرف جازم مخرج العيب في ذلك  
ولا يجزى لمساك لونه الا ان اذ زوجته وكان وقتها لا يمان عندها مثل العباسي بل جازمة العباسي  
بالاعتقاد كما يثبت وعلى هذا يقول في قوله الولي تزوجه في غير مخرج من العيب ويقال ان المراد  
بالولي النفس اذ لهما والجميع الاولياء اما ارجاع الضمير في قوله لخصي الحال كما في جازم  
المتبادر وبعدها يكون حسيب فاهم ما قيل على فاهم ما لابي الحاجب والعقلاء وغير ذلك  
اذ قلنا بفتح العيب على ما في او بعرضه على فاهم من نكاح فاهم كلامهم انه يبيع قبل  
القول وبعدها وان كان ابن زب جزه بعرضه يمان بعد الرضوخ والمراد بالحال في كلام الساملي  
من العيب بالنسب والحسب دليل قوله والولي وغير السريه والافضل معها كذا في ومثل تفرد من  
ان العبر ليس بكذا هو المقنن من احد التالين في قوله وبه العبر لا يمان في قولنا في النضر  
على ان الشهادة الربى والحال لانه قول مالك وزاد ابن القاسم الساملي فيك وان يقي عليه اطلاق مالك  
هو نحو ما لا يزوج في النجاشي انه ان كان عاجزا عن السعي يرى انما نكح من جنة  
ضبعة او يبيع من وجهه يبرها من مقتضى النكاح في ان لا يمان يمان من تزوجه لانه  
ويبيع نظامه ان جعل هذه الواين المجموعة ومقتضى المتطابقة ان الشهادة المستعرة عن ابن القاسم  
والحال فيم الغناه عن ابن الحاجب في الحال والمال والربى هو من ذكر ان الحال معتبر في  
الشهادة التي هناك في نوازل العبر وحي صراحتهم المعيل في الزاهر به حيث قال ولا مان  
التكلم في تزوج الابن المستعرة امر عسير لان تغيير النضر ادى الى منكر اعلى منه بسفك الامر به ونحن  
نميل



مملوكة بين الزوجين وفي كونها مملوكة للولي والزوجة او الزوجية التي يكون وليها مبيعاً او غيرها  
في النكاح من قبله تعالى وفيه القضاء وهو صلب في النكاح في حال فيه او لا في حال المهر او لا في حال  
في حصة النكاح وهو اختيار ابي الفاسق وفيه القضاء والقبول ونظمه في مقتضى النكاح في حصة  
الحاجب في ان بعضهم وانظر في ذلك في حصة النكاح على المهر به مع قول  
للملوك والولي في حصة النكاح ان يقال في قول العمل والقبول في حصة النكاح في حصة  
كونها مملوكة للزوج والولي هو المشهور كما يقتضيه نص ابي عروة به وانظر في غيره  
عليه ولا يلزم من كونها مملوكة ان يكون مملوكة له في حصة النكاح مع المشهور وان كان العمل  
بغيره في حصة النكاح من عروبة امره في حصة النكاح والمال او غيرها في حصة النكاح او في حصة  
والرب او في حصة النكاح مسجلاً في النسب الا المال الاول للشيخ مع ابراهيم بن عيسى عن ابي  
الفاقر في ابي يونس في الحكم في بيعهم من ان المقتضى عنده هو الاول والآخر به وهو خلاف ما مر  
عنه من انهما الرب والحال فقط وان هذا قول مالك وفرق بين من جميع ما مر ان المقتضى  
القضاء الرب الشامل للسلام بلا خلاف وهذا يعتبر فيها الرب بمعنى عدم العيب او غيرها هو  
المقتضى كما مر عن ابي بصير وابي الحجاب وغيرهما وهو خلاف ما مر لان قوله الرب الشامل  
للسلام وعدم العيب او لا يعتبر الرب بمعنى عدم العيب وهو ما شهور في النكاح وفيه القضاء  
عنه الشيخ ومن معه وتصر به ابراهيم بن عروة في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
الاول كما مر في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
التفصيل وان صاحب الشامل ولا غيرهم من العجول على النكاح بل قوله لصلح لملوك والولي في حصة  
دليل على ان النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
يجب ان لا يملكها في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
من فاسق وهو يعلم بغيره في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
السجاح فيكون ولها الغير في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
على شرط النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
بالبيع لادمان الزوج على النكاح المؤبد لا يملأ الحائض من النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
نكاح هو ظاهر ولو بعد الرقول ولو بعد موتها عليها وهو ظاهر لان الشرب المودى لا يملأ عيب  
كما مر عن العبد في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
لها النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
نكاح العباسي كما يقتضيه كلامه لانها لملوك في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
والمرأة

والمرأة والولي على النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
ليست النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
كما هو المتبادر من قول ابي بصير في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
البيع وهو ظاهر كلام النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
من قال ان النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
لان في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
بهذا الرابع لا يلزمها على الواجب ان كان النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
والاب ان زوج من حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
وغيره في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
لكن مقتضى لاهل الامر في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
المت مع قطع النظر عن الواجب فيها في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
نسب ودين حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
وغيره في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
كما يكون في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
او السلام ابي حنيفة في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
في الاسواق والذين يتكلمون في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
ما هو كبر في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
كلها معروفة في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
بغيره في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
لا يفيل قوله لان يستحب ان يقرأ فيها ما ليس بغيره في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
وتعليمها ما هو متفق عليه في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
بالقول في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
لكن مقتضى كلامه في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
والمقتضى في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة  
وقع الاجماع على حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة النكاح في حصة



والسكوت فيه ونحو ذلك من مذهب النجاشي من ان النكاح هو ما اذا وجد الزوجان معا حيا بغير عقد ولا قبل  
الرضا بل مجرد العرف بغير استواء بعد التعليل ومجرد وجود الرضا بغير الاستواء وقوله وان لم يصرها  
لم ينعى ان زعموا انها غير العرف فانه متبركة بما يوجب له ذلك وانما الان يصح على خلاف ذلك لانها متبركة  
عنه لانها حرم فمكرر والعياذ بالله العرف ليس بواجب بل هو على العرف الحقيق فتقبل على رضى  
المعنى على الشك في رضى الله عنهما بمعنى من قولهم كبروا على ان المصحف ربيهم انهم يوافقون  
والا بطلت الصلوات خلفهم والعرونة لا يزوج العرف **فتبين** اذا قلنا ان العرف عيب على ما  
ثم قد نظر هل لا يزوج بين وجوده بين العرف او لا يزوج به بجهل به كالمجنون بل العرف بلها البصير  
بمعنى فبما علم بان الزوج اذا امر عليه كثرة الكلف بالامان او استغنى او ذمته الميزان ان يقع معه على  
ان يكتمها من حرام مع وجود الاحكام ولا يلزم بالبرزخ من ان المرأة العاتية تكون عترة وقد انقضت  
بلان في الاموال تستلم طلاق نفسها من ابس الكلت من ماله ولا يخرج علمه اذا فترت الاحكام والابوصى  
مكتبة بترك الحرام لان كل المقصود مع العلم به غيب والى العلم في **سب** ليرة فانه ابر عترة فتر  
انتمى التوثيق في فتواه من تعلقت نفسه بشيعة جيلته بقوله من تبيعته بتفصيل على ان  
يلزم كون سب ليس بواجب بل هو من تقسيمه لغيره كافر **فتبين** ابس الحاج وواجب بقاءه عترة على  
استانته من الفرقة **فتبين** البرزخ كالمقصد التوثيق في فتواه الرقسمين من بقاءه على غير  
خون سب لغيره ليس بواجب ومن يظلمه ويحب غيره فهو بمنزلة الكافر لا تحمل من كتمه فالت علامته الغير  
وان هو بتقسيمه الشيعة الى قسمين كافر واقتوا بالاستانته من الفرقة فبما ان يتوب ففتان  
له شيخ من الغنم اما بالذنوب تعاقبته متعاقبته من غير ان يتوب من ذنوبه او فهو  
هو افعال العامة له من التوثيق صار وجهه كانه وجه كافر ولا تذب صار وجهه وجه مؤمن  
فان عن بعضهم ان الشيعة على ثلاثة اقسام القسم الاول لان والى الثاني لان الغالبون ان جبريل عليه  
السلام اخذوا الوحي واما الرسول على وهذا القسم كافر باجماع ذنوبه من ان جبريل عليه  
نفسه وانه طلب منه الرجوع على عيون الانبياء على المشركين ثم طلب منه ان يرجع على ابره  
الخاتمة بل اني ثم طلب منه ان يرجع على بذر الغلاف وشهوده فبما اني فاعلم في المراتل والذات  
به هو الجار على القسم الحق الا انهم ارادوا حسم هذا الباب في الشيعة لتفهم النية منهم فخرج  
وقوله في القسم الثاني منزل منزلة الكافر فافتوا المشهور من انه ليس بواجب والواجب ادعيه بالاجتهاد  
كما قال **فتبين** او سب من لم يجمع على توثيقه او على ما سب على فانه كافر العترة من سب الزانية يفسد  
نكاح العاصي بالاعتقاد مطلقا من الفرقة ولا يجعل فيه التفصيل المتفق بان المطلق يحسم فترة البر  
عنه من اطلاقها وانما حسمه يؤد الى اقرارها وزيدته انتصارها وانه لا يزوج العرونة لا يزوج الفرقة  
وقضاها

وظاهر مطلقا وانظر ان يقال بطلان المطلق فليصع على هذا اليسر للفرقة ايضا **فتبين** غير  
عن قوله الوحي وقوله **فتبين** على الاستغناء عن الخبر **فتبين** طلقها واليه الاطلاق والروايتين  
وبين الموعود من وادى جعله على ما علم يتعلل لجعل وضيقه للوحي **فتبين** غير قوله ما وقوله  
**فتبين** طلقها واليه الاطلاق وانما جعله على ما علم وضيقه للوحي والرواية من العترة او الخبر معنى التنا  
غير لما ابدته المحكمة الخبرية بطلانها **فتبين** ان الوحي ووجهي الذي لا يبر كالا سب في علمه بغيره  
له الا ب من جبريل البنت صراحتا او من كثر وجهها صغير وكثيره او من البلوغ ويذكر او غير ذلك الزوج يغيرها  
الوحي ووجهي وان سب في ذلك علم على المشهور وهي للزوج المعين في الاخير اذا انزل من مظهر الصلوات لم يكن  
جاسفا ولا حجة لها فيكونه ذنوبه او سب في الاي وكان يور الا بقاءه غير باق اسي ان يزيل مظهر الصلوات  
كان جاسفا او به عيب سواء كان بسفم او عيب جبريل الوحي او طرأ به حاله تغير عليه وكذا ان اراد  
الوحي ان يغيرها في الصور الاول من مباس ونحوه كذا من العيب قبله وهذا يدل على ان الوحي ليس كالا  
من كل وجه بل انما هو ضابط في الخبر في التوثيق بمعنى الصلوات فانه **فتبين** مع قوله **فتبين** وجاز الرضى بدونه  
الصلوات المتبركة ولا ب ولو بعد الرضا والوحي قبله لا المحلة لا يمان لم ينزل على الجبريل من ولا يمان  
بل قال له زوجها من احبب او زوجها او خلق او انت وصي على نيل او على بضع نيل او على بعض  
نيل اذا البعض منهم في الخبر في كل من الصور الخمس فلو ان مشهور ان السكوت **فتبين** بقوله وجبريل  
امره ابيه او عين الزوج والاختلاف قال او الراجح كبره في الجميع ان الذي في الصيغتين الاولين من الخمس  
بمعنى الزوج او بلفظه الاختلاف والامحور واما ان قال وصي فبما او على ملة فلا جبريل فانه يور  
كان له العرف قبل الاولياء كذا من ان قال بعضهم الصور في الاختلاف في لفظ **فتبين** على الصيغتين الاولين  
قال واذكر من ترجيح الجبريل كذا بغيره اياه انما من غير وعينه وان كان ابس رجال رجع عزمه جبريل  
بما هو الفاهر من الامانة لانه اذا اختلف في الخبر الوحي به صراحتا وكذا بغيره فانه **فتبين** **فتبين**  
كفر مكان معنى التوثيق زوج بغير التوثيق بغيره مجموع غير ما رفع ما على ابس مضاف اليه مع يكون العين  
والجاء جواب التوثيق وهي داخلة على متبرك محذور مع غير ابي بكر كونه مع وجود بلوغ وقوله  
**فتبين** **فتبين** معطوف محذور على الوحي فله من عطفه العام على الخاف اذا بلغ من جعلته الا  
سباب والى بان يتعلل فان بطلان المحذور ايد مع بلوغه بعد اثبات السبب **فتبين** ان البكر اذا زوجها  
اخوها او عمتها او كلبها وصيها غير الجبريل ونحو ذلك من الجبريل عليها كالفاء ونحوه مبسوك عترة  
ونحوه كونه مع وجود بلوغها وبعد اثباته في السبب بغير البلوغ من توليها وكذا الزوج ورعاها به  
وبالاصح وان عداى مملها وانها بتبينة الاب ولا وصي لها او لها اب مفقود او اسير او بغيره كذا في فتية من  
من وانها خلعت من زوج وعثر وانها عجيبة غير عترة حج او عترة ولا عترة على الزوج فانه اختلفوا احد من























المعقولية ولو كان الشهود على الجماع هو لا مذهبهم المشهور بل كذلك استثناء غيرهم لقول  
الشافعي ان اتبع الزوجان والولي على كنهم ولو فعلوا البتة ذلك فهو نكاح سر وعليه يقول الشافعي  
بالاستثناء اذ لا يستثنى من الشهود ولا غيرهم فيكون الضلعون للزوج وهو كذلك لا يستثنى  
فيل العفو او يبيد او يغيره لانه صرح في جميع بان الاستثناء بعد العفو غير مذهبهم وروى في كتابه وهو  
فلا يصره ايضا كان للزوج دخل في الاستثناء العزلة او لا وليس كذلك بل لا بد ان يكون له دخل فيه كما  
في شرح المتن فلا يصره في البيع يجب ان يبيع ولو دخل في ذلك وفيه بما اذا لم يرد في بطل  
مقال ويصح موصى وان يبيع كسود من امرأة او منزل او ايام او لم يرد في بطل وفي البيع مبتدأ ١  
بعض يتصل بمفرد صفة اذ الخايب بالبعث والبراءة في البيع غير صحيح في الزوج هو مبتدأ لان  
الشعار غير عن الثاني وهو على حذو مضاف اذ هو صريح الشعار بديل قوله البعض البعض اذ هو  
المسمى بما ذكره في المحل من الثاني وغيره غير الاول من قولهم شعير القلب بديل اذ هو المسمى  
او من قولهم بطلت كساعة اذ خاليت من اهلها يسمى به هذا النكاح مخلوطة من الصراي لانها  
جها بضع كل منها صراي الاخرى فيقول له مكان زوجة اختك او بنتك على ان ازوجك اختك او بنتك  
او امة وعقود مبتدأ او المحل من قوله ليس له في ارضية اذ يبيع قبل البناء وقوله فلا يصره ولو  
حال ولو لم يكن الا ولاد هو كذلك وليس وقع له دخول بها منها صراي المحل ومبهم منه انه اذا لم يكن  
بعضا يبيع بل يسمى لكل منها كزوجته اختك بملكية على ان ازوجك شخصين او بملكية لا يكون  
حليم البسيع ابراء هو كذلك بل يبيع قبله ويكتب بغيره بالآخر من المسمى وصراي المحل محلا ويسمى  
هذا زوج الشعار وكذا الوسمى لاحدا هما دون الاخرى فيقول له زوجة اختك بملكية على ان ازوجك  
اختك بلا مذهب فيكتب المسمى لها بغير الرضول بالآخر ويبيع في ان لم يبيع لها ابراء وهذه الصورة  
مركبة من التزوج والوجه بغير حكمها من المستلزمات قبله ويجوز ان يعلم انه لا اجمال في ان  
وانه انما تعلم على الوجه خلا او يعضد غير لم يتغير لم واجل الثاني مبتدأ ومضاف اليه مضاف  
شركه انما يعلل بالبناء المموجول جعل الشرط قبل البناء يتصل باعلا واخر البيت البسيع مبتدأ فيم يتصل  
بالخير الذي هو اعلا والمحلة جواب ايد الشرط وحذو منها البناء ضرورة على هو قوله من يفعل الحسنه  
الم يكثرها والمحلة من الشرط والجواب غير المبتدأ الاول في العلم ان الثاني هو الوصف كان كل  
الصراي او بعضه وقوله انما يحتمل ان يكون معناه تركه ويحتمل ان يكون معناه ابعده وهو  
انضم لانه يسكن ما اذا لم يتغير في تحريم اجماعه اذ ان تعرض لغيره لانه بوقت لا يخطب له يوم  
منه زير مثلا او قال الى اجل مسمى بغير ايد يفرغ في يرضى ولا يغيره وفلا يصره ان عمره التعريف تحريمه  
فصرا او نسبنا وهو كذلك على المشهور المعلوم به كما في المتبقيات والبسيعات وغيرها لان

النكاح

النكاح كالبسيع واذ ابيع فلا صراي واما الارث فكانت لانه من المختلف فيه كما مر في المتن  
وذكر ابن الهيثم عن بعض اهل عوف انه كان يبيع بغيره ويحرم من الاجل نحو ما الناس عليه  
اجل الثاني بان كان الامر فقلنا ضرب له اجل متوسط فال يبيع بغيره اهل عوف ولم يرد رواية الا ان  
لغايه ذلك حجة عن الواجب بمسئلة الخطب الغير من المدونة فيمن يبيع بغيره على الغير ولو بوقت الحيا  
وقد ان البسيع حيا ويضرب له اجل الغير في تلك السلعة وقد قسم ما ذكره من النكاح كالبسيع فال وال  
والقول ببيع قبل البناء هو من الرواية وعليه ان ثبت العمل بين الناس هو وما ذكره ابن الهيثم عن  
بغير اهل عوف نقل المتبقيات ايضا فوه عن ابن ميسر قال ان اجل الثاني متفرق في العرف عن غيره مستور  
تعا عنه يدل على ان هذا خلا على العرف والعرف ستة عقود بها قال تعالى في العرف وامر بالي و  
وهذا كله مقابل للنسب الرواية وما عليه العمل كما رايته وقد جعل البسيع ما ذكره ابن الهيثم  
مقابلا وكذا ابن عرفة جعله فملا رايته فملا ما لا يصره في المشهور وقد تقدم عن صاحب البسيع عن قوله واجل  
الكواكب العينية التي ان صرح بمقابله المشهور وبهذا تعلم ان ما اعتمده المشرع من تبعة من ان  
تري التاجيل فصرا هو الموجب للبسيع لا النسيان والقبلة انما هي عليه حليم لقوله عليه  
السلام ومع عن ائمة المحل والنسيان في مقابل المشهور والمقول به على ان قوله لا يبيد فله  
عليه حليم في يبيد في لان العريضة في وقوع الابع وهذا لا يصره في انما يبيد او عقلا في مثل هذا  
لانها متعللة على السقاط من السر تعالى في تعيين الاجل وايضا اذ كانا يجمعا على العرف في النسيان  
والقبلة فاصري في الفصل انما في الفصل ترحا التعريف للاجل اذ لا على العرف الجارية عنده وبالحلقة  
عما قاله ابن ميسر وابن الهيثم عن اهل عوف جارية النضر وغيره كما هو ظاهر نفيهم وهو ان  
كان قولهم لا يفرق بينهم اذ يبيد ابن ميسر وابن عوف وابن العوف ايضا كما في المعيار وهو ما  
بل كما رايته في النسيان في الاول في حال في المتبقيات فيسكن المألو في النكاح يجعل من  
نحو الشرط وترا في الثاني فاذا كسب الصراي في الثاني لم ارد ان يثبت على شرطه وكون  
في اجل الثاني وقال الشيخ انما يعللنا عن ذلك للعرف الجارية في البسيع بالشرط اذ لا يخرج عنها الا  
السادة والمعروف الجارية في الثاني يكونه الى ثلاثة اعوام ولا يعرف الا بالسادة ايضا بهل الجمل الزوج  
على العرف من ذلك اذ لا جلد بسع الجارية الزوج على ذلك وهو الجارية ان ساد او ابيهم او ابيهم  
والاعلم انما حال هو قوله وهو الجارية مقابل لما مر من لزوم مسمى في الثاني في النسيان  
للشرك وهو الجارية في الثاني في الثاني في الثاني ايضا واما ان تزوج بمائة نفرا فمادة التي  
بغير ابتنايه بسنة مكرهه ابن القاسم قال وان وقع لم يفسخ وذلك ان ما لا اجازة في خلافه في علمه  
الجواز فقال ابن المواز هو على القول اذ الزوجان ان تزوجا بشرط من شرطه فاذ عتق مخرج











اى يومين او ثلاثة من عذر النكاح فيجب تحريم هذا النكاح ان عذر عليه قبل البناء ونسفه/ النفقة  
 عن الزوج ان عذر عليه بعذر محله على ما افق به ابن ركن وافرقة ابن عمر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب  
 فقال ابن داود وبه العلة انه قد علمت من قوله اول النكاح ان قوله العلم بخلافه علم برجم القول العلم  
 به بموافقة ابن ركن هو الحق ان شاء الله تعالى في البيت بعذر عن الجزير والملازى وفوقه ان في العاين  
 منى ضاوى على الموقوف الحال ركن التي النكاح مصورا في صورة الجارية لا يجوز في الحقيقة وهو مملوك هو الجارية  
 في بيع النكاح ان شاء الله وان منى تحت ركن الافاق ولو بصور النكاح فهو محمول على انه شرك في نفس  
 العذر كما افق به الجاهل وغيره من اهل علم لان العذر بكسر الهمزة والميم هو العذر المحض بخلاف ما يؤول الى ان  
 العلم فيها على المكتوب فيعبر به في السبب وفتح الباء مضارع فيسرى النكاح فاعلم بالافتقار بتعلق بعذر  
 في عقرته بتعلق بالافتقار وضمير النكاح اي بعذر النكاح بانتم الما الزوج في صلح العقران فتعذر زوجته  
 بموافقة وليها بسكنى دارها واستقلال ارضها لان ما يبرئ الزوج من الصواب بعضه في مفاصلة ذلك وهو  
 محمول لانه يستقل الى الموت والبراء ولا يبرى وتعمد اقليم الملازى قال ابن حزمى وفرضه ينفرد  
 ذلك للصواب فيسقى البضع على ما كان في ذلك النكاح المنة معلومة لانه نكاح  
 واجلته وعليه فيعبر به في الرخول ويكتف بعذر بعض المملوك وسبب في قول النكاح وسبب في قوله من المملوك  
 للزوج في العقر على المهور الا ان هذا هو كلام النكاح هو هذا انه بعذر ولو لم يصحها تسرا لم في العقر  
 بل وقع الافتقار في العقر بعذر شرك وهو هذا لا بد هذا الكلام لقول ابن سلمون ولو سلمت عن ذلك في العقر  
 حمل على الطوع الجارية والعادة ان كانت عذرة هذا لا تارة في قوله عن ذلك تعود على الافتقار اي سلمت عن  
 استراطة في العقر في وقع في العقر على الطوع من غير شرك هذا هو قوله بل لم يبرئ قوله على الطوع فتأمل  
 وانما لم يصح قوله في عقرته بفعل **وهو متبر على الطوع** يتعلو بالخير النكاح **اتبع** بالبناء للمفعول اي  
 اتبع اياه ووقع ذلك بعذر العقر جاز واتبع ذلك وحمل جواز الطوع اذ لم تعذر القلوب والجاهل عليه  
 وقت عقر النكاح اما ان تعذر في الجاهل عليه وقت وعرف ذلك من عذرة المملوك انه بعذر قبل البناء  
 ايضا ولو ثبت على الطوع اذ لا عبرة بما مكتوب لان الموقوف بل لم يثبت ذلك ليقول له لا يجوز في صور الجارية  
 فقال معناه الملازى في قسمه في العقر وهو الواجب اما من عذر ابن ركن في البيت قبله فقال الجزير هذا  
 الافتقار جزية به العادة في الجزية الخفاء وغيره او يجعلون الافتقار في مال الزوجية على الطوع من  
 وليها او من هذا ان كانت مالته امرها هو غير لسوء لان الافتقار في مفاصلة الصواب فيسقى البضع بما  
 عوفى اذ قد يكتنهم من اقم عترة وهو ان ثبت على الطوع لاداة الامضاء بالاضمار المتفق  
 عليه تفوق مقام الشرك عن العلماء في المرونة ما يقتضيه ان في تمام البينة ان ثبت فيصير  
 مواجب ما من عن الملازى وابن ركن من انه لا عبرة بالطوع ان كانت العادة في الجاهل فيسقى الاول  
 اذا قلنا

١٦٥  
 اذا قلنا بفساد النكاح في الطوع هي كانت العادة بخلافه من النكاح قبل ويكتف بعذر بعض المملوك  
 بعذر لانه المكتوب في العقر والملازى الذي الشرص في ذلك لانه من العاين لصدافه وعليه ما اذا  
 عذر على ذلك بعذر البناء وكذا في الصرة ما نه ان يرفع عليه بغير ما استقل بعذر ان ترد بعض مملوكا على  
 انه لا افتقار في نظامها والفاصلان مع المملوك في اقل من المسمى لان المسمى ترتفع الافتقار المملوك  
 الشكاني اذا قلنا في كل في الطوع على الشرك في جنة العادة به وانما لا عبرة بالمكتوب في جنة  
 يتوصل للصورة الجارية اذ ما من طوع في بلوغ في العادة في نظامه الا وبقا ان يكون على الشرك بما  
 يجد ملتزم لانها في المريب طما او ملتزم التفتيح ونحوه سببا الى كنية على الطوع وان في فصول  
 نفس الامر هذا مما لا اقل ان فيه على نص والظاهر انه اذا اخل ما يبرئ العقر في كل من هذا امره  
 فترا فصل وان عذر وان لم يعل ذلك عن اختيار الشك ونحوه ما انه لا يحمل على الشرك في العلم والاعلم  
**التساؤل** هل الفساد بالافتقار اذا اخل من مال الزوجية كما هو اما اذا اخل من مال وليها  
 او اجنبى بل انه جازية في روى عن مالك انه يجوز ان يقول الرجل لا افر تزوج ابنتي على ان اعليها  
 ما يبرئ دينه فسلم الشك في ابن عمر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن ابي طالب من رجل على ان اعلاه  
 دارا جاز نكاحه ولو قال تزوج ابنتي جنسين دينار او اعليها هذه الدار لا خير فيه لانه ما وجه  
 النكاح والبيع ابن ركن عوف من قوله جاز نكاحه معنى عفي وهو جاز اجتماع البيع مع النكاح  
 التعويض هو وهو ما معنى قول ابن ركن اجتماع مع بيع ثرا له ففعله هي او يوهو جاز من الا  
 في التعويض **الحل** اذا افتقت الزوجية زوجة بعذر العقر بسكنى دارها فاستفقت عنه كراهة ما  
 الزوجية بينهما في افتقت منه وسلمت عن كراهة مسكنها الذي تعذر فيه فقتال ابن ركن  
 يلزمه ذلك لان من جهة الزوجية ان تقول في استفقت عنه الامنة الزوجية به قال ابن عثا  
 والخمى قال لان بالطلاق فرفضت المطارمة ولا يلزمها ان تشارك في المستقبل وقال ابو عمر  
 الانبياء لا يلزم ذلك لان القوة من اسباب الزوجية به قال ابن القلان وابو جعفر بن عبد الرحمن  
 فقال بعذر الاول انيس المتبلى وهو الحق ان شاء الله **قوله** في عقرته من  
 لو اهل البيت **الحل** والعجز متبر او امرأة معطو عليه جنة عوف من معنى الشرك فافهم  
 منصوب بيو ايه **وهو** في البناء للمفعول والالتفات في الجاهل في كل جنة عوف هي **عقر** فعل  
 وفعل في الجاهل معطو في على **وهو** على صبي يتنزل عن العاين فبطل مضى بالبناء للمفعول جوا  
 هيك وتاييم ضمير العقر والاعمال والمفعول عقر عوف اي عقر النكاح وان عذر في الموضع انه  
 ذكرنا اني اذا لا يبع عقرها عليها **وهو** في مالته او صيته ونفرد ايضا قول الملازى والمرأة  
 الوصي ليست تعذر في روى في قوله املاها انه لا يجوز ان يبرئ او ليس كذا في يجوز ان يبرئ كما في







































مبتدأ **جعل** خبره والمعنى انتهى إذا اختلفا بعد البناء فجمع التثنية الحال قبله بان القول للزوج  
 يبينه انه دفع قبله وان اختلفا بعد البناء فجمع ما لم يجل منه قبله بان القول للزوجة ولو انزل  
 النسخ وجه التثنية بالمصروف اني باليت الزا قبله فعل فاذين اليهين فيقول مكلاه والقول  
 واليمين للزنا ابتداء فجمع المصروف قبل الابتداء ان كان فتح فيقول كذاها ابتداء على من بعد ان  
 في الأعضاء مع الاختصار عن الاياد الاولى ويكون منسما ويد القول في وجبتن ما حل بفعل البناء  
 قوله **لغيره** قوله يمين فيهما في فتح كلفرتيب الاضمار **لها** خبر مفعول **انتها** مفعول مبتدأ  
**برقلا** في تارويل مصر صبر ورجو جرح من قوله او بمعنى حتى **تقبض** منصوب بان مكر  
 مفعول به **عرا** ووجوب **الحايين** مفعوله وهو اسم فاعل من حل عاين اذ او طر حينه **ما** يتعلق  
 بالحايين اجلا صلة ما والرابطة التانيب في اجلا والمعنى ان من تزوج بتفر وكاله فانه اذا دفع  
 النفس فلم الرخول بها والاطلاع لهما بان لم يدخل حتى حل التثنية او بعض ملها منعها من الر  
 حول حتى تقبض جميع ما حل منه **ففسد** الحايين مما اجلا واخرى السفر الحايين بالافعال فان  
 لم تضع نفسها حتى دخل ووطء فلما منع لهما بعد ذلك الوطء وان اعترضه فلما تعلق عليه بذلك  
 بخلاف ما كان لهما الا متناع منه حتى يوديه فانه تعلق عليه بعسر به في وجب تسليمه  
 ان تعين والافعال منع نفسها من الرخول والوطء بعرة والسعي التي تسليم ما حل لا بعد الوطء  
 الا ان يستثنى ولو لم يصرفها على الاضطرر قال وان لم يجز كما حل التثنية عسرتة ثلاثا اما  
 بيع التي قوله ثم تعلق عليه في **كحل** فيمن يضر به الزوج ثم يقع الطلاق لو  
 قال فيما يرسل ثم يقع العراي كان جوابا لما علمت من تقسيم المرسلة الصرية وغيره  
 وتقسيم العراي التي خلاي وجب فانه **كك** قلت والتاخران هذا الفصل هو مفعول  
 قوله فيما اثر لانه كهيئة تقبض لهما من التقية عليه بان العري بين ما هنا وبين ما اثران ما التزم  
 من الزيادة على انه من الصراي فيجوز على ما مر سواء كان معينا او الزمنة وما هنا في يلتزم على  
 ذلك فلو كان به على وجه الصرية واما العارية والارسال فحسب من الصراي فليسا من الضار  
 عليه كما هو واضح ولهذا كان الانسب بهذا العمل ان يتركه عقب ما اثر لانه مرتبة ثمانية  
 وكل مبتدأ مضاف اليه **يرسل الزوج** صلة ما التي زوجته يتعلق بمرسله من التانيب بيان لما  
 يتعلق بمرسله ايضا **والحلي** معطوف **فقال** في الحراج الحلي حل المرأة وجمعهم حلي كل  
 كرى وكرى على وزن معول وقد تشمر الماء وحليبه السبعة جمعها حلي مثل الحية وكهى ورملا  
 ضم ونقله **تك** وقوله معول ايلا بان جعل جمع على معول فليس وعلوس اجتمعت الواو  
 والياء وسبق امره بالسكون فقلت الواو ياء وقلت الياء فيتمه التثنية الياء من القلب واوا

[illegible]





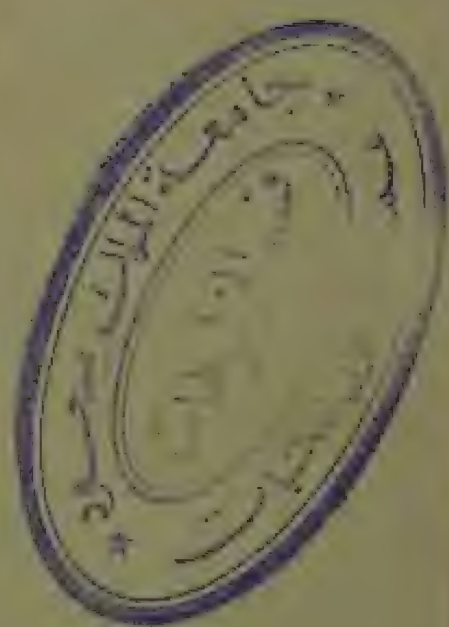


العقبة فقال ابن كثير ان كان ثقل الثياب عرف في البلج جري به العمل واستمر عليه الامر  
به والامام القول للمرأة او وليها انها عارية او على وجه الترتيب في جانت تراه اقتصر  
جواز استنزاله على مقابل المشهور وهو معنى قول الشافعي ان يكون نفي العمل  
في هذه المسئلة وكانه انكبت ليسا غير المشهور وربما يثبت بعض الناس بلزاه ذلك كونه  
بانهما من المسايل المتسقة في ذلك الكتاب يعني بزلته والله اعلم على المشهور  
لاولى ان يقال انه اغتصر فيها غير المشهور بمعنى كلام الشافعي والله اعلم ابن ابن  
سكون من جواز ما يعمل الناس من الاقتراف المذكور وان الاول ان يقال انه اعتقد في ذلك  
غير المشهور لان ذلك من المسايل المختلفة لان التغيير باختلاف بيوتهم انه لا يتصور  
في ذلك قول الفايدي وليس كذلك في هذه المسئلة بل ان ما نسب الشيخ بناء في جعل التوبة في  
الشعر من ان ما لا يبسكون خلاف المشهور الذي جرى به العمل في ذلك الشعر في جري به  
العمل كما ترى فيقول عليه ما لم يخلو وكذا ان يكون لم يقل ان العمل جري به في الشعر ان ترى  
يلزم من اقتضائه واعتقاده عليه جري به العمل به غير الاحتكام اذا العمل بغيره على المش  
المشهور ولم يظفر به في هذه المسئلة والله اعلم في هذا من ان مشركه الشك وخبرها  
من المعروف منوع ولو كان ذلك من مال الولي وهو ذلك كما مر في قول شيخنا في جزمها هي  
او ابوها ومعهوم الشكوه انه لو مضى في ذلك او دراهم كقولهم اتزوجها بماية على ان تعطيني  
عشرين منها جاز ذلك ان كان ذلك على معنى المقاضاة فان قال بانه في ذلك على ان تعطيني  
عشرين من درهمها اضعف لانه نكاح وصرف وخراب من النكاح مع الفرض والفرق او الشركة او النكاح  
الجماعة او المسافات في عقر واحد في المصاهرة المبرأة تخرج الثواب بالزوجها عن البناء ثم  
تطلب ذلك عن مسافة او خلاي او غير سبب ما استحكم ما اهره اهره العا صبه في العقر  
ثم وقع النكاح لاربعه فيه قبل الفرائ والاقبل البناء ولا يجوز بان كان ذلك بعد العقر نظر في ان  
ذلك على وجه الاستنزال وحلب الثواب قبل الثواب وان لم يخل على ذلك بما ثواب له لانه يستجاب  
للمودة او ما جبرها بان كافها بغير العقلية فيزوج هي في علقتهها الا هو وان يعرف ما يبر العقلية  
والخلاي لم تزج ووقوع في النكاح ما اذا ادعى هو العلقية في كلام ابن سكون ما اذا ادعى هي ذلك  
وخبرها ان لا يفرق في العارية بين قول وعزم وتفرق في البيت فله ان من ادعى الثواب من  
الزوجين لم يكونا له بطل **مسئلة** في الاختلاف في السور المصروفة من ادوا غير  
بيت البناء قال في القاموس معلقة فتعاق البيت **والاب** منبر ان اورد مشركه بيت معجوبة  
من مضاه اليه بنا ملة من بيته يتعلق به البش صفة سور معجول باورد **الاقتراف** مضاه اليه

وفاء معجول على اورد مبر على حال من جاعل فام **اعارة** معجول يبر على ما يتعلق بالامام مفر  
بنة لعماد من لضعفه زاد ملة ما على نفي يتعلق به اليه يتعلق بقوله **مسئلة** بالبناء المعجول والجملة  
صفة لنفي القول منبر والبناء مع مرفوعها هو ان الشرط قوله غير بغير بيته يتعلق به ما تضمنه  
مصريته لم يخل ملة من جاعل بطل ضمير يعود على الاباد المعجول من اورد بعد البناء في الستة  
يتعلقان بيل **والمعنى** ان الاب ومن نزل منزله من وصي وولي له اورد اورد اورد اورد  
السور ان البناء منبر بالبناء من بيل وحل وغير ذلك لبنات البناء بينة البش حتى كان تحت بدها فام  
بر على العارية في بعض ما اورد مما زاد على نفيها المعجول اليه بان القول لم في ذلك الزاير بجملة من  
عوم لكون ابراه بهر البناء معجول الستة فان حال معجول الستة لم تقبل دعواه العارية الا ان يكون  
الشهر كما بناه في قولهم في الستة كانت البنية حية او صيغة وهو كذلك في سراج المن  
قال في الضيعة واختلف في ذلك اذا قدم الاب بيلب ذلك بهر ان رعت احوام ففقال ابر غتاب  
لا يصرف **وقال** ابن الفطاني يصرف فيجوز اد على غير النفر من السور وقال ابن سبيل وهو  
فقط لان الرواية لما لك وابن القاسم وغيرهما انه لا يصرف واختلفا عليه في ذلك في وجه من قوله  
البشر ان الشيب لا تقبل دعواه في اعارة لها وهو كذلك ان لم تكن محبوزة له والافهي كما بشر كما في ج  
بلو فان النكاح نزلان حرة سور **الاقتراف** لعماد او معجول من قوله لعماد في ان دعواه العارية في  
فرضها او قبل لا تقبل وهو كذلك لان يعرف ان اصل النكاح لم يجلد وبلاخره ويطلب بالوجه  
كما في العتيبة وتنازع ان كل ما زاد على النفي يقبل قوله فيه وليس كذلك بل لا تقبل ابقا في  
الزبودة التي عرف الناس في بلادها كما في العيار وسراج المن ومنهم من قوله بهر البناء ان  
الستة تعتبر من يوم البناء من يوم العقر او يوم قوله معجول الستة ان الستة ليست بكون وهو  
كذلك على ما رواه ابن حبيب فتا له العز في معجولهم ان المشرقة طوي وهي تجر على مسئلة  
السبعة فيكون الخلف في مفر الزيادة في الستة والثلاثة وثمها ما يعرف بها هو لا في ال  
العابى ما لا ين حبيب قال به غير واحد من الموفين والعقهاء **المفقيين فلت** وهو خلاف  
خبره في قول **خ** وقيل دعوى الاب فقط في اعارة لعماد الستة يمين وان خالفته الابنة وفيه  
منه انه يقبل قوله سواء ادعى انه له واعارة لها او اعارة لها من غيره وهو كذلك في بعض قول  
سور **الاقتراف** انه اورد ذلك ليلة البناء وامان كان ذلك بعد البناء بيا بيان القول له ولو كان الزمان  
وهو كذلك فيمما يشهد بان الاصل عدم خروج ملة الا على الوجه الذي يقدر هو ونملا يصرف بهر  
الستة فيما اورد في ليلة البناء لان العرق فيمما يخرج ليلة البناء ان يكون من سورها وقدر عقر  
عوم عليه لذلك في الستة حقا ملة **والاب** معجول ان لورد في ان الابرا كذا جت بة لبيته او لا عزاه



والاجاب انك قد انكرت انك لم يوردها ولا شئ من غيرها من قبيل البرزخ عن الشيخ فيمن اشهر عن  
 خروج البنت لزوجها انه اضاعها على وتباد بغير مئة فلم الاب او ورثتم لالين الابنة جعل  
 اشهر انه اخبره معها فانكرت ذلك ولا دليل الا اشهاد الاب خاتمة ما ذكرته ولا يغفل قول  
 الاب حتى يعلم قوله باقرار او بنية وهو معنى قول ابن القاسم وهو اذا كان هذا مع الاشهاد  
 الجرد فاجتمع مع عدم الفرائض فيه ومقتضى الاب ومن تنزل منزلة او غيرها من الاولياء لا  
 يقبل قولهم كما لا يقبل قول الاب في البنية التي لا ولاية له عليها وهو كذلك كما يثبت في قوله  
 وفي سوي البكر من غير اب وكذا لا يقبل قول الاجنب في الاختية رواية فلم ابن حبيب كما في  
 البرزخ في قال وافتى بغيره الامام يعني ابن عرفة بان الام تنزل منزلة الاب فيقبل قولها او  
 ورثتها في السنة فلما اوفقت على كلام ابن حبيب هذا وفقدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان لا مقل لها الا ان تكون وصيا او على ما قال في المرونة انه استحسن ان يوصى بولد له  
 المال اليسير كالستين دينار فيكون القول قولها في هذا الفرع اذا لم يكن لها اب ولا وصي  
 او يري ان الام تجوز غير هاتين ليل جواز اعتصارها ما هو مقتضى حياة الاب بشرطه فقلت  
 وفاد كره فاعاد في المخرج عرف بذلك والابان جري العرف باعارة ما كان في الاب في حياته  
 ويعر ممانته وان لم تكن وصيا وهو المعروف في نسائه ما كان في ابها حال وبوديه ان الخ  
 في هذه المسئلة من اطلاق معنى على العرف والاحكام المبنية عليه تروى عن حبيب دار كما  
 للفرار في غيره ولعل ابن عرفة انما وقف وامر بالصالح المعروف كونه العرف في بلده باعارة  
 الام وهذا يقتضي ان العرف اذا جرى باعارة الاخ ونحوه كذلك والله اعلم ومقتضى قوله  
 لابنه ان الاب اذا جعل ذلك لابنته الزكوة فان القول له في العارية ولو حال الزمان وكذا الوجه  
 لزوجة ابنته بوليل ما في المعيار فيمن اشترى اميلا وتبادوا ابسا بالزوجة ابنتها فيثبت  
 زوجة الابن المنكورة تلبيس تلك التباد مع الام مئة من اشترى عشر نسوة او غيرها فبانت  
 الابن فامته الام تزعم انها اعارة لها ذلك فيقول لها يمينها اذا ثبت شر او  
 ها ابها وانما تعرف لها باقرار او بنية فباخر في ما وجدتها وليس لها فيما البتة  
 فراء ولا فيما استهلكت فيجوز ان لا يبرى بين الاب والام في هذا فيما يضره فبالملة وكذا  
 يقال في غيرها من الاولياء والاجانب حيث ثبت بنية او اقرار ان اطلق تلك الامساك لمصرع  
 العارية اذا اطلق لا يخرج ملكا اخر من يده الا على الوجه الذي يقصر وما امر عن ابن حبيب  
 ان غير الاب من الاولياء والاجانب لا يقبل قولهم انما ذلك اذا لم يعرف احد ذلك الشئ اللهم  
 والله اعلم **تيسر** قال في موازل البرزخ في اداة التبع القابض للفرار ابدا



كان او غيره جهرا او اوجب العارية منه فيمكنه ذلك باعارة او جهرا او اوجبه اما ان يرفع الي الزوج  
 ويهاين الشهود ويضاهي ذلك في بنية البناء او يوقع الشهود عليه وان لم يرفع ذلك اليها  
 واما ان يوجه ذلك الي بيت البناء فحضر الشهود بغير ان يقوموا ويحلفون ولا يقررون  
 حتى يتوجه به الي بيت البنية فحضر الزوج وان لم يجهب الشهود الي بيت ذلك ابن حبيب  
 وليس للزوج ان يرفع ان ذلك لم يصل الي بيتها فان جعل وهو كرهوا انه اعتاله من بيت  
 او ارسل من اخبره منه انكره في كل بيتين او يفتنوه وهو معنى قول ابن حبيب في قوله  
 جهرا في شهر بيتهم برفع لها او احضار بيت البناء او توجيههم اليه وذكر بعض المتأخرين  
 احسن الوجوه الوجه الثالث ابر عرفة وبه استوفي العمل فانكره بغير بين الا وجه الثلاثة غلبة  
 البيان في قال البرزخ في القول قول الاب انه جهز ابنته ابتر اشهر انه وجب ان يكون له قول  
 الاب لانه على ذلك فيضم من الزوج والعرف يشهر له به وانما وجب عليه الجمين لما تعلق به  
 ذلك من حله الزوج والربا بسقط الجمين عنه احضار البنية وابرازا الجهازا وفامته وارساله  
 بمحض البنية قال ابن حبيب ومثله في ابن عرفة عن ابن القاسم قال ان ابنا البكر دفعت  
 مهرها لغيره فامته ابليس له دفع مهرها انما يجهزها به فان قال بغير بنائها جهزتها  
 به ودفعته اليه وانكرت حلفه وبرده فبالملة مع ما مر عن حبيب من الاطلاق اذا ضاع وانما  
 يكون له القول في ذلك المشككي قال البرزخ ايضا انما امر ما نسكت عنه ابن حبيب ورواه عن  
 الابانه جهز ابنته بما لها قبله من ميراث امها وغير ذلك وانكرت لما كان القول قوله في  
 ذلك وبذلك اقامة البنية على ذلك لولا ان يقال انما امر ما نسكت عنه ابن حبيب ورواه عن  
 ولما نقله ابن عرفة عن ابن حبيب قال عن الحنفية وينبغي له ان لا يملكها على ايها دين من مهر  
 امها او غيره ان لا يقبل قوله بتجهيزها به ولو كان لها ميراثه عين او عرض على وجه الامانة  
 بسبب كونها في ولايته لا ينبغي على وجه النكر قول قوله انه جهزها به عن بنائها ان  
 العرف جار من بنائها بتجهيز الاباء بناتها بميراثهم فبذلك الله عليه بما هو العرف في ابن عرفة  
 وهو خلاف ما امره بغيره بان يستر ميراثها من امها من مهره فيقول قوله في تجهيزها به لا يثبت  
 المنكورة فقلت جفا هو ان ما لا يبرى من ركنه هو الرابع ان الحنفية انما قال ذلك ليعطى ينبغي  
 علم يخرج به وتفرغ كلام الحنفية عن قوله وللوصي ينبغي ولا يثني به في شئ اشار اليه ان  
 عرف قول قوله مع الطول بما يورث السنة مغير بما اذا لم يشهر فقال وان يكن مكرها واسمها  
 ضمير الاب ومن تنزل منزلة بما يتعلق باشهر اعمار صلتها اشهر غير يكن قبل الزوجان  
 يتعلق باشهر اجله غير مفر ما وجد ما متوا مفر من حكمة جواب الشك في حكمة عليه العباد











ذلك في حق الرجل الاخر وما لم نخل معروفا في العرف والاعراف فيقولون له ان كان من غير صرافها فانه  
ابن جحون وانظر او اخر الشرائع الثالث من النكحة المعيار في المرأة لا يعرف لها جهازا لا فيل ولا فيل  
وترحل على جهاز المرأة كانت النكاح قبل هذه ويستثنى الزوج قبل ذلك ما يعرف للنساء من على وكذا  
ثم ينزل من ذلك او في تزويج ذلك قال ليس لها شيء من ذلك الا ان يعرف انها خرجت به من بيتها او تصري  
به عليها او اعدت مالا وعرف ذلك وانتهى ولا يمانع ولها ان الزوج يقول اردت مجال بيتي وجها لمراتك  
بل قال في النكحة وجمعته فلا تصري لان النساء لا يعرفن بالاشتراك وانظر نواز في الرعا ومنه فيمن  
استهزئت انما لم تنك الا انما في بيتها جوهر فيه مال مرفوع بل انه للزوج او ورثته لانها اعترفت انما لم  
تنك الا ما ذكرته وانظر النكحة البرزخية المرأة تزويجها في الترخية بل انما في ذلك صرافها قبل بيعها اطلاقا  
او عرفها يكون كمنه مثل ذلك قبل قولها وحلفت ابن مزيين لا يرضى عليها وان لم يكن الورثة الا اولادها  
لانها في معنى المنقضية وان لم يفرد ليد كان القول قول الورثة لانه يستقيم تسبها معا ومن السبوح  
من يراعي كون النكاح في حكمه في النكاح في حكمه في صرافها او لا وهو من غير ما يبر على القول لمن يملك  
خبر مع قول صاحب من غير ما يفصل الطرف المبرور يتعلقان بالا استغفار او لا ان من ضمير وما  
زاتر وانما كان القول للمالك مع قول صاحب لان النكاح كالمساكنة في نفسه ويستثنى في  
الاول قال في حق ابن عباس في بيع ابوعبيد الله في النكاح من زوجته طلبة من زوجها نفقة فقال لها  
الزوج كذلك لو قامت المرأة تطالب بنكاحها فقال الزوج ما على خذها هو ان القول قول الزوج  
في ذلك قال ابن دحون ان القول قول الزوجية في النكاح لانها ما تستسلم وليس هي شيئا من  
صرافها في البيت كالزوجة في **فصل** في الجارية على ما يبرح ان يكون القول للزوج اذا كانت حرة  
بنيته ان تكون له اذا اشترى فافق بها عليه بل لو فداها انما ما ينيته ان تكون له لان القول  
ولهذا لم يبرح صاحب النكاح والاب عرفة على هذه المسئلة اذا قل ان تكون من ايام ما ينيته ان  
يكون له ما له اعلو انما انما ارب عرفة التي هذا الخلاف في باب المسئلة في غير الكلام على ترجيح  
الميناة فقال ما نعلم وان طلبة امراته بنكاحها فقال لها التوب لعلك لو فادتك هو في  
كون القول قولها او قول نفق الطرف عن الاستغناء فيقول ابن دحون في اب النكاح حلالا ابوالقاسم  
البونيان واخيرا الاول وهما منيبان على اعتبار كونها في حوز الزوج او حوزها في نفسها بل في  
ولم يبرح على هذا النكاح في الاختلاف في منافع البيت ولا في المنققات كما مر في **فصل** في اعلو  
النكاح للزوج كما لو اشترى الرجل حرة لزوجته او اشترى لها نفسها من ماله وهو لا يني ذلك فاما  
ان يتفقد على انها من النكاح الواجبة عليه لها او يبرح هو انها الواجبة وتزويجها هبة هبة  
قد الاول قول في النكاح وورث النكاح لا النكاح بعرضه في **فصل** في النكاح في خلا وفيه ينظر للزوج  
ان كان

ان كان من قبله بغيره للزوج في القول لها ولا يقولون وفيه القول قولها مطلقا وفيه قولها مطلقا  
لانه يقول اردت ان اجعل زوجتي واحليها قال في الاستغناء وهو احسن وفيه ان ينزلت المرأة  
بالبيان وانتهت بقوله ولا يقول لها فقال في الطر وبه القول وعليه قول النكاح في النزاع في  
الطلاق حيث قال **فصل في قول الزوج في النكاح** في الاكس نسيان عن النكاح هذا ان النكاح في المزر  
هبة ان القول للزوج في النكاح والقول لها في المنقحة كالوجه الاول الذي في **فصل** وهذا الوجه  
اعتمد لان التوب حيث علم ان اصله للزوج فلا يخرج من برة الا على الوجه الذي يفصح والزوجة في  
ذلك مدعية ولا قال في الاستغناء وانما احسن كما مر وعول عليه في المعيار كما مر في قوله هذا  
البيت و يودع ما تفرغ في قوله و مرع اوصاها في مقتضب من مهرها الحلف عليه فزوجها في  
كما لا ينبغي واما ما ادعاها هو العارية وادعت من الهبة في ذلك ايضا لان الاصل عدم خروج ماله من  
بيده الا على الوجه الذي يفصح في الجارية فافق بين ان يبرح هو النكاح الواجبة او العارية فالراجح  
في ذلك قول الزوج وان كان في السامع صرافها بل في النكاح في التوبة عليه **فصل**  
**فصل في النكاح والطلاق** **فصل** في النكاح ابن سلقون واذ اردت المرأة تنكح زوجها  
بها امر جبر انما يتفقد احوالها بل لم يكن في الجبر ان من يجوز نكاحها في امره بل السكنى بين قوم  
صالحين ولا يلزم ان يفقد من سكنى البادية التي الحاضرة ولا ان يامر باسكانها حيث يجاورها  
من ينسهر لها وكذلك ان كان استنكحت الوصيفة ولم تستك النكاح فعليه ان يفقد الى موضع  
ما يرضى من الا ان تكون عرفت ذلك و دخلت عليه فلا يلزم نفقة لها بقوله حيث جلا وراها من ينسهر  
فما لم يرضى من نفقة للزوجة انما يوجبه من جمل النكاح فبقيت اب عرفة عن ابن جحون ان كانت  
بغير الحاضرة وليس حولها ويرضى نفقة عنه من يرضى كذلك ان استكضرت وهي بالبادية  
لا يلزم نفقة لها الحاضرة الا ان لا يكون حولها من البادية من يرضى ويكون الحاضرة اذ في **فصل** في  
المنقضية ان ضربها من يبيعها الغير اذ في النكاح في نفقة في ذلك من فعله مرارا او يكون الحزب  
ما عساه اذ الحزب في النكاح لا يكاد يسلم منه الا زواج فصار كالمرحون عليه وعن ابن القاسم في نكاح  
جب الحزب الوجيب بالزينة تنكح وذلك اذا كان الزين معروفا قال وفي نكاح عبد الله بن عمر زوجة  
صعينة فالتكون الشهادة بالضر او بالضر حتى يقول المسعود انه مندها او امردها في غير ذلك  
تستوجب عس قال وفي نكاح الزبي اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنها لثونها فانتخرج بغير اذن من  
وجيعا فسكنت بذلك الى ابيها فقال لها اجمعي ما بين الزين رجل صالح ولا يعلم يكون زوجك في الاخرة فانه  
بلغني ان الرجل الصالح اذا انكح امرأة تنكح له زوجها في الجنة **فصل** في نكاحها **فصل** في نكاحها  
**فصل** في النكاح يتعلو به او يسمع معطو على ما قبله يليه **فصل** في نكاحها **فصل** في نكاحها







١٥  
بَيْتَةُ الْخَلْعِ

[illegible]











بين قوم صالحين وانفصلوا منكم كما مر اول الفصل وكذا الحكم ان تكون مكوا بهما من شهر الحرام  
 الزين تجوز شهاده من او القوم الصالحون الذين سكنوا بيتهم بصرى بهما من قبل هذه الايات وان  
 لم يمشروا بسكنى القوم امثل عليهم امرهم وان كانت الزوجية فتنسب الضربان المالح في بيت حكمين  
 وفيهين ذلك الامر الذي ينظر ان فيه عري من اهلها بل عرو وجودها من اهلها او وجودها وان كانا  
 غير وفيهين او غير عريين او عريين وفيهين والآن ننظر بعينها بعد حكمين وفيهين عريين من غير  
 اهلها غير خلا عليهم المنة بعد المنة وفيهين في الاصلاح بينهما ويحلوا كل منهما بصلحهما ان كانا  
 من اهلها ويقول لهما ما تنفع منها او منه وان كان لك غرض فيهما رددناهما اليك صاعدا او رددنا  
 وبنزرا تمسك وبنسبهما بين قوم صالحين ان ينكر ينسبهم وان اشكل ادا او الاشكال بعد حكمين من  
 اهلها ان امكن ويحل حكم غير العريين ان كان قول وعليه الاصلاح بل ينظر من اساء الزوج فلفظ  
 باصلاح وبالعكس ان يمتنع عليه او بالعدل ينظر هل وان اساء اهل ينسب الطلاق باصلاح او لمسا  
 ان ينسب له بالانكحار عليه الاكثر ولا يمان في وانظر لود او الاشكال بعين الحكمين وطال الامر وان كانت  
 السطوى من ردة هل في العار بالانكحار حيث لم ينسب عسرتهم او ينسبها عليهم او يبرهن حكمين واخرين  
 او امانة اذ لم يمان ينسب الحكمين الاولين له لمسا لتفصيلها او لعرو مع بنتها بالفرار اذ الضرر  
 يقتصر فيه على الفرار ولا يمان في الا يقطن النافر وهذا هو الظاهر وقولهم وبالعكس ان يمتنع  
 عليها في حاله يبرأ منها والافق لا يمان في السمسار من المصداق لو حمل عليها بالشر من المصداق ان كان  
 سراد انقله ابر عرفت **وما** من انصوص **بم** يتعلق بالصلة التي هي **فرو** **مكوا** وقوله **بعض** بالنسبة للمعول  
 خبره في جملته ان يكون بفتح الياء وكسر الصاد منبسطا للباعل بمعنى يفر وانما بيته **الحسن** **اعز** **السم**  
**لغزو** **حين** خبرها **فيما** يتعلق بالانكحار في الخبر **مكوا** صلتها والعاير عز واد **بعض** **عز** **السم**  
 وحكمها على وجه الحكم لا الوكالة فينبغي ان خالف مذهب من يحسمها جميعا او في ذلك ان كانا وفيهين  
 وكما ان ابر عرفت ودلالة كلام ابر الحجاب على عرو ونحوه على القول بالوظائف لا العلم في المذهب بحال بل  
 الحجاب وعليه غير ذلك حسمها بل ان شاء الله عز وجل **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 لا يمان بالمشاهدة الفاطمية وانما يمان بما علم اليقين من علم هو العار بعد النظر والعين من علمه ونقل  
 ابر عرفت بلغة لانها لا يمان في ذلك بالبينية الفاطمية **معناه** **والسم** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 يستنزل العلمها فيما حكم به فليسا كما هو من غير العلم بما علمه حتى يعز ربه او لا يفل ساهدا انما يشهد على  
 علم اليقين من امر المشهود به وفيه الا عار على كل حال وهذا على القول الاول **والسم** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 عن الفاضل كما هو وجهه في التعليل والحيطة ونحوها **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 امرها بالحكم بالطلاق او بغيره **لم** يفر ولو اجتمعوا عليه بعرو وهو في ذلك **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**

بين قوم

**بينهم** يتعلق بالمشقة المزكورة والجملة جواب الشرط اي في الحكم ان ينسبها **بعض** **اعز** **السم**  
 مكوا اهل وسؤال الفاضل جبر انما عن امره ان كان يصح عرو او اسكنها معهم وعي امرها  
 قد ابر ينسب اذ اسكن الزوجية ضرر زوجها بالواجب ان تسكن بطلان ضررها بل علم منعها من النكاح  
 وتاديبها على نكاح الصلة بل ينسب ضرر الايجوز وقد علم زوجها ان نكاحها بالبيت كان مجزرا  
 ونظر ينسبها اهل كسرة الفاضل عن امرها جبر انما عن امره ان كان يصح عرو او اسكنها معهم وعي امرها  
 باسكنها بموضع لم يجبر ان عرو ان كان من ضررها ما يوجب نكاحا يمان وان كان لها شرك في الضرر  
 امرها بالانكحار وان عي خبرها بعين الحكمين **لم** من ابر عرفت **تبيين** **مكوا** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 الناطق وابن سلمون وغيرهم انه لا يجب على الزوج ضمها والضرر حيث امرها بالانكحار مع قوم صالحين  
 بما يعلم الفضاة اليوم من الزام بذلك وسعيه ان لم يجر خطا صراح اذ لا يستنزل فيها علت على  
 ان الضرر لا يمتنع امتناعا من ضامه بل ان المراد به ضامه الطلب كما قال **وبالطلب** **وان** **بعض**  
 فها هو **لم** **يجب** ان يبين ذلك للزوج وانما ان يجز عنه لا يبين اهلها اذ لا يبين احد وجهه ينزف بوقت ما  
 يوجب الحكم عليه ولم افد على ما في **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 قال **لم** **يجب** ان يبين ذلك للزوج وانما ان يجز عنه لا يبين اهلها اذ لا يبين احد وجهه ينزف بوقت ما  
 كلام **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 ما لم يدر سببها فيقول **لم** **يجب** ان يبين ذلك للزوج وانما ان يجز عنه لا يبين اهلها اذ لا يبين احد وجهه ينزف بوقت ما  
 واليقال **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 فيكون ذلك من باب قول **و** **اد** **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 اذ ثبت الضرر واراد ان يبرأ به كما مر والعرف هو هذا انه لم يثبت ومنعها من الاستمتاع حتى يعلوها  
 ضامنا بنقضها المستقلة خلا ولا هو كلام **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 معية من الرضول والولد بعرو **لم** **يجب** ان يبين ذلك للزوج وانما ان يجز عنه لا يبين اهلها اذ لا يبين احد وجهه ينزف بوقت ما  
 المستنقل بما يعلم الفضاة اليوم من سعيه بالجز من ضامه العرف المزكورة **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
**لم** **يجب** ان يبين ذلك للزوج وانما ان يجز عنه لا يبين اهلها اذ لا يبين احد وجهه ينزف بوقت ما  
 ولها طلبه بنقطة المستنقل **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 اهلها **ان** **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 تنهري **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
**ان** **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**  
 بضر زوجها **ان** **بعض** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم** **الحسن** **اعز** **السم**



على الطلاق واختلاف في ثوبه على مال معلوم وبالنسبة إلى الزوجية المأهولة وان  
او فعلا أكثر من طلبة واحترقا تلتزم الا لا احرز **قسط** في الرضاغ هو لغة بفتح الراء  
وغيرها مع الكسرة التاء وتر كفا من باب تعب في لغة فخر ومن باب ضرب في لغة تميمية واصل  
مكة يتكلمون بها فالتاء في المصباح **عياض** وادغمته امه وامرأة مريضه الى لها ولزفره  
فان وصفتها بارضاع الولد فقلت مرضعة فقال في الشافعية وما من الصغائر بالانثى فحرم على  
تاء استغنى لان اللفظ نص وجب معنى الفعل بنوع التاء زد ثرا غرت مرضعة كفا ولز  
**قسط** اعلم انه ان اراد ان يرضع بالثوب فيجوز من التاء وان اراد ان يرضع بالفعل فثبت  
التاء فالتاء **قسط** عا فال ابن عرفة هو وصول لبس نادى لعل مطننة غزاه اخرجه على تعريفه  
بالوصول السام للوصول من العجم وغيره لغيرهم بالسقوط والحفنة ولادليل الا مسمى الرضاغ  
لا في البراء بطل للجوف من منبر واسم ولو كذا او شكا وان من انب وهو السقوط بفتح السين لا من  
من عجم او اذن مفلوط للحلق ورد بلا ولا يبر ان يحصل في الحفنة الغراء بالفعل ولا تخفى الحفنة ولا يبر  
ايضا ان يحصل قبل الاستغناء عنه بالطعام فان استغنى ولو دخل الحولين بلا **قسط** من متبرا  
ومضاد اليه **قسط** صلة الموصول **قسط** تميز او منصوب على السقاء الخافض وهو اظهر معنى  
**بالنسبة** يتعلق بغيره **قسط** من الرضاغ حال منه على ضعف **قسط** بالبناء للمعقول غير  
المتبرا الثاني والثاني وخبر الاول ودخلت العباء في هذا الخبر نسبة المتبرا للشرط في  
العموم والابها **قسط** الحمر وشرا بالنسبة سبع وهي المذكورة في قوله تعالى حرمت عليكم  
امهاتكم ابنتكم الحمر من الرضاغ سبع ايضا التام بالكتاب وهي الام من الرضاغ والاخت من الر  
ضاغ لقوله تعالى وامهاتكم التي ارضعنكم واخواتكم من الرضاغ **قسط** الباطع بالنسبة هي بنت من  
الرضاغ والعلمات منه **قسط** الحلات منه **قسط** بنت الاخ منه **قسط** بنت الاخت لقوله صلى الله عليه وسلم ثم يحرم من  
الرضاغ ما يحرم من النسب **قسط** كان اللبن يحرم من قبل المرضعة ومن قبل الحمل نزلت المرضعة  
منزلة ام النسب فحرمت على الرضيع هي وبنتها وان سجد لانها اخواته لغير طبع او بنات اخت  
له واخواتها لانها خالات وامهاتكم وان عليا لانها بنات له ونزل الحمل منزلة الاب  
محرم من قبله على الرضيع ما يحرم عليه من قبل النسب **قسط** يحرم على الرضيع ان كان ذكرا ان  
يتزوج بام ابيه من الرضاغ وان علت لانها جرت به وبابنة ابيه منه لانها اخته وباخت ابيه  
لانها اخته وبابنة اخته او اخيه منه وهن وان كان الرضيع انثى فيحرم عليها ان تتزوج بابيها  
منه وبابيه لانها جرتها وان علا وباخت ابيها منه لانه عمها وباختها وابن اخيها واختها  
منه وان سجدوا واخروا الام التي ارضعت على اخيه ولا على ابيه وكذا بناتها وقرن الخيل

خاصة

خاصة ولو الصاحبة اللبن ولها عيب من وطء لا يقطع ولو بعد سنين ثم وفال في الرسالة ومن  
ارضعت حبيبا فينت تلك المرأة وبنات حملها ما نفروا ونافرا فوات له ولاخيه نطاق بناتها وكذا  
نطاقها اذا رضع بينه وبينها وانصب **قسط** اصله ان زيد اذا ارضعته هنر مالا وزوجها خالدا  
ولعن ابن السمع عمر فاجعل زيد اخيرا **قسط** من غير مري او طافا بل من حجر على حجر ويروى ياتني  
قول **قسط** في النخاج وحرم اصوله ومصوله في كل تدبير من ابتداء زير يجمع حكمه ابيهم زيد وكذا ابنت  
زيد رطاعا ابي مرضع في نسبه فحالف اصول زيد واخوته بلا حرم عليهم هنر والاخواتها وبناتها من  
اجل رطاع زيد ان كان هناك نسب اخر للمرضعة من مصا هتر او رطاع فزاد والاخوة بالجملة ما  
لرضيع وروى عن نسبها ورطاعا محرم عليهم المرضعة ومن رطاعا نسبها ورطاعا كذا الجير وعليه اصل  
لها نسبها ورطاعا وكذا اصول بعلمها ومن رطاعا من غير نسبها ورطاعا وان علوا الاصول او اسجل الجروع  
في الجميع وكذا الجير عليهم هو نسبها وهو ان يبعها واما ابنا هو ان يبعها فاما الجير مواعل الرضيع فضلا على  
مروعه كالنسب **قسط** اصل الرضيع وهو ان يبعها ونسبها ورطاعا مالا في جميع المرضعة ولا رطاعا ولا  
اصولها ولا اخواتها وهم المستثنون في كل **قسط** وبقي بسا اعتراف ابن عرفة على ابن دقيق العيد  
الاستثناء الزائد **قسط** بقوله الام اخيه في **قسط** في الورقة السابعة والعشرين من النسخة المحيطة  
واعترافه منافقة لعقنية لا غير **قسط** بالجملة جوهر اعترافه ان قوله عليه السلام يحرم بالرضاغ الى النسب التي  
طبعها والبناء ونسبته والارضاغ بينه وبين ام اخيه من الرضاغ بلع ترخل معنى حتى يحتاج الى استثناءها او  
اخيته من النسب فحرم من جهة كونها او اخيه بل من جهة انها ام او زوجة ابيها وهن وانما اعلم  
**قسط** وان اقر شرط الزوج ما على **قسط** الرضاغ يتعلق بفعل الشرط **قسط** من الرضاغ على الاقران المعجم من **قسط**  
**قسط** من النخاج يتعلق بالخبر الذي هو قوله **قسط** والجملة جواب الشرط لدلت عليه العادة لانه لا يجرى شرطا  
وكذا هو النوع انه يجمع وهو باطل الرضاغ وهو كذا وبسبب علم ما اذا ابي ولا يثبت بينه ولو رجا  
وامرأة او امرأتين ان يبايعانه يجمع ايضا بعد الاعزاز والعجز عن المرفوع كما يجمع ما قبل طه الا ان  
ميسخ بالبيته فالتاء لم قبل البناء وان يجمع بعده الصواب علم بخلافه اذا ميسخ بالافراد فلهذا الظل  
بعده والنصف قبله كما افاد **قسط** بالنسبة **قسط** الصواب ما علم بالنسبة يتعلق بغيره والجملة في حال مرضع مصرية  
على يجمع **قسط** من اخبره قوله **قسط** من قبل الابتداء والجملة معطوفة على الجملة قبلها اي يوافي ارضاع الذي يجمع  
النخاج والى لزوم ذلك الصواب بالبناء ولزوم نفيه من قبل الابتداء انما يلزم النص في الاقران فلهذا التام  
على انه انما اقر ليسقط عنه نص الصواب ولو لم يكن عليه شيء اذا افاد بيته على ما ادعاء من الرضاغ او على  
انه كان يقر به قبل العفر او صرفته المرافعة دعواه كذا في المتبعية **قسط** يتعلق بفعل مفر **قسط** يتعلق  
بذلك المفعول **قسط** يتعلق بالافراد **قسط** حال ابي كذا يجمع ما ذكره معا وكذا معا قبل العفر او بعد







فيكون فان في نفسه فيل ينظر الرجال الرجل والنساء للمرأة ابوها وولواتها فالفته في وجود  
العيب بها جان كان فاهرا مثل الجزار والبرج ووجهها وكيفية جلانها فيت بالرجال وان كان في  
ما يبرر فيمتا التفتت بالنساء وان كان في وجهها فقال ابن القاسم وابر عيب تصروف ذلك ولا ينظر  
ينظرها النساء فقال ابن الصخر وغير تصروف مع يمينها ونهارد الميمر على الزوج وفقال  
ابن سحنون عن ابيه ينظر اليها النساء في عيب الزوج في وايهم ان ينظر الرجال اليه عيب  
عورة الرجل جان للصخر وكما ينظر النساء الى المرأة في فرفضه اليه في الخاضح عن ابن علوان  
احرم من تفتت تفتت ان تفتت امرأة تزوجها ان تفتت عيبها وتفتت عيبها التفتت منه فقال  
لها ادعي عليه ان ادخل به برضا فادع ذلك عليه فجمع عليه بان ينظره الرجال في ذلك العمل  
بما رواه الزوج ذلك طلفها في **فقال** وبهذا القول العمل فالتفتت وهاهنا للنسوة للفرج ينظر  
من النساء ان عالهم ضرر فلا مفعول للنسوة كما مر وما مر من العيب اذا كان بغير الفرع ينظر  
اليه الاطباء اعني النساء للنساء والرجال للرجال اذا كان العيب في المرأة فان الثوب يكتف عنه حتى  
ينظر اليه الاطباء انظر للمعير وهذا في غير العز بطة وامرهي ففتت في زمر اجرب نصر ورعي كل  
واحر منها صاحبها من ان بطعة احدها تفتت والاخر فففسا فاذنبت ان العيب قبل العفر ولم  
يبقى فيه مقال غير السالم من الزوجين فان اختارت الزوجة في افها خلفها الخلع عليه ولا يجوز ذلك  
اليها في القول **اختار** واما ان حررت بعد العفر ففسا في **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
وتفرق فخر يبرر ذلك في جعل الضرر **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
رجلان من الاطباء واحدهما في ان يفسد الزوج برضا لا يكتفون فيه في البراوية فتوزع الا لا  
ذلك علم يقتبس ولا يجرد عري السهاده واما في ليس ذلك مطلقا اذا فرغ على فحصيل ما هو اقل  
للصخر فينبغي ان يومر العرول باختيار هذا اهل غير راجية ام اعلان فالتوا الراجية امتحن موضع  
براس ابنة فان تغيروا احمر لونه واما ليس برضا ولا مقال للزوجة ولا اعلم وجهها او نف من هذا  
وما في الزمان طبيب انظر تمامه **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
ابن علوان في التفتت في بعض المسائل فيمن ذلك ما هي عن ابن امرة وصي على اولادها من قبل  
ايهم مضيق عليها اولياء الزوج واقاموا عليها البيت انها سبيحة الاتصال للتقديم جاءت اليه  
فقال لها اذا فرموت غير الفلاني ما عتريه في ذلك وفوق له اي التفتت في ايام السبع وبعثت ذلك  
ميسر هذا الفلاني في ذلك فقال البرز في هذا التفتت ان كانت تفتت عنك في هذه وفي التفتت انما  
مطلوبه منه مفعول ما يغ من باب الانفاذ من المقتل والابا الصواب انه لا يجوز من باب تفتت لخصوم  
الفادح في العرالة فقال وهذه الطريقة معروفة لانه حبيبة الامام المشهور ومرو ذلك ما هي عن ابن  
وسر

وسر عنه انه حضر في بيعته بعض الملوك والتمه ابا جعفر فقال ابو حنيفة لا يحل له ان لا ابايعهم  
ما حضروا واجلسهم الا بعد ان ياتي جنهم فجلسوا بايعهم الناس فقال هو في بيعته ابايعك حتى تقوم الساعة  
على ففعل الصلغة فيما اوهمه ولم يخاله الا ابايعهم ففعلوا له في ذلك فقال ما يا بيعته وانما اردت  
بقول حتى تقوم الساعة ففعلوا له من ضرره وديارته ما ففعل فيه بفترة التحليلات التي حثت عنه  
ولما اجعل الناطق رحمه الله في داء العرج **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
والزرق داء العرج في النساء في التي تفصيله بالنسبة للزوج ها هنا فقال **في** **فقال** المختار  
ومذا جان **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
لاجله طاب **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
مروج الزوج الموجب للخير **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
هو الزنا لا يفسد النساء **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
ومباين في **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
ومثل قطع الزكر لقطع حقيقته ففعل على الراجح كما في شرح الضرر بان فيل اذ اذنت الخيال في الخفاء  
الزنا هو قطع احدها فاحرى ان يفتت في الحب الزنا هو قطعها معا بالخصاء يعني عن الحب بالخصاء  
ان المقصود بيدين معاضتي هذه الا بالاداة فالتفتت في **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
عمل الخير بهذه الامور اذ اعترفت فيل النساء ولا يفسد مصيبة نه لتبدا لما يات في الاعتراض  
وذلك مختار والاسلوب في المرأة السامد لا امور **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
الزنا هو **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
غير اذ تاجيل بل عمل الطلاق في الحين الا ان ترضى بالمقام مع **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
مختار ومذا اليه **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
والجملة معطوفة على الجملة قبلها وجملة **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها  
الزوج اذا كان اعترافا وحرك قبل الاصابة او برضا حررت بعد العفر او قبله فان القاضي يبرم له سنة  
كاملة من يوم الحكم على المشهور واما الاعتراف بعد الاصابة ولو من بلا خيالها وذلك مصيبة تفتت  
بها كما في **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
يعلم الزوج ان ذلك بها من العفر بل علم بعد العفر فيل النساء او بعد فان تاز على العلم به بعينها  
وفرخصي كرضولهم ففعل السعي في القول لها يمينها انه علم به الا ان سلم فينفي على الزوج انظر الى  
المتبعية والوثايق المجموعة **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير  
يتعلق بذلك العفر **في** **فقال** المختار ان القاضي يعترف ذلك اليها في داء العرج في الزوج المقتضى عليه بالخير











**المعصية** الاجادة فيحصل من كلامه انه يستثنى من العيب المحاد بالزوج بعور العفوة سبيل الاعتزاف  
 بعور الودة والبصر البصير فلا خيار في هذا الزوجية وهو معنى قول **ولها** وفيه ان الجزام العيب وال  
 والبصر المقي المحاد يترفع لايضا اعتزاف في معصية قوله المقة ايد المودة بدرايتم ان غير المقة لا خيار  
 وهو مائة النية معصية قوله المحاد يترفع ايد بعور العفوة المبرم القوم بالرجل يرد به فليلا كان او غير  
 وهو خلاصه تعليل النكاح ايضا لانه انما يقع في حالها في المحاد بعور العفوة فليلا لا خيار لها في البصر  
 القليل من خلافه اما الجزام بلاي في بصر قليل وكثيره وانما المراد على تحقق وجوده كما مر عن قوله  
 كذا في الجفون والجزام في **زوجته** مبتدأ وبتوغم العطف على المعرفة وهو الزوج في البيت قبله  
**بما** في يتعلق بمفرد غير ايد يتردد بسا بق **عقده** يتلوه بسا بق وهو مبتدأ على العيب العز  
 كونه **زوج** يتلوه بالخير النكاح هو قوله **واقعة من بعور** حال من المبتدأ ايد والعيب حال كونه حاد كذا بالزوجية  
 بعور العفوة اية للزوج لانه فلا في العز **الحا** حال ان الزوجية تزد بالفرع من الجفون والجزام وا  
 لبصر فليلا كان او غير المحاد هو خلاصه النية **كذا** تزد بالفرع مرداء العز مرعبل ونحوه ولا تزد  
 بالعبء المحاد بعور العفوة مخرج كان او غير فليلا كان او غير وهو مصيبة تزلت بالزوج  
 اما الزوج جانه يرد بالفرع من العيوب ولو جزا اما او بصر فليلا كان او غير النية **وهو** حاد فليلا  
 كما مر **كذا** يرد بالمحاد منها بعور العفوة الا ان يكون فوا اعتزاف حصل بعور الودة او بصر فليلا كان  
 انما الذي تعصب داء العز بالنسبة للمرأة فقال **والزنى** بسكون الناء للضرورة مبتدأ **داء العز**  
 خيرة **النساء** يتلوه بالزنى او في موضع الحال منه **ويجتمعا** ان يكون داء العز مبتدأ **النساء** يتلوه  
 به والزنى خيرة **فالفرد** تنسيب وكذا التنسيب المتعلق بك **فما** مر **والعقل** معطوف عليه وكل مندا  
 بسكون العين للضرورة والاصل الفع كالفرد **والافضاء** معطوف ايضا **المعنى** ان الزنى مرداء في ج  
 النساء كما ان الفز والعقل والافضاء كذا في يثبت لزوم الخيار بسا بق العفوة مرداء **والزنى**  
 انما مرداء مسلك الذكر والتمام فيجب لا يمكن مع الودة الا انه ان انما يجمع امطر علاجهم ويحفظ بلا  
**والفرد** شئ في زوج المرأة ينسب من النساء تارة يكون علاجهم علاجهم وتارة لهم ما يعسر  
 العقل كمن يزد فيها ينسب اذ الرجل لا يصلح غالباً من ربح **والافضاء** اخطا مسلكي الزنى والبواحق  
 بغير امسك او احراز اخرى مسلك البول والغالب وخالصه النية انه يجزم بما ذكر ولو فليلا كان وهو  
 كذا خلاصه البر حبيب **اعلم** ان مسلك الذكر هم مخرج الجمي والولد والمضى وهو مسلك الذكر تنقب مثل  
 الحليل الرجل وهو مخرج البول ويبين هذا التفيد ومردا الذكر حليمة رفيعة فبان زالت جهتي **والافضاء** وهو  
 مخرج البول حليمة رفيعة مثل ورفقة بين السبي والسبي ان يجبطا في جميع فتلك الجملوة الرقيق ينفذ  
 منها في المختل للمرأة **ومعهم** من اقتضا النية على الاربعة انه لا خيار له بالاستحاضة ولا يقطع النكاحين

ولا يجوز

ولا يجوز النكاح بالبلوغ من اجابة او صغيرا ولا بالجنس وهو من العز لانه العز في الاخير  
 انه عيب خلاصه لانيمة الثالثة واقتصر في المتبعية ايضا على ان الاستحاضة وصرف النكاح بوجوبه انما  
 وكذا نقل البرز عن النخعي **واما** اقتصر العلم فلا خيار له به على المشهور خلاصه النخعي فليلا لا خيار  
 النكاح على العزلية او العقل فليلا كان **هناك** **الاول** سكت النكاح هنا عن نكاح  
 الزنى ونحوها للروايات المتقدمة اليه في قوله **ومعهم** الا ان يكون الا بالبلوغ والامام ابو الجهم  
 وتفرع قول **والجملته** الزنى والروايات بالاجتهاد ولا يترتب عليه ان كان خلفه في كماله المتبعية واذا  
 كان الزنى من جهة المختل ايد المختل فليلا كان يبيد على ما احتج المرأة او حرمت اذا اخطا النساء ان ذلك  
 الا بصرها وان كان خلفه فلا خيار على البطل ان ائتم وبغير الزوج فليلا كان رخصت بالبلوغ فلا خيار له ونحوه في  
 التبصرة العرفونية والنخعي زيادة تعصيل وهو ان لم يكن عليها في القطع ضرر ولا عيب في الاصابة بعور  
 كذا القول قول من دعا اليه من هذا ان خلفها بعور فلا خيار له لزمه النص وان لم يمتدح خلفه بل انما عليه  
 وان كان في القطع ضرر ولا عيب بعور خيرة دونه وعكس خيرة ونها وان كان فيه ضرر وعيب  
 في الاصابة خيرة كذا متفقوا في ذلك في السائل مقتصر عليه والعز كذا لرتق في التعجيل المنقول **السادس**  
 اذا ادعى انها زنى او ادعت هي عنته وانما لا عيب بها جاز النساء ينظر اليها بان صرفته كان  
 له الخيار الا ان تزد التزاد فينوب بالاجتهاد فليلا كان ايد عنته ونفقه البرز **السابع** قال في التبصرة  
 واذا ابعل الزوج بزوجه ما يوجب الفضا لها منه وكان فليلا كان عنتها من اذ اقتضت منه  
 بلانها تعلق عليه يعني ويقتض منه ايد يجعله ذلك يوجب لها الخيار في العيوب السابقة **والزنى** بل  
 لبناء للمعقول **من عي** يتلوه به **والسائل** ونحوه معطوفان عليه **الابشر** الاستحاضة مبرغ والسادة  
 يعني مع **يقتل** بالنساء للمعقول صفة السر ايد لا تزد المرأة بشئ من العي والسائل والعور والافضاء  
 ونحو ذلك من غير العيوب الاربعة التي هي الجفون والجزام والبصر ودا العز الامع انما السلامه  
 مرداء النساء **الحا** كذا في المهم كونهما سلبية من العي او البصر او العز او الافضاء فيبطلها الجلا  
 ذلك او اشترط انها سلبية من ربح في عيبها ولم يزد فلم يرد ذلك كذا في المتبعية بما مر من العي  
 ونحوه بل لو بالسواد على ما للمتيقن ودا ايد عنته بلان لعد السلامه من الجسم ما يرد على نقي السو  
 ادا ايد عنته ومبها ان وجهها سودا او عور او عيبا لم يزد ولا تزد بغير العيوب الاربعة الا ان  
 يستلها السلامه منه **فلننت** بلان سرها انها جهة موصيها عيبا او سلاء او مقعرة ايدها  
 بزلت فلان نعم اذا اشترط على من انكحها ايدها بقوله نعم اذا اشترط في ايد اذا اشترط الزوج على  
 الولي الصلة بل للعد وكتب ذلك في داء عور او عيبا لم يزد ولا تزد بغير العيوب الاربعة  
 العقل والبصر فبوجوبه على خلاف ذلك وتفرع سوال العز لم يمتدح ولا يمتدح في الجفون والجزام

190



























والنائب في المبنى للمفعول ضمير يعود على ما هو الرابط **من** ورافعة على الزوج ما علم بطلانها  
 صلت **بالعرة** يتعلو به **او** من معطوف على من الاول **بغير** صلت والعاية ما علم المستتر والمعنى  
 ان طلاق الحاكم الرضا او فقه على من رجع الا بلاء ورجع يملك الزوج رجعتها حيث جاء في العدة اية  
 رجع عما كان عليه من الاستمتاع كانت بينهما على بطلانها او طبعها وطلقت بعد الاجل ما رجعها  
 ووطبها في العدة اذ لا يجزئ وطبقها الا بعد الانجماع لانها مطلقة وكذا ان البلاء والرجع على  
 بيمينه بعد الانجماع او قبله في العدة وكذا لو طاهر منها وطلقت بعد الاجل ما رجعها ووطبها في  
 العدة او قبله في الانجماع او بعده فيبطل ايضا او كانت بينهما على جنب لم يلزم بطلانها لغيره في الز  
 اد ورجع البلاء وطلقة عليه من قبل الرار وان رجعت في العدة او رجعت في الرار رجعت ايضا  
 وطلقة بقوله في اية العدة بغيره عزوم من الا واخر لالة الا وابل وقوله جاء اية البلاء او  
 بتجديد الحنف كمل في الا صلت الا ان البلاء لا يكون الا بعد الرجعة لانها مطلقة وهي الاية الاستمتاع  
 بهذا البلاء الرجوع ما كان قبل الانجماع او بعده في العدة او قبل الحنف ورجع فيبطل ايضا الا ان  
 استمر على الاستمتاع من البلاء فيبطل عليه ما قبله الا بلاء لانه قد انحل بالضرر كما هو قوله  
 واستترك التنازل للوطء معه في وجهه من قوله جاء في العدة في انه اذا رجع برون بينه بوطء ولا  
 تكبير ولا تعجيل حنف في العدة لا يجمع رجعتيه وهو كذلك في وقته رجعتيه ان انحل والا الغيت  
 في ان طلاق المولى انما يكون رجعا في الرجوع بها لا في غيرها معهود به كما في اية الحاجب وغيره  
**في بيان المعان** ومعناه لغة البعير لعنه الله ابعد واصطلاحا فقال ابن عرفة -

فقد على من المعان ما هو

المعان طلع الزوج على زنى زوجته او نفيه حملها الا زنى له وطلعت على نكحها ان وجب نكح  
 لها حرها بغير طلاق فاحترق بقوله الا زنى له مما لو اتت به لاف من سنة النبي من يوم العقر او كان  
 خصبيا ما نه يتبع بغير لعان في قوله ان وجب نكحها حرها ما لو ثبت غصبها بالمعان عليه  
 والمعان عليه وهو ما يقول في قوله فافق ما لو تلاحق دون حلف وليس بلعان ركنه ولا يثبت عليه  
 حلف وكذا يجتزأ به عما لو سكت عن الوضوح في اراد ان يقيم ويلاع فيه ان القاضى لا يجزم بالمعان في هذه  
 الصورة لان سكوتها دليل على كونه وقوله طلع الزوج وطلعت في بصري بما اذا طلع وهو بينا واخر  
 وحلفته هي كذا لا كقولهم في قوله فافق فيخرج ذلك لانه لا يجزم به الا على الوجه المسمى وع ابن عرفة والافق  
 في ابن عاصم لا تحسن ابن الهنود وزوجه حنف صاحب السرخية وكانت علما صلتها في المعجر الجامع بوطنة  
 سنة كمال وكما في كمالية فلما عوتب قال اراد ان احبها سنة دكرته قال وكان ابن الهنود -  
 تلميذ القفيم اية ابن هيم المعان من ابراهيم عنه اخذ ومعه تفقه وكان معزما ايضا عن القاضي عمر بن  
 السليم ابن عرفة ان كان المعان لشيء الجمل فهو واجب ليلما يلحق بنسبه ما ليس منه فيعبر عليه اصلا

لا عراي الهنود وزوجه



الانساب والافعال والى ترك سبب لانه من الامور التي فعل السارح بالسنة عليها القول عليه  
 السلام من اجاب سببا من هذه الفادرات فليقتضه ما يستلزمه الله ويستلزمه كذا فطما ان تمت  
 تتبعها بنفسه فان وقع بسبب صرفا ووجب لوجوب جمع معقود الفروع والحق في المعيار عن  
 اثر سراج العزة ان شهادة الرجل على زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تغير اكثر من العرف مع  
 السن افضل وامر شهادة من على نفي الحمل فواجب اليها بقاء بنفسه ما ليس منه وفواليد الهند  
 احياء سنة نوزح في هذا الشيخ في مراده احياء ايا اذ تقتضي السنة وادبائه لانه مطلوب  
 الفعل وهو كقولهم طلاق السنة وفالبر في مراده صفة اللعان اذ احياء صفة وفراغ الله  
 تعالى عنه بما ذكر من صفة في الفروع والسنة اولي وانما يتبين بهذا الكلام كيف عوتب فلا وفر  
 وقع من الامير ايجي رحمه الله تعالى في خلافا مع الزينة ووقع بعد ذلك مرة اخرى ولا  
 غرابة في وقوع سبب في هذا الزمن لكثرة الفساد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن  
 قلت وفروغ ايضا مراد بعذر الزوجين والمانين والالام مع الزوجين من جاس صافها الله واذ  
 كانت ما ذكر من وجوبه مما لا ميثم من الزفاف ونظم العمل من العمل جري نكر اللعان مطلقا من  
 جاس وغيره لا يعمل عليه لانه خلاف الثبوت والسنة وما ابعز من جري العمل بحكم الزنى هو ترك  
 الواجب ولذا اعترض بسبب عبر العزير الحلال العمل المذكور **وانما المحصر للزوج** خبر عن المحصر  
 المزلول من قوله ان يلتفتا بنفي عمل يتعلق بالاضطرار في الجبر او بروية معقود على نفي الزنى  
 مضاهي والمحصر منصب على العجوريات مع الضرر والحق اذ لا يوافق الا لثبوت طاهر للزوج الغير  
 كسب بنفي عمل مع ادعاء الاستبراء او بروية الزنى لا بغير هذا من غير ذوق بغير روية ولا نفي حمل او  
 بنفي حمل الامع ادعاء استبراء وعزم اللعان بغير الفروع هو امر المشهور في قولهم في قوله  
 بغير الفروع ولعانه خلاف جافنصر الناطق على ذلك وقوله الزوج حقيقة او مكمل فيرخل لكان  
 الواجب بالسبب جانه بيا عن نفي الحمل منه وان لم يزل زواجا الحلال الولد لا حلاله ان لم يلاعن  
 ورد عنه المحركان في حكم الزوج والخلق في الزوج فيشمل الحر والعبد والعاصي ذلوا والكارنظام  
 صحيح او باسواء لو وجهها على مسافة كذا منتهى ولا يشمل الخاير لانه لا يتغير فيهم الا ان يترافعوا  
 البنا فيحكم بينهم بغيره وقوله بنفي حمل في الزوج من يملن وطه المحصور في البلر وعين صفر  
 من عنة العضم الزنى بطلان جالها على صبي ولا محبوب ولا عايب ببلر لا يملن الوصول اليها البعر  
 المسماة بنفي في ذلك لم يغير لكان وقوله حمل في قوله الولد من قوله من عينة بغير مؤخر زوجته  
 المرفوعة بنفي ما ولزني في عينة وقوله او بروية الزنى انه البر مراد عا الزونية حقيقة وهو  
 ذلك فيمن تلتاني منه الروية في تبينهم اعمى وادع غيرك هو ظاهر ايضا لانه لا يقتضي وصلة الروية بقوله

شهادة الرجل على  
 زوجته مكروهة

ما في العمل والزفاف  
 من ترك اللعان مطلقا  
 لا يعمل عليه

طاهر

كذا لمرور في المحلة بجلال الشهود وهو كذا كما في الجواب والسماح وغيرهما في الروية  
 لا يلاعن حتى يبرح روية العرج في العرج وشهروا لاجل فالد الشيخ في قوله ايضا انه يلاعن  
 للروية ولو اقام اربعة شهود على فداها وهو كذا لا يلاعن وعزم الاستبراء عنه ما ذكره  
 السنة اشهد ما ذكر من يوم الروية وان يلاعن عليه لانه فروع غير عينة وادع غيرك هو ظاهر  
 فروع جيب بالبيته كذا في قوله فداها مع ما يلاعن في البيته بعزم من اللعان لمرور الروية لا يقتضي به الا  
 على المقصر كما لا بد من شوق الروية ولا يلاعن في اقرارها بها ان لم يكونا طاهرين وجب اللعان في اقرارها  
 بها وقوله **وحقيقة** منبر **البيته** **الاخبر** خبر ومضاهي اليه والاستبراء اعم من ان يكون بالوضع او  
 بالمرور او بالتحقيق فاذ اوضعت حملها ولم يلاعن بها بعزم حتى وضعت حملها واخبر به في موضع سنة  
 اشهد ما ذكر من ان يلاعن في هذا التلاذ لانه بمعنى سنة اشهد لا يملن ان يكون نوء ما الا وان يفتقر  
 في لعانه على الاستبراء بالوضع الاول وكذا الووليها وامسك عنها جانت بول بعد هذا الولد لا فاق  
 من سنة اشهد من يوم الولد المذكور ولا كثر من ان يلاعن الحمل فخص من يلاعن بعزم في لعانه على ترك  
 المنة القليلة اذ لا يفتقر الى الوولي القليلة ليس هو للوكة المذكور على زعمه فينضم عن السنة ولا انه  
 نوء في الاول الفصل السنة اشهد بيته لانه في الشهادة على زعمه زاد على ان يلاعن من يوم وطه  
 يفتقر على المنة المذكورة وان لم يلاعن في موضع ولا وضع واما الاستبراء في الحقيقة ولم يلاعن بها حتى اتت  
 بولر السنة اشهد ما ذكر من يوم الاستبراء فيفتقر على ذلك والاشهاد في قوله حقيقة في الاطلاق كان الاستبراء  
 بالتحقيق بالوضع والامانة بحقيقة واخبر كذا في سنة في الاعتقاد عليها معقول استعمل كلام رحمه الله على صور  
 الاعتقاد الثلاثة التي في كلام غيره وسواء في ذلك من ذلك الصور او لا وما ذكره من الاعتقاد  
 على الحقيقة الواحق هو المشهور وخبر لا يقتضي عليه لان الحمل اعم من ان يفتقر واستشهد في  
 ومقصود قوله مع ادعاء في انه لا يفتقر بنفي الحمل على عزل ولا على مسابحة الغير وان سواد ولا ولد  
 يبر الفروع ان يلاعن ولا ولد بغير ان يلاعن ولا ولد بغير ان يلاعن في قوله وان يلاعن في قوله وان يلاعن في قوله  
 هذا من غير استبراء جيبه ما مر وهو كذا على المشهور في قوله لمرور في قوله فاقص المنة  
 محققا في الفروع واذ لا عن الروية وادع على الولد قبلها وعزم الاستبراء وانت بولر السنة ما ذكر من يوم  
 الروية جهل بنفي الولد بلعان الروية المذكورة وهو الذي في حجب طاهر لا يقتضي بطلان الروية ما ذكر  
 السنة اشهد في لا يفتقر الولد بل هو لازم له وهو ما مر به في بيانها في قوله وان يلاعن في قوله  
 قبلها بطلان في الزام به في هذه السنة هو الزام في تمامه لانها انت به المنة بمقدار يكون للمعاش  
 والمزني وفراغ عليه الصلاة والسلام الولد للبراءة واللعان الحجي من البراءة اجمع اهل العلم على القول به اذ اعلى  
 او يكون للبراءة من عينة السنة اشهد ما ذكر من يوم العفة واذ اظن كذا في قوله من عينة السنة اشهد



قبر الامير العلاء وزوجته  
وهي حامل

جان و عطر

٢٠١  
 بدو عن المبررات الشهاد على نفسه ان بني بها فقال الم اعرض معني البناء وكنته الزواج وتغير  
 ذلك عليه ووضع المبررات حملها بصلح بالزوج وهل بفعل قوله في جهل البناء والابناء وغير  
 غير اهل الطلب وهل طاعن طاعن الاقرار بالبناء فهو كمن فرف ولم يرج الاستبراء **قيل** جابه بانم يلزمه  
 الولد الا ان يتبين ببلان **قلت** حاله ان الرجل العزوف اعترى بالخلوة وانخر الوطء وادعته هي  
 وهي مصرفة فيه فلا يتنفع عنه الابلاء اذ لم تنقضها خلوة كز الواد عند ذلك وكان مما يضمن الو  
 صولا اليها لم ينتفع عنه الابناء كما مر وماذا اعترى اجم بالبناء فلا يستلزم الوطء اذ هو كالمزني  
 عبادت محرور المبررات في جابه كما بر عليه قول الناطق كما مر الا اعترى اذ كان بعد ما دخل الوطء في فلان  
 لم يرتب عليه اعترى اجم والولد ان البناء هو الوطء او يستلزم لم يمتش من اللعان اطلاقا وادعاه جعل  
 معناه فلا يعزى له يتعلق حق الغير واتة فلما لا يمتش منه لعنه تغرق ما يعزى عليه من الاستبراء والسلم اعلم  
**وبير الزوج** بفعل وجاعل **بالالتعان** يتعلق به **لربع** من غير ومضاهي يتعلق بغير **اربع** بالتحض  
 على حذو اربع يتطو بالالتعان ويجوز نفيه على انه معقول بالالتعان لانه بمعنى الحلف كما **ايضا**  
 مضاهي اليه **الابناء الزنبا** مصران بمعنى الجاعل لانه من ضم الزوج الزاء عوضا عنه في الالتعان ايا  
 وبير الزوج فجميع اربع ايمان حال كونه مثبتا في الروية فاما في الجملة فيجتمعا انصافا منصوبان على  
 السقاط التحض اربع على الابناء والتعلق **عليه** موصول على حذو مضاهي يتعلق به وهو واجب **وجب**  
 طنة الموصول اية مثبتا ونافيا على حسب ما يجب عليه من ذلك ومن الصيغة التي هي الشهادة او  
 والسلم ونحوه فيجتمعا وهو الاقرار ان يكون قوله **الابناء** او **الابناء** فاما في **بير الزوج** لربع فجميع اربع  
 ايمان حال كونه على حسب ما وجب عليه من الابناء والتعلق والصيغة والسلم اعلم **فصل** حال من الغير  
 العزوف **بلعنة** يتعلق به **ان** **قيل** **مشرط** حذو جوابه للثلاثة عليه والمعنى ان صيغة اللعان **بير الزوج** من نف على صيغة اللعان  
 ان **بير الزوج** لربع المحر عنه اركان الزوجة حرة مسلمة او لادى ان طائفة امة او كذا بينه بينه اربع  
 ايمان على ما وجب عليه من الابناء في الروية او التعلق في نفى الجملة فيقول **الشهد** بالسلم لغز ايتها تنة  
 اربع مرات او ما هذا الجملة من كذا وبجملها مست بلعنة الله عليه ان كان من الخاذير بينها فطاعه ان  
 الزوج **بير** بالالتعان وهو باء وهو قول السحب وعليه ان برأت هي فتغير وقال **ابن القاسم** **بير الزوج**  
 استمجا با بيان برأت هي بلا تغيير **وع** اعلا نها ان برأت هو خلاف وعلم ما لم تعلق بصيغة لغز **ولا**  
 اعادت بلا خلاف **وقيل** **ايضا** انه لا يتغير لفظ **الشهد** بل هو قال بالسلم او بالسلم لرايتها تنة او ما هذا الجملة  
 من اللعان وهو قول الصنف والصنفون فيهم وانما لا يجزى في غيرهما ياتى عن **ع** **قيل** **ايضا** انه لا يستل  
 الزد لا الله الا هو الاعلم الغيب والشهادة وهو كذا وانما يستل كونه **ع** **اع** **الا** ما كان **الشاهد**  
 كما فرم به يد اليمين حيث قال وما كمال اليمين واللعان **لج** **وقيل** **الزوجة** بفعل وقيل **عزوف** مقطوع



معرفة القلائع هي مبلغ  
طالما

الحمل جمع من الحمل واحد مني







مع الشئ و قد ستمت نية علي فعلم كما هو المتبادر من المعنى ان السنة والشرع اذا في جعله وتكرمه مع  
 مباح للتعلم لا راجع في الحريه بل بغير الحلال ان لم يلاقى في الشرائع هذا الى السبب الجالب  
 للطلاق وهو سوء العشرة وقلة الموافقة لان الطلاق مباح في الميثاقية وعرض كرهه الله وجهه من  
 وجوه وانما يظن ان الجلب للطلاق يفتقر من العشرة وقلة الموافقة وعنه ايضا انه كان بغير من كرهه الله  
 تعلقين ابنه الحسن فقال يقول في خطبته على المنبر ان الحسن رجل مطلق بلا فتوة حتى قام رجل  
 من حضرة ان يقال والله يا مير المؤمنين لئن كنت من اهل البيت لكانت من اهل البيت واذا عرفت ذلك على  
 رضي الله عنه وان قيل كيف يكون بغير الحلال ان لم يلاقى في السنة والشرع ومعلوم عليه السلام  
 بغير طلاق حقيقة ثبتت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا جاء من امر من اهل البيت فذكر عليه السلام ان  
 راجع حقيقة بل انما صوته فواضحة وهي زوجة في الجنة حرمه غير واحد كما في ابن حجر وطلوع العائنة  
 بنت صبيان وهي التي كان يقال لها الام المصاليح ونحوه في حياته فيلزم ان ينزل في قبره بنسبته **واحيى**  
 مجوا بغير اصره ان البغض مكره والسبب الجالب للطلاق كما مر وكذا في قوله لا يبر عرفة ان المعنى  
 ان في الحلال الى اسم الطلاق فيبغض ابر عن بغير الله فيكون احراما للطلاق لا يفتقر من كرهه الله تعالى  
 وارجح وفريقه من وجه به كما اذا جسر ما بينه وبينه يسلم دينه معناه وصحته ان خيف وقوعه ان ظنا  
 بكيفية وفراهم ان كان في ميثاقها فاجبا على الاضرار واستحبابه ان كانت غير حينية ولم تتبعها نجسها واول  
 من طلق اسمها على علمه السلام ثم انما الناطق الى الطلاق التي ينقسم الى قسمين فقال **منه** **بدين** مبتدئا  
 وخبر ومثاله الطلقة الواحدة التي صادفها اخر التلاك وهي مكره وجوز ذلك الشرع منسبة ومن  
 حيث انها صادفها في اخر التلاك بانيته بغير نفي النفي عن شهاب غرضه ان طلاق الواحدة المصادفة واخر  
 التلاك فيكون سنية بانيته اذا قل له بها الا بغير زوج وكذا الطلاق بعوف وهو طلاق الخلع مع الشرع  
 المذكور في مذهبنا بدين واصل في الحنفية وهو بدين بكونه بطلقة الخلع بغير عوف او بطلقة التخليص على  
 ما يقتضيه كلام الناطق الذي في قوله منه ملك ومنه خلع في طلاق غير المرحون بها ولو في الحنفية على  
 مذهب ابي القاسم من بدين وقال الشهاب بل هو في الحنفية بدين كما تقدم الشرع في قوله وهو خلع النفي لانه  
 اطلاق في تلك الشروط مع بغير ميثاقها بغير ميثاقها وبغيرها **ومن رجع** طلقة بغير البناء في الشرع  
 المذكور لم تصادف التلاك **وما** موصوفة واقعة على الطلاق **من السنة** يتعلق بالاستفرا والمقرر **وهو**  
**برج** مبتدئا وخبر والجنة خبر الموصول ودخلت العادة في خبره لضمهم في الشرع الى الطلاق والنية استوفى الطلاق  
 السنة برجة وهو الواقع في حنفية مخرجها الى الاعلى في الشهاب او في حنفية ميثاقها او اخر من واخر  
 او اورد في العدة او في طلاق الخلع في حنفية على الرجعة والبرج في الحنفية مكره في غيره  
**خ** طلاق السنة واخره بغير طلاق بغير طلاق **والا** بغير طلاق **والا** بغير طلاق **والا** بغير طلاق  
 التلخيص

اول من طلق اسمها على  
 عليه السلام

التلخيص الطلاق على ضربين طلاق السنة وطلاق البرعة وتبين على ان القسم ثالث وهو ان يعرض عن  
 وصية جارية منهن ما لم يسمع من علي الوصية الزا واج الشريعة ايقاعه عليه والبرع فيبغض وهو  
 الواقع على غير الوجه المصروع والسنة والبرعة بجهل من امر به الى الوقت والعدو ثم قال واصل  
 من قتلوا في اوقاته في جوارحه لانها تملك الصغيرة والبرية سنة والحامل البين حملها فطلاق هو  
 لا بوجه سنة ولا برعة من حين الوقت ويوصف بذلك من حيث العدة هو بغير بعض وينقسم البرع الى  
 اخذ في بغير الشرع والبرع الى رجع وبيان ايضا كما قال **منه** **ملك** كانت طلاق طلقة مائة او ثلث  
 تملكين بجهل نفسه وهو طلاق الخلع بغير عوف كما بينا **ومن خلع** الى الطلاق بطلقة الخلع من غير  
 عوف لانه وان كان مخترا مع الملك في المعنى لا في الفعل واللفظ كما بينا من التلخيص واصل  
 بعوف في مذهبنا بدين ومنه **ود** **التلاك** في الجنة واخره **مطلقا** كان قبل البناء او بعد بطلقة الثاني  
 او البينة ولا يدخل فيه الواحدة المصادفة في اخر التلاك لانه تغزو جوارحه وانما سنية حيث نوزع  
 الشرع في ايضا كما مر وبهذا التفسير علم ان البرع اعم من السنة لا فيبغض لان منه ما اقتلت فيه بعض  
 الشرع والاختلاف منه وما لم يقتل فيه طلاق الملك او بطلقة الخلع من غير عوف مع الشرع فيجوز  
 نعم على كون الملك والخلع غير سنيين **ابن** سلمون والحنفية نوزادوا في الشرع السنة فون  
 غير ملك او فون بغير بطلقة الخلع لا في البرع في خلا السنة على ما يقتضيه قوله وذا التلاك مبتدئا  
 والخبر مذكور كما في تاملنا لحدول وهو مختار قوله في شرع السنة واخره **ومن رجع** غير مبتدئا ومذكور  
 ايضا في مد البرع رجع طلقة واخره في حنفية او في طلاق مكره في العدة **تبيين** فلولع الطلاق  
 بطلقة الخلع بدين ولو بدين عوف في غير التلاك كما بينا لان ما لا زو فون طلاقا جريان احكام الخلع فيه ومن  
 جعلتها سقوطا للنفقة ابداء العدة بالعرف في موجود وهو سقوط النفقة لا كذا طلاقها مع ان  
 خلع ولو لم يرض باسقاطها مع ان حق لها يتوقف على رضاها وهو مسئلة في ابر عاشر قلت راي  
 في اختصار مسائل القاضيه مير السادة الحسن ابن الفطاح ما نصه ويجوز الخلع عن بغير عوف ويجب ان  
 يكون بطلقة الخلع وطلب الزوجه ذلك وهو ان يقول فزالت عنت وقال ابو حنيفة والسابع لا يكون  
 خلع الا بعوف فاذا عرفت عن العوف وهو طلاق هو فون ما قوله وطلب الزوجه ذلك في مذهبنا فينتج الاستدلال  
 المذكور وتامل الطلاق الملك الذي في علمه ابن سلمون والناظر في انه مما في مذهبنا في مذهبنا في  
 فلا يكون الا بغير رضاها لان بدين يفسد صفها من النفقة في الملك هو الخلع بلا عوف يجب ان يكون  
 بطلقة الخلع لان يقال به او بطلقة مائة وكذا في طلاقها بطلقة البينة كما بينا من السابق في قوله  
 طلاقها طلقة واخره بانيته فانه يبيد عوف بطلقة الخلع وبطلقة مائة في العدة  
 تبيين بهذا الزوجته وان لم يكن هناك عوف والبينة توارك التلاك عن الا فون من كما في لاف بطلقة الخلع

في قوله الخلع عن بغير عوف

وان تكون العدة طلاقا  
 عند من عبد الله  
 واد على قوله يجب ان يكون  
 بطلقة الخلع



حقيقة الرجوع موضح

عن الناس اليوم انما واختر بائنة كماله وبغير النظر في النفقة والطلاق انما لا تسب له وان لم تكن  
 طائفة كماله على ذلك الطلاق فلهذا كانت لها الوجبة له في الطلاق كذا لا ولم يفرق ذلك ولم يفرق ذلك  
 احرى في البين في العبد ان يكون له البينة عن نفسه وبول على انه لا يعتبر به بول على ان المالك والخلق بغير  
 عوض من اجل انه نوى به البينة وهاهنا المالك لا امر احل ثوبها في مقابلته النفقة كما قيل في العلم  
**ويملك ما علم ضمير الزوج الرجعة** معقول به وتفرق بغيرها **الرجعي** يتعلق بقوله يملك الرجوع  
 كما في التنيكية موضح بغير الرضوخ غير موقوف بغيره فاجزا عن المالك للمر وانما للمعبر فان اخذ احد  
 هذه الشروط الثلاثة لم يكن صحيحا بل كماله لا يوافق في الرجوع بفسخ السن والبرج في كل حال  
**الرجعة فيما قبل انقضاء الامر المسمى** في بينة ثوبها وهو انقضاء العدة الا ان يملكها من الافراد او  
 السهو او الوضوح بالخير يتعلق بقوله يملك والمرعي صحة لا مردان رعت انقضاء عدها فلا يملك  
 اجتماعها ان مضى من المدة ما يكسبه ان تنقض في بيعة وصرف في انقضاء عده الا في الوضوح بلا  
 يجرى ما امكن ولا يجرى ما لم يكن من العمل من انما لا تنقض في اقل من ثلاثة كما في ثوبه فبغير الباع  
 اذ ليس ذلك في مثل هذا لان العبر وحجتها له والى العلم بان ملات واقتلع الزوج والورثة في انه  
 انقضاء عدها وعزمه فانما حلت في ذلك في التنييم الرابع الا في قول النافذ ومن مريض ومن من المرض البيت  
**وانا في التنييم انفسا** اسمها فيه خبرها وخبرها لا في افعال المعهود من الرجعة **للصرا** يتعلق بل  
 فيقول **والاذن** معطوف على الصرا **والولي** كذلك **بالتعلق** يتعلق بالانفسا في الخبر والمعنى ان الزوج  
 اذا رجع زوجته من الطلاق الوعي فانه لا يفتقر لصرا ولا اذنها ورضاها ولا العقر الولي لم عليها  
 بل يرفعها دون نفسه ومن ذلك والكن يستحب الاستعداد ولو ارتفعها على صرا وجهها الرجوع عليها به  
 كما في **رجع** في فصل الرجعة وفي المعيار من طلق زوجته رجعا لم تزوجها بصرا في العدة ان تزوج رجعة  
 ولا صرا لها الا الصرا الاول ويرجع عليها بالثلاثه كمن ان الرجعة فيج باصرا من بين القول والخطبة  
 واجعت او استنكت او فوهمه ولو بدون نية على المسحور او باليعمل كالولد والعلة والمباشر  
 وفوق ذلك بشرط قصر الارتفاع بذلك **رجع** من نكح بقول مع نية خراجته استنكت او نية على  
 الاظهر لا يقول فتمت بائنة ولا يعقد وخطها كوطر ولا صرا وان استنكر وانقضت لحفظها طلاقه على  
 الاصح وهو قوله وان استنكر على وطرها برون قصر الارتفاع به حتى انقضت عدها وحفظها طلاقا واخره ان  
 يلحق طلاقه على الاصح مراعات لقول ابن وهب والليث وانما حقيقة بئنة ومعتة بالولد وبدون نية لان  
 الحكم بالطلاق لا يصح ان لم يرد به الرجعة واذ قلنا يلحق الطلاق واستنكر على ذلك حتى كمل كذا لا يملك  
 الا بعد زوج بان استنكر على وجهها بعد المالك من غير عقر او بغير نيل زوج فينقض عليه الصرا  
 بنقض الولد حيث لم تقع هي بالحيمة او علمت واكرهها والا بهي زانية كما يعبر في قول في الطلاق  
 خوطه

خوطه بغير عزم ولم يعلم وقوله في الصرا في الزنى به او بغير العلم او بالعلمية وامر موضح وحول الدور  
 به من الولد الواقع بعد المالك فيقول نفقة تفصيل في اول فصل من النكاح **تبيح** الا لا يتبرع على الاصح من  
 عزم واعتبار وطيه برون نية ان لم مراجهتها بالقول فيما قبل من العدة الا ان يملكها الا بعد انفسا من  
 الملاء العاشر في ثوب كماله لا يراجعه بعد العدة الا بعد انفسا من العدة الا ان يملكها الا بعد انفسا من  
 خلافه لا يملكها بتباعد نفقة عده الطلاق الاول وهو قول ابن ابي نجر مجاير اجعه طلاقا بعد الاستبراء المز  
 كور فان راجعهها ونهى بها قبل الاستبراء على الاصح ومقابلته في صحتها عليه طلاقا من مذهب حرم  
 رجعها كماله في الفلسفة ونسب عده التناهي بناء على ان العلة انقضاء الانفسا وهو منتقد هاهنا لان  
 الملاء ما هو بخلاف المستبراة من زنى غير فلا راجح التناهي في المعيار وعلى الخلاف بين الاصح والراجح  
 زبور اذ اجله مستفيض ما بين زبور لا يلزم من الطلاق الاول وابو عمار بلزمه ما بعده ايضا ولو المالك  
 عدل واما اذا قامت البينة بالمالك فلا يسير له اليه حتى تنكح زوجها بغيره في المثال او من حال الخلا ويملك  
 على الطلاق بغير خطه **فان** كماله قوله بغير خطه اي بان البينة انما يملكها اليه عن انظار وهو اذا  
 انكر المالك وانكرته النية ذلك على كونه حتى في قوله وطيه طاهر بدون نية الرجعة هاهنا فيملا  
 بغيره واما ان كان في ايملا سكرته به البينة ولم يبق مستنكر عليه بعد المالك فلم يضره ووبين  
 المستنكت وغيره يكون كل من حاله خلاف وفي بعضه بقاء وادبر من زنى ما فيه ومصلحة التنييم في  
 المستنكر من غير استنساخ تصور هذا لانها من الفراض متى نفقت العدة ومدا ريت من ثوبه عند  
 العطل وان رجع ابن الحاج لائل لم يتيين له وقال ايضا في بعضه بقاء وفي هذه المسئلة يعني مسئلة  
 الاستنسال فخر السؤل عنده وباعذ لك فيجوز على تحليل المسئلة فلا كذا الموكب عليه في كل  
 هذا ان تستنكر او لا بد بغيره احد اذ بدعت فستلزم المسئلة والعاقبة **المسئلة** من هذا المقوم  
 عادته كثيرة الحمد بالطلاق ولم اقامت المرأة بالطلاق فلا العاقبة كذا والزوجة وانما ذلك اقل  
 اجراء الله على لسانه من غير قصر للطلاق ولا بدون في عزم اذ في الطلاق الموقوف لصراحة اللعنة  
 اذ ادل بسطه على عزمه ارادته كان تكون موقوفة وتقول له اطلقني فيقول انت طالق وحك لزمه  
 الطلاق ويلزمه المالك **للنكاح** في عزمه طلاقه الا بعد زوج فان ذكر في العدة انه انما خلفها واحتره او  
 التنييم صرح وان يزوج ونزوجه بعد زوج ثم طلقها واحتره لم تحل له ايضا الا بعد زوج وهذا هو  
 بعد طرية زوج الا ان ثبت طلاقها وهذه هي المسئلة المسئلة بالزوايا بئنة فانه لا يراجح حواكم  
 وهذا كله تعلم بطلان ما يفعله الهامة وبعض الطائفة بان من ثوبه الطلاق او الخلع المحرم او صرح على  
 لسانه لا يلزمه نكاح اذ اذا طلقه ولم يقبل احد من يقر به انه لا يصح في الصريح ولا في التسمية الطلاق  
 فهو المحرم والبعير وفوهه بل صرح العفا في من كان دابة الايمان اللازمة وتبينتها مستنكت

من عادات طلبة العلم  
 بالطلاق فلا يسوي



مروحة في الغرة ولم ينو  
بوحس رجمة

امراتہ حفز و جہا  
بذلک لایک پیٹھا

اللا ان ينموي

الا ان ينوي الشك في القسمة من نوى الشك بقوله انت طالع بقوله ثم لم يرد الشك وهو معنى قول الشيخ  
 ومسلم يثبت عن الصوفية فيمن نوى بقوله راجعة في التثنية بما فيها ذكر ضم وانظر ابن سلون وادامه  
 اذا قصر ايقاع الخلع مع غير عوض كان خلعاً عن مالك لانه طالع فصار ان يكون خلعاً بطلان  
 على ما افترقه قالوا مع العوض قال الشيخ يكون رجعية قلت لانه ان اراد ان يخرج الرجوع عن  
 حقيقته الشرعية بغير العوض فهو كاشترط ان يفي الرجعة والفراق عدم الرجوع في الوضعية بما  
 يسقط قصر رجعته عن الشك والخلع في مع قصر الميمنة بذلك او لا قصر طالع الطاهر ان اراد  
 التنازع بالملك ما يشهد بالاعادة الاثنية في النقل لا خصوص لفظ التخليط ويكفي حتى من طلع  
 واحل على مذهب المردنة او خلعوا على اذ الكل فيه الا افعال الثلاثة الاثنية خلعاً ارجح  
 الخمس فقال ابن سلون واما الطلا والمملكة على غير ذلك بعذر البناء فيثبت فيه عز طلع بلان  
 زوجة بلانة بغير البناء بها طلقة واحدة ملكها امرها بجهاد ونهوا لشهر بذلك في نزع قال  
 وهذا الطلاق مكره لانه على خلاف السنة واختلف فيه على ثلاثة افعال قيل طلقة رجعية كبر قال  
 انت طالع واحدة راجعة في عتق مبيها وهو فواصل وانكسبه وقبل الهدن تكون البتة كبر قال  
 انت طالع واحدة بلاينة فانها الطلاق وهو قول ابن اما جثمون وابن حبيب وقيل انها طلقة  
 واحدة بلاينة قاله ابن القاسم وحذاء الفاضل عن الثوري العضاة وطلح ابن علقم رحمه الله يفتي  
 بانه من بارى عاقبة طهارة المباداة في طلقتها بغير ذلك في العدة ان الطلاق يتم نزد عليه السلام  
 ومراعات لم يبرأ طلقة رجعية وقال الصحيح في نهائية وابن هارون في اختصاره واللفظ  
 الاول ما نهم وبجره المرحلون بطلان امراته طلقة مباداة او طلع او طلح دون اخذ او اسفل  
 لم فوعها خلاف السنة فان فعل مبيها كالثلاثة افعال فذكر في الاقوال التي تفرقت عن ابن سلون  
 بعينها وكذا نقلها عن قول في الخلع وباتت ولو بلا عوض نص عليه في وكذا ذكرها الفقه  
 شيخنا جرح الرسالة في طلاق الخلع بغير عوض وزاد عقبها ما نهم قال ابن عمر السلام ولا قرب  
 المحقق الاول والزوج البيهقوتة في بغير لانه لا موجب للميمنة الا العوض في الشك او كونه فيك  
 البناء والعرف انتفاء كل واحد من هذا الشك والى بلير عوض في الجميع لان مقادها واحداً بذكر  
 فوازل الطلاق من المعيار عن ابن رسل وغيره انه اذا قال انت طالع ونوى به التخليط فهو على ما  
 نوى وعليه فكل طلاق نوى به الميمنة فهو على ما نواه كان بلفظ التوطيل او غيره وغيره في الاقوال  
 والافعال الشك المملكة هو طلاق الخلع بغير عوض قاله تاج الدين الحلي ايضا وزاد وانه لا يستطون  
 بلفظ الخلع بل يبرأ به وما في معناه من نوى التخليط او البيهقوتة قال في السامع ولو قال انت طلاق طلقت  
 بلاينة على الراجح وكذا الشك كذا هو ولم يرد ابن سلون طلاق الخلع بغير عوض اطلاقاً يقتصر على المملكة



ان فدا القتل والى ولا رجعة  
له عني فله الرجعة

[illegible]







فلفها واهوة عادت في النكاح الثمان على طلقين وان كان طلقها الثمين عادت اليه على طلقه حتى انتم  
 ان طلقها واهوة لم تزل لا بعد زوج وهو مذهب عمر وعليه واجهت في ريب كعب والاوزاج وابن  
 ابن ابي ليلى وابن ابي ذيب والشعرية ومالك والشافعية واجهت في ريب كعب وعليه الحسن صاحب ابي حنيفة  
 بعوان كان على الجاهل وذهب ابو حنيفة وامويون في صاحب الدين الزوج الثالثة ان احادها في نكاحهم طلاق  
 طلاق الزوج الاول فزوجهم اليه بعينه جارية وبه قال من الهامة ابراهيم واسد وعمر **قصر**  
 ذكر احكام الخلع وهو الطلاق بعوض ولو من غير الزوجية او بلفظ الخلع على ما لم يزل منه وهذا هو  
 العوض لا يحتاج لحيارة **والخلع** متبرع بالغير **والاقتراء** متبرع بالمال والعدا عيوب المتبرك سوال  
 مقرر ان اريدت معرفة هذا الاقتراء **بالاقتناء** خبير ايد بالزنا نكاحا ومن الهامة **والخلع** متبر  
**بالاقتناء** خبير **والاقتناء** يتعلق به ايد بالمال لم يصرافها من كماله او مال او ما يقتضيه عنه  
 ويطلقها **او عمل** معطوف على الاقتناء ايد بالمال لم يصرافها من كماله وهو يقتضي الوافين لها  
 عليه **او عترة** معطوف ايضا ايد بالمال في عترة وهو ثراء المستثنى عنه يعبر المولى بقوله ونكاح  
 عزتها منه بان يما العترة على ان عليها اجرة وضاع قبل المولى او على ان عليها نفقة مكر  
 زانية على مكر الرضاع او على اسقاط حقها عنها عن الولد او على نفقة فعلها على بنين وغيره  
 او على زير من كمالها ايد ابراهيم وفيها ما الخلع وما المبادات وما العترة فقال مالك  
 المبادات التي قبلت زوجه قبل البناء وتقول خذوا لي كذا وتزني والتمتع التي تفتلح من  
 كل الزنا لها والمقترنة التي تعلق بعن الزنا لها وكذا سواء ثم قال فان ابو عمر الخلع والصلح  
 والعترة سواء وعلى السماع فتلقا لمعان فتلقا هو وحده النكاح المبادات مع انها في العترة  
 ونه مع الخلع والعترة نفس واحد كما ترى **قصر** **قصر** الاول اذا خالفها على رضاء الولد  
 في المولى في منعها من الزوج كالتحريم ان كان بشر وكذا رابعها ان كان بشر بالصب لابن رسر  
 من قولها ذلك في الضمير المستلزم والفرق بين ابن نافع مع رواية عمر وسامع عيسى  
 قال ابراهيم وتصرير بالمنع يقتضي انه الراجح وهو طلاق البساطة في باب الاجارة في  
 اختيار الغير فلا اذا خالف المرأة زوجها على ان تزولم الولد حولى ليس لها ان تزولم بها  
 فلتنكح والمنع انما هو لا جلا للوطء عاذا امر من الزوج الوطء فلا ادري بمنع لما اذا ينقل  
 بعضهم واقتصر عليهم في الطلاق ايضا فقال مالك اذا احتج الام على رضاء ولها الضمير في  
 الجعل والاجارة منها انما هي مبنية من التزوج حتى تنكح مكر الرضا عنه قال ابن رسر في كتاب  
 التخليك من شرح العتية وهو قول في جارية والبرز في نوازله فلا يلا هو جارية على ما  
 الرضا عنه من المرونة وذكر ابن نافع ان ينجح ابي له وعمل على فتواه وكذا في التزانية في  
 كون الفاض

العوض في الخلع لا يحتاج  
 لحيارة

كون الفاض

كون الفاض لم يطلع على ذلك الا بعد التزوج فمنعه من الوطء حتى مات الصبي عن قريب ودرج عليه  
 نكاحه العلل الملقوق حيث قال ومن يارضا على الصبي اقلقت من النكاح بالافضاء صنعت وانتصر  
 في معين الحكم على ذلك ايضا وكذا في المتبليكة واقتضاها فلا لا تمنع المرأة المستتر على رضاء  
 ولها عا من النكاح فيمن لما تجاف من حصاد اللين لما في قول ابن سلون بعد ان عزى فامر ليل  
 المرونة من نكاح والمعروف من قول مالك في المسكرية انها تزوج وان سكر عليها في عقر الخلع الا  
 تزوج مكر الرضا عنه قال في التزانية عقبه من نكاحه وكلام ابن سلون ترجيح القول بانها لا يلزم  
 وهو خلاف ما يفتيهم كلام ابن رسر فيما لم يفتي من هذا رجحان كل من القولين لا يلزم  
 كلام ابن رسر في الاول اقوى ولذا استظهره ابن رسل في شرحه ايضا ولا يقال القول الاول وانما هو يخرج  
 فيه جزئية من تزوج موان فقال في جعل ازالة النجاسة المقترنة في نكاحه على ما هو المصنوع في هذا  
 على المخرج ولا تافول الحكم القاي من المرونة ينزل في السيوخ منزلة نصها في المان لون الطلاق  
 وكذا هو من نكاحها ايضا فيعبر بكونه كلام غير ما حيا ذلك منصوص عليه حتى في رسر قوله  
 في النكاح وكذا هو من نكاح الرضا عنه وذكر نوازله الخلع من المعيار من ابراهيمية الوتر في ما يعبر  
 ضعف ذلك التزاج ورجح موان تزوجها في مكر الرضا عنه كما ضعف ايضا ما يلا عن الاستفتاء وانظر  
 ان شئت وفزير بدان الضرر من نكاحها كمالا رتبة في كلام المتبليكة لانه تعليل بالحقنة وكما هو  
 مستأهل بالعادة وكون الغيلة لا تضر على ما ورد منه عليه الصلاة والسلام لا يدل على جواز النكاح  
 في مسكنها كما قيل ان مسكنها ايها معا وقت ومعلوم ما فيها من التزاج وايضا بان تزو  
 جها بمنعها من الاستقلال بالامر الرضا عنه كما يلا وما ورد عنه عليه الصلاة والسلام انما هو امر عام  
 وهو كمال الموضع والاعمال دليل فيه على خوم معين ولذا قالوا في الضمير المستأجل جوجها من  
 ولها حيث رضى بها جازتها لنفسها كما قيل في التزانية وما ذكره ابن رسر من الاتفاق على ان  
 لا يلزم ممان ترك النكاح فيما بعد المولى في ذلك لما ذكره ابن سلون عن قتادة الاستفتاء من ان الام اذا  
 التزمت حفنة بنكاحها وتزوجت بسن النكاح حتى تنكح امر الطلاق الحفنة قال بعضهم يروى في البناء  
 ثم قال في الاستفتاء ان ما قاله ابن رسر وان لم يشرعها عليه فهو الحكم هو تمام ذلك مع ان الحكم  
 نجس اقتصر على الحفنة ان المرأة اذا تزوجت استقلت بما من الزوج بتسقط حفنة ليل وهذا  
 فنزط على الولد والزوج حفنة تنكحها بنفسها وعلى ذلك ارسال العترة سارير وهو حق على بعض  
 المرأة فليبين لها ان تنكح نفسها بغيرها وضع عقر الخلع عليه فيكون هذا الرجح من جهة النكاح وقال  
 البرز في التزانية الاقوال ما نكحها ونكحها ما يعطونه اليوم انما تتكلم به ايد الولد عازية طالت او تزوجت  
 وان بدلت الا زواج او ملكا في ذلك ما يبرع منها هل يبرع بها ام لا وهي عترة تجر على هذا ان من من الولد لا



يتمتع على صري في القول الاول وعلى الثاني يكون اصرى في جواز نزول وجهها المسمى بها بلغة الاقطار  
وهذا ابو يبرما في كتاب الاستفتاء من البيع لان الحق في ذلك للولول كما في قول الاول من ذلك الاقوال والاشكال  
الا انه يقال عمل البيع قبل النساء على القول به اذ لم يترأضيا على ما في قول الرخول في انقضاء مدة الحضانة وقال  
العضداني في ونايف ما فهم وبعضهم يشترط عليها ونشترط عليه الا يترأضيا للولول منها نزول او تايقت  
او كماله او ما جاز هو وافاقه قال بان سقط ذلك الشرط من عقد الخلع وتزوجت سقطت حضنتها وكذا  
ان كماله او ما جاز هو لم يكن بصير فلم على خلاف ما تقتضيه الصلاة في بيعه دليل لرجاء اعلان  
الشرط المذكور بل وصح يلزم منه في الاثر اذ في النوع الخامس في الثالث فانظره **السادس** اذا خالف العنة  
على ان عليها نفقة البنات وان الامر في تزويجهن يكون العاقل علبهن غير ما جاز ذلك وهو لو علم لها  
لانها وكالاته لها قال ج في التز امانة لا يسيل له لعزلها فقله ابن رمال هذا **الرابع** اذا خالفها  
بنفقة الولول عازية كانت او ضر وجنة وقلنا لا يترأضيا متصلا ان تزوجت على ما هو في بيعها قبل الزوج الثاني  
لها بنفقة الولول ولو عاقل لا يسيل الرجوع الزوجية على ولها ان كان له مال مما انفع عليه المتصل المذكور  
كما هو واضح وانما يفي الكلام اذ لم يتم قبل بنفقة الولول وكانت تافض بنفقة من ابيهم في السر والعلانية  
مسئلة وهي امارة لها اولاد تافض بنفقتهم من ابيهم وتزوجت وكما وشركة عليه بنفقة الاولاد اجلا  
معلوما او تطوع به بعد العفر من الزوجية واداد الرجوع بذلك على ابيهم بوفقة القيد ان كان ذلك  
مكتوبا من جوفها يجب لها الرجوع متى شاءت واسقاط لزومها لهما ان ترجع بنفقتهم على  
ابيهم فان كان ذلك للولول فلا يترأضيا رجوع على ابيهم بشفعة وهو جاز على الاصول وانه يترأضيا  
ولها للولول بنفقتها على نفسها لا على ابيهم ولا اولادها ووجب الامم باذ النفقة على الولول رجعت  
به على ابيهم بنفقتهم اول التز امانة ما يستفيرانه يجب جعل الزوج الثالث ذلك حر منه لئلا يخل  
الرجوع على ابيهم او عليه يجب كان له مال وقت قبل التز او استعمل وقت فيما لها كما استفيرانه  
ايضا انه اذا تم الزوج بنفقة الولول في العفر لمرة معلومة بان المكاح صحيح وهو الزوجه ابن رمال  
في الاثر اذ في العمل المذكور الخامس اذ قلنا هذا الزوج في مدة الرضا او مدة الحضانة فلا اشكال  
ان حضنتها تسقط بالتز ويجوز يلزمها ان ترجع اجرة الحضانة لمرات تغفلت اليه على ما به العمل من  
وجوب الاجارة للحاضنة اذ على ذلك وقع ارسال العلقة كما يفيده الوان فيس في نواز الخلع من العيار  
الشأن من ذكر ابيها في المعيار في العمل المذكور عن ابن رمال ان نفقة الولول التي وقف الخلع عليها تسقط  
في المال من ارض او هبة وموهبا وذكرا بغير متصلا به عن ابن رمال ان ولها الخلع التي تمكنت بنفقة  
اذ انقطع صفة جاز امرته تنسحب بهذا الام على نفقتها ولا توفى لابن اذ ليس للصبي كسب مادام في  
الحضانة فالواو هو الراجح وهذا الجمال الطوع بان من طلع به التز امانة بنفقة صغير مكات الزوج التز نفقة

ابيه

ابيه مزة الزوجية فاما يلزمه الانفاق مادام صغير الا يفر على الشب كماله ابن سلون والتزاما  
ح الاثر يستلزمه البساطة في ونايف جازية بالتز النفقة مزة الزوجية فيسقط بغيره الولول على  
الخباب اجيب بانهم لا يحلوا ان يسب التز امانة اسقاط نفقتهم عن الامم بغير رضع على الصبي التقيت  
العلمة كما قلنا في ذلك في الخلع بنفقة الولول قاله ابو العباس الملقب **السابع** قال في التقيت  
اذ خالفها على ان انقلب به بسطه وبعضهم يحمل فقال ان التز امانة النفقة **الثامن** بان خالفه  
على اسقاط نفقة حملها او ولها ما جاز في الزوج يوم بالانفاق عليها وتبعها ان يسقط  
كما في التز امانة وهو المستحور وبه العمل بان كانت المستحرة انفقها لا تترأضيا بنفقة عجز ولا عرسا  
فلما تنفع في عواها العجز والشب الا ان شهورا بنفقاتها كماله المعيار والالتزام ان ايضا لا في  
فيكون في التز امانة كما ان المارة فيجوز له ان يبيع بعد هذا السكاهان ولو كان امانا كانت  
معلومة بالاعمال والعرف يجب يشترط ذلك على ما يجرى بها ويطلب على الفرض من شهورته من  
الوجوه فقلت وهذا التفسير طرد في كل من يرب اشهره بالزوج اشهره اليه يقول نايف العمل المسمى  
في قول في المال ان ادعاءه بانته وعزم ما تنفعه بغيره يشترط على ما ذكره في الشرح عن ابن  
نابج انما تنفع بشفعة بالعمد وان كان مجهول الحال او معلوما بالغير لان الشهاداة بالولول يترأضيا  
ضرته معلوم الما قال وبه العمل في بعضه يعني على تفسير ج وان كان تفسيره الخلع يعني **الثامن**  
ذكر في التز امانة والمعيار عن ابن رمال في الحاجة ان المرأة اذا خالفته زوجها على تسليم صرا  
فها وعلى انها ان تزوجت قبل انقضاء عام من تاريخ الخلع فعليه ما تارة فقال بانته اذا تزوجت  
فقبل العاقل الثاني عليها ان يشترط بالكل والخلع جاز في كل حال انما اذا خالفته على  
انها ان ردت زوجها الاول فقال ج ما لا يرب شر و ابن الحاج جاز على المشهور وما لا يرب الغاية مقابل  
له فقلت ويرى كثير من الفقهاء انما يرب على ما حكاه عنهم ابو العباس الملقب بشفعة جاز  
الاولى بضرته ما اذا باع على ابيهم من ارض غلام المانية فبانه بمنزلة ما اذا باع على ابن ابيهم  
من زينة فاما ما يبيع صحيح قال الشيخ ج انما يرب القياس لو جاز البيع على شركه ابيهم وكان وان  
باع منه زاد في التز امانة بل القياس تمام ان المعلق على شركه جاز في شرايع بشفعة شركه بخلاف  
المعلق على ما سمي في كل المعلق عليه فالظاهر ما في قوله من دون ما كسب فبانه لم يرب  
اعلم العاقل لو خالفها على اسقاط حضنتها بقرانت الجدة وادان ان الولول فقال ما لا يرب  
قال لاب معسر الجليس الجدة ان تافضه وان كان موصرا كان الجدة اخره وتافضه من الاب اجرة  
رفاعه على معنى ما في المرونة في من يرب شر وهو قول في المسئلة والثالث انه لا طاع لغير المسئلة  
وهو المصنوع في المرونة قال ج في وهو المصنوع ونقل كلامه فانظره فيما ذكره عن بعض

اشترط عليها في غير الخلع  
الاثر زوج قبل العاقل







المولى عاكر العالم بيقينه او ما تباين ذلك جائز ان يقال من باب الفاس وغيره ويرفع الخلاف في القضية  
فالمع في النهاية قال وهو مثل من يدعى ارا على ان يتبع المستعمل مرة معلومة مع جازية او اجازية البيع  
بصورة الخلع اجوز في قسم اذا ما ذلوله وضوحه في هذه الاجزاء منه لانه في المدة مساهمة متى يقع  
الاجل وان مدت هي اقرب من ما لها بيقينه في المدة المستطرفة من غير ان يقال ان المدة هي حل بموتها ولا  
يقرب في الانقضاء لانه يجوز فيها على كل حال ولو ما ذلوله وضوحه في هذه الاجزاء منه لانه في المدة مساهمة متى يقع  
ان الذي يقتضيه الترتيب الحقيقي فيكون في المدة المستطرفة على قوله وليس كذلك في بيع يقول وان تضمنت  
افشاء البتة في بيع يقول ومن يخلو زوجة البتة اجازي اذا قل مع على قوله في الخلع بالانقضاء  
ولعلنا في المبيعة فزوج واخي والله اعلم **تنبيه** هان الاول اذا خلع امرأته على ان سلت له ولها  
منه وانها ان ارادت اخذت بغيرها ذلك الا ان تغرم عن الاب مؤتمه فان ذلك خلع جائز خلافه على  
فول ابن الفاس قوله في المبيعية **المسألة** في التزائم ان ما يلزم في قولنا في الزوجية وتز  
تجمع في البتة في حق هذه الصورة المذكورة في التيسير عند المبيعية دون التي في الخلع التي هي قوله  
وجاز قوله لا واصل في بيان النفقة لا تسقط عنها بدفعها **والاب** خبر عن قوله **الزوج** وقوله **من الصداق**  
يتعلق بالترك او وضعه بالرفع على الترتيب **المسألة** في بيعه في وضعه **الطلاق** يتعلق بالمعطوف  
المذكور ومعنى السكوت الاول انه يجوز في نطاق التسمية لاد دون غيره من الاول لانه ان يترك بعد العفو فيسلك  
النساء عن الزوج شيئا من صداق البتة الزنا لم يبرئها اذا كان ذلك سدادا او نظرا فله ابن الفاس وقال  
ما لك لاد ان يزوج البكر باقل من صداق البكر على النظر والجلد من الصداق بعد العفو لا على الطلاق وهو  
معنى السكوت الثاني يجوز لاد ايضا دون غيره ان يزوج عن الزوج بعد العفو جميع النساء على الطلاق او بعد  
وفوع الطلاق قبل النساء كان ذلك في الاول لقوله تعالى **ان** ان يعقوب اية المالكيات الامور نفسها او يعقوب  
الزبير عتقه الخناج وهو لاد عن ماله واما السكوت فله ان يزوج من امة خلع قبل الرضول وبغيره وقبل  
الطلاق وبغيره فله في الخناج قوله في الطلاق اية في ساد الطلاق اعم من ان يكون على الطلاق او بغيره وهذا  
اولى من جعله بمعنى على او بغيره الى المستلزم **المسألة** في حاز عتق اية البكر عن نكاح الصداق قبل الرضول  
وبعد الطلاق اية الفاس وفيه لمصلحة وهو ما يلي في حاز عتق اية البكر عن نكاح الصداق قبل الرضول  
التعويضي فيانه يجوز في الخناج قبله وبغيره ولو وصي فله كما اجاز في بيعه قوله والرضي برونه للمشرقة والاب  
ولو بعد الرضول ولو وصي فله المصلحة في قوله **الزوج** من الصداق كان نظرا او لا وليس كذلك  
وانتم في قوله **الزوج** من الصداق من المشرقة فاجازها التي تنظر لنفسها وبمعهوم البكر ان  
اليجب ليس له ذلك في بيعها وهو كذلك في بيعها في الخناج او اشعر قوله البكر ايضا انه ان دخل  
بها لم يكن له ترك شي من صداقها وهو كذلك في الخناج والزوج في قوله **الزوج** واشعر قوله **الزوج** ان ذلك  
بعد العفو

بغير العفو كما في رواية في بيعها ان يزوجها البكر باقل من صداق طلاقا على وجه النظر  
لاخرى وهو كذلك في المرونة عن ماله وانظر ما تقدم في باب الصلح عن قوله **والزوج** وحدها فتشبه بالجلد  
في التزائم في كلامه في حازها هو خناج اذا تحققت المصلحة وهو قوله في المرونة وقدرها من الخناج  
ايضا قال ابن عمر السلام وهو الصحيح اما قال ابن بكيم من ان الخلاف انه هو اذا جعلت المصلحة اما اذا  
تحققت يتبع ماله من ابن الفاس على الجواز وان نفق عزم وجودها فينتقل ايضا على عدم الجواز  
وانما يقتضيان عن المجهل بطلان قول ماله بعد الجواز ان الاصل في السفاط لا عزم المصلحة وقوله  
ابن الفاس جواز ان افعال الادب محوثة على المصلحة من ذلك لا يقول عليه بل مع الجهل فينتقل  
على منع السفاط كما يفهم قوله بعد الخناج لانه يغير بمعصومه انه لا يجوز فله ان المصلحة او الاستئثار  
منه صورة المصلحة من ابن الفاس اجاز طلاق المصلحة اذا اخلت اما شصرو للمصلحة وغير المصلحة لا تنص  
مصلحة لعدم وجودها في الناطق اعني في الشئ الاول الثاني بالاولى يستفاد منه انه الرابع واما  
المسألة الثانية فلا خلاف بين **المسألة** الاولى بانني تاملت في بيع ماله يعلم من الناس  
اليوم من تزوج ابكارا نكاحا او ابكارا من صياح في باقر من صداق البكر لانه في المرونة انما اجاز  
تزوج الاب باقر من صداق البكر ان كان نظرا فان لم يكن نظرا فيمنع الناس اليوم بغيره لاد الهرايد  
ويحكونه الهرايد ليزوجه بغيره باقر من صداق البكر من غير نظرها والمصلحة وذلك من غير عيب على  
في التعديل اليه وحسم ماله فان لم يخلع عليه فله زوجة ان تزوج على زوجها انما هو صداق طلاقا  
بعد الرضول ونكاح الزوج في اتمامه فله او يعاين والى عليه وهذا ان لم يكن له تلك الهرايد والاب  
من الصداق فيزوج بها الزوج على الاب كما امر وتسمى تلك الهرايد المستطرفة عن العاقبة بالصالحة في الخلع  
**المسألة** قال البرز في الخراسان **المسألة** في الخناج اذا قال الزوج لاد امة في بيتها فاعلم في حازها ولا  
يتبع الزوج بصداق ان لم يكن مفعول في لاد ان فبعضه وهذا قبل النساء **المسألة** في الخناج ولو كان بعد النساء في  
اقالة في العتق ويلزمه الطلاق البرز في قوله **الزوج** انما هو المرونة لزوم الطلاق على النساء وبغيره من قوله  
لها وهبت ورددت لاهلها وتفرق لاد عاقبها قول انه يبيع بغيرها **المسألة** في بيعه  
قوله في الخناج انه لا يجوز له ذلك في مودته وجهها قبل النساء وهو ذلك نعم عليه المازون في قوله **الزوج**  
نكاح الاب بالبرز في قوله **الزوج** في الرجم على الزوج او عليه لاد بكونه عليه حاضرا وهو غير عيب  
في ان صالح لاد عن بعض الصداق لعدم برونه واحتيل له لعل ففصله معنى في قوله **الزوج** وان  
تعمل في علمه في مسألة العفو بعد الرضول على الخناج اذا بيعها ابتداء في التحمل بالبرز كما تقدم في فصل النظر  
في باب الصلح والامع في مسألة المرونة ابتداء في بيعها العمل المذكور في بيعها ابتداء في بيعها  
بعد هذا ان الاب باسقاطه عن الزوج وقت قد نزلت على ابيه حتى اعز كان مفعول في بيعها عليه فانه والله











الماتضاء

[illegible]







وكان هذا تعبير الثالث فالأمر انما يقضي لزوم الحلاك فيعلم عدم نصير بقية ارادته اقل حجب في غير العلم  
بالاطلاق المملوك اما حجب جري به وانها قبيح بغير عوف علم ما عليه الناس لان ما اذا انوت بتجديد سبيلك  
او ببيتك كذا او المملوك المملوك فيقبل قوله في ان الناس اليوم يقصرون البيوت برون  
الحلاك كما في هذا عن قول الناظم في المملوك كذا في قوله انما كذا في طائفة بيوت فيلزم من واحدة  
على الجمع في ما نصم ان مطلق كذا في الجمع بقوله هو كذا في هذا ما عليه صار حكم المرحول بهما وغير  
هذا سواء بهما كان اشيا خفا او اشيا خفا فيقولون فترى ان بشير علم هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الامام ما لا يلزم في المملوك في المرحول بهما لان لا يبين في زمن الطلاق المملوك في البين برون خلع ولاحق والاك  
وما حجب كذا الناس اليوم يستعملون البيوت فيغير ذلك وهو الطلاق المملوك فيخير المرحول بهما وغيره  
التصوية سواء كان معناه في المعيار عن ابن عباس في الخبر في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ذلك بالاشتراك في كذا من عن ابن عباس في الخبر في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
مطلقا وما ذلك الا لافاد الوعد من العرف وادعى الناس اليوم عن قصر المملوك الثاني في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
عن قولنا وموقع الطلاق في رتبة في ان العامة اليوم لا يعرفون الطلاق الرجعي وعلية ما اذا افاد العامة في  
معية انما كذا في قبيح من ذلك لان لا يقصر غير البيوت ولو سئل ذلك لما في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
في عليه وانما كذا في رتبة العرف واذ اختلفت في البيوت في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
واذا سألنا عن حقيقة الرجعي المخرجة في تفسير الطلاق ما في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
وعليه فيا يصرى العامة في اراقة الرجعي مع وجود العرف بقصر في مطلق الطلاق البيوت في اراقة الحمل  
على العرف والعادة واجب كذا في العامة كذا في انما كذا في هذا ما في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ان طلاق الخلع هو كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
لغيره وغيره وهذا امر معهود في هذا الباب وما في حاشية ابن رجا عن قوله في المملوك كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
في المخرج ايضا عن قول القائل في الخلع وناقولوا عوف في ما يقتضيه كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
عليه لان الكلام فيما اذا كان حل العامة لا يعرفون الا البين واذ كان في ذلك يعرف في حق هو قصر البيوت  
بمطلق الطلاق في يلزم وان لم ينو هذا لا تكون رجعية ولا بصري وادنى الرجعي وهو لا يعرفه كذا  
لو كان ان البيوت الواهية في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
على المصلحة او على ما يعلم من قصر الخلع وهو الاصح الا انه كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
على الصفة في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
في انما كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ابن عرفة في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان

الناس

الناس المسمى اجمع بقول ابن رجا وهو الاصح في كذا هو كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
بها ونوى في البيوت في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
مبطل على العرف في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ذلك من الخبايا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
العرف من الخصص في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
تاريخك او مرادك في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
هي عرفة في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
لزمه طائفة في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
وبهذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الثاني في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
لغيره في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
وهو اذ في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الحاكم في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
واحد في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ابن رجا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
مستحل علم الطلاق في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الناظم في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
ما يعرف مقامه في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الحاكم في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
وملك ليس له في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
الصريح في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
عن نقطة ابن العطار في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان  
جهل بان لا يعرف كذا في قوله في هذا المعنى فانظر في هذا المعنى فانما كان













او لا يلحق به العزل انه الملقب من غير نية الا ان الصريح لا يقتضي نية جهرا في ذلك فاجبه وما  
لذلك من ان يسمى اسمها ضمير يعود على المتبصر لا يتعلل بغير ليس الجبر وبالباء الزائدة الزهري يظن  
بضم الزاي والضمير الجبر وعاير على الطلاق وهو على نصب على المعجولة بملزم وضعه العامل تحري  
اليد باللاح والجمع ضمير المتبصر المكروه بفتح الراء يتعلل بملزم **والفعل يتعلل بملزم** وهو بمعنى على او مع  
**الفعل** معطوف عليه والمعنى ان الامام ما لم يصر ملزما بالطلاق للمكروه على فعل الطلاق  
او ان يقع اعم او على الاثر اية او على الفسخ به او على فعل ما يجب به لقوله صلى الله عليه وسلم في طلاق  
يحل من امتن الخطا والنسيان وما استخبرهوا عليه وقال فيه ايضا حسبا في الفراء والطلاق في الغلو  
والاغلو عنهما ذلك الاثر ان الاغلو هو الاطلاق من خلفت الباب فبان المكروه فصر عن الفعل واغلو  
عليه حتى جعله خلافا لمن قال ان الاغلو هو الغضب فبان لا يجب فانه ابن ركن وطلاق الغضب والمباح  
لان الاغلو هو من تفرق ذلك عن قوله وينبغي الواقع من سكران في الاثر كما قال في يكون مجنونا مولج  
من سكر او خمر او سجن او غير او صعب في مروة بطلا او فتلوه او لهالة وهذا من سكران في طلاق  
النكاح والبيع والافان في عدم لزوم الاثر او في النكاح انه لا يلزم ولو ترك التورية مع معرفتها بها  
والاخرى فبان لم يرهش عنها وهذا ظاهر الروايات كما في ابن شاذان فبان زوجه المذهب وقال النحوي  
للمكروه كما في التوراة فان طلق باللفظة دون النية يلزم من قول ان الصحيح من المذهب ان الطلاق بغيرها لا  
يلزم وان لم يرهش عنها فاصري المكروه وان نوى الطلاق وهو عالم بذاخر ان لم يعلم لفظا بغير نية  
لزمه لان النية لا تؤثر في الاثر وهو كايضا بالنيمة **المقالة الثالثة** ان يرهش عن النية اما  
لجهل بها او ما لان الزمان لم يمهله لشدة الاثر وبطلان المذهب عدم لزوم خال ولعل الخلاف بين  
العلماء يرجع الى هذه المقالة وهو جعل صاحب المتن تقييد فقال او اخر ولو يقتضيه خبر العبر وان  
في فعل الا ان تترك التورية مع معرفتها في ومراعاة بالتورية ان ياتى باللفظة عارضا عن نية الطلاق كما  
تفرع عن النحوي والحنابلة الى ان نوى معنى بغير الطلاق من وراءه مثلا ونحوه كما هو مفتضى التورية  
البيانية والتورية هنا حتم بالاموال والتورية في الاعمال والافان فبان لو فزع المكروه الاستئذان على المبدأ  
لغة لوجهي بالمراد **تنبيه** في قوله في الزخير النية لفظ مشترك بين الكلام النعسانو معناه ان يقول في  
نعسانو ان طلاقا كما يقول بلسانه وهو مرادهم بالنية هنا هو بين الفصحة هو المراد في العبادات وليس  
مرادها هنا الاجماع على احد عزه على طلاقا امراته ونوى ذلك انما اطلق عليه والزمعنا عليه من  
حريكة النعسانو لو ارد في قوله عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تجا وزعن امنه ما صدرت به انفسها ولم  
تعمل به او تتكلم انما هو ما عبر عليها من غير عزه واما المعزوم على النية والشروط الاعتقادات في النية  
وغيره وما يلزم من الاخبار ان يعتبر اجبا على قوله تعالى وان تبسروا ما في انفسكم او تنموا بما سمعتم به لم  
وهذا هو

النية لفظ مشترك  
بين الكلام النعسانو

النية على سبيل ما في الرواية

وهذا هو خبر في الجمع بين النية والحريكة وهو مراد النية في الكلام والنعسانو الزهري هو الخبر المطلق  
وهو ان يجر ذلك على قبله كما في علم لسانه من خبر لفظيه والحريكة في خبر الفصحة من غير ان يجر ذلك  
على قبله وما اطل القوي على ما ذكره ان في النعسانو وقع الطلاق ونحوه بغيره من غير نية وفي  
خبر الفصحة نوى ان يفعل من ايقاع بغيره بطلا لسانه والافان فبان نية الا ان في الاول صاحبها  
ايقاع في القلب دون الثناء وما ذكره من لزوم بالنعسانو هو ما هو في مشهوره وفي القول الا يقول  
بعدم لزوم وشهره خبر واحد واستظهره ابن عبد السلام فابا انما يقتضي بالنية في النكاح  
المتعلقة بالقلب لا فيما كان بين الادبيين كطلاق ونحوه فيما مل هذا الخلاف مع الاجماع في الرواية  
التي اتي في ان الفرائض يعرف ما من النية في المذهب لها معنيان احدهما الكلام النعسانو وهو  
المراد بقوله في الطلاق بالنية قولان وهو لفظي ان الصريح لا يوجب نية على الاصح مع ان الصريح  
مستغنى عن النية النعسانو الفصحة باجماع وكذا تبين الفصحة الزهري لارادة الارادة وهو فسخان  
اخرها الفصحة لانساء الصيغة والنطق بها ولا يعلم في انشراحهم خلافا في ثبوتها الفصحة لارادة  
العصمة في البعثة وليس شرط طلاق الصريح اتفاقا وكذا ما استغنى من الثمانية فبان في هذا الخبر لم يخل  
من الفصحة للصيغة بل فصرها وفصر انقطاعها عن معناها على قول النحوي واما على ظاهر الروايات  
كما في الجواب فلا حاجة لذلك **تنبيه** في قوله لا انفق الا اجماع على عدم انشراح الفصحة الصريح والنحوي  
وصاحب المقدمات يقول ان الصحيح من المذهب انشراح النية بغيره الجمع بينهما في قوله ان المشر  
في النية التي هي الكلام النعسانو فبان ان يطلق بغيره كما يطلق بلسانه وهو يعني نية كما تقدم في طلاق  
صم في خبره **تنبيه** في قوله في نية بطلان الاجماع انما هو بحسب الفقه اريد بغيره في الطلاق  
ان لم ينو الصريح كما قابل به اقره في الفتوى والفتاوى اجماعا وطلاق صاحب المقدمات في النية انما هو  
بحسب ما في خبر الامر اريد بغيره طلاق عليه فيما بينهم وبين الله فلعنوا اعدا على عملوا وهو هو  
الذي يدل عليه كلام غير واحد من اصحاب كلام الفقيه المتفق عن قوله ويتعز الطلاق بالصريح انما هو  
حيوانه المتفق وهو غير واحد بالمعنى كما يعلم بالتام **تنبيه** في ان اطلق النكاح ونحوه في الفعل  
مخلا في ما هو عليه اذ في الاركان ما جاز في قوله او حله ليرفعها وقت ثبوتها في عمل بغيره  
حتى ذهب الوفا فلاحق عليه في هذا على احوط في اربعة ذكرها في المشهور عن ابن ركن انه  
يجب في صيغته الحثالة صيغة البر وعليه قول في باب العيب حيث قال في وجبت له ان لم يذكر بين  
واجاب بعقوبان الاثر في صيغة الحث انما هو على الترتي لا على العمل كما يشهد كلام النكاح ونحوه  
الاثر على الترتي كما يكونان ذكره على غير المشهور وهذا في الحال على فعل نفسه واما الخلاف على  
فعل غيره فهو من الحث وعن بعض من مرهم وبالحث ابق ابو الحسن حسبا في الرواية انشراح امراته

النية في المذهب لها  
معنيان











عوضهم وذلك هو الذي يجالته اهل منته هرجه ومنه ان يغيب في بعض الاحوال ان انا خذ فيته لاشركه في الشك - ايج  
اذا فعل الرجل الامر انه اذا قال الرجل الامر انه باله الف مال له الا هو ان فرض امر انه من هذه الدراهم على حصرم او على ايمان له  
باله الف مال له الا هو ان فرضه لاطبقت في امره ابدل او قال والله ان فعلت او ثبت هذه الدراهم

**و**اقتضى ابي بكر واهله بميرقدال الاعراب ان تسافر مع امه وخزينة الحجب الى الخرج  
رشد مع امه وخزينة فبتكا ورثت الام قاتلوا جانبا ما يلزم الاقبار اليحيى بالسهل ان اراد البقاء على الزوجية فالتمس مجاوزا

ثم افانك نفيسم بالبعاء على الزوجية ويلزمه الطلاق الواحد الا ان ينوي اكثر ولم الرجعة ان عنت  
نفيسم هو وانقر نوازل الشهادات من المعيار فيمن سحر عليه واحده الحائض وسحر عليه واخر

هنا العام

و موقع مبتدأ الطلاق مضارع اليم لا و نية يتعلق بموقع حلقته يتعلق بيعار والزوجة مفعول  
به والحال ضم المبتدأ والواو له هو الجاء على يعار وقيل ضمني للمفعول ونائبه الجملة المهيئة

منه حصل بها مسمى الخلاء فلو وجب لالتزام أكثر وفيما يذكر من التلذذ اعتياداً والفقهاء في هذا  
 ابن سبويه الخلاء ستة خمسة من سبلون وأربع من الماء والخلاء في اللبطة الحنطة الأولى

عمره في وان قال انت انا الذي بقصصه في وان / بنو كيتابو اهو / عا انا من عمره قولم وبنو كيتابو  
بالا انا من عمره قولم وبنو كيتابو / بنو كيتابو اهو / عا انا من عمره قولم وبنو كيتابو

صالحا منكم من لم يترك ما فيه شبهة  
يا عبد الله المصطفى لن يترك ما فيه شبهة  
صالحا منكم من لم يترك ما فيه شبهة  
يا عبد الله المصطفى لن يترك ما فيه شبهة

معنى هو نفله في حاشيته على زعمه قول ج / او اخرجنا من اوطانهم واولادهم  
عقبهم وممنوع فيه نقل تطبيق الجميع في هذه الواسي من مسئلة في بناء مله هو وانتم انتم بكم

المواضع المشهورة فلهذا وهو الذي يتعين الحميم البعب ولة لان الملكوا ايضا الضمير المتغير في  
افوى في الدالة على العموم والشمول بهذه احدى في لزوم طائى الجميع من مسئلة في وعافاه العرف



















المعلقة اذا دعت  
انفسه عندها

العبور القدر ومن فيه كما  
ليتنا في اذ الحلق

[illegible]

الحمد لله العبير ١٧١٣  
في غزوة الزوفاق

المصبر مع الحق الزرع  
علائق

والترتاج لا يبرق العرب  
والنسيب والاعمد الحية  
والرقية























واختلف اذا اراد ان يحسب اقل ما يقضى بان كان الانفاق من مال الزوجي لما هو موضوع النكاح فلهذا لا  
 ولا الشك في انما يقع يرجع وان كان الانفاق من مال الزوجي واختلفا في قدره فالقول للزوجي مع  
 يمينه بان قال احسب اقل ما يقضى ويسقط الزاير فقال ابو عمران لا يمين **وقال** علي بن ابي طالب لا يمينها بل هو قال  
 النافخ انما قوله او يمين الا ما نعلم وكونه عينا او غير عا ولا يمين في تركه او عرضا مطلقا بعصر او نية ومع  
 يمين يستحق ماله ان ابتد الانفاق او الخيانة والواو في قوله والخيانة بمعنى او وبالجملة فلا يبين الزوجي  
 ونحوه المحاكم بقوله **خير من يمين النكاح** ومع يمين يستحق ماله من ان لا يبر من ابتداء الزوجي مع  
 على ما يترد واخره او ابتداء الانفاق عليهم ويحلف بعد ذلك انه انفي يرجع فيبطل الشهود انه كان  
 يرجع النكاح التي كانت في كذا وكذا في كذا وكذا او في كذا وكذا او في كذا وكذا او في كذا وكذا او في كذا وكذا  
 يمينهم ومما ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها او ينفقها  
 في يمينه فان صغر كذا وكذا علمه وفي كذا وكذا وعلى ما يترد لا يعلمونه انتقل عن ذلك حتى الا ان يطول العدة  
 المذكورة ولا يقولون ينفق عليه من ماله الخافى به كما يفعله عوام العرول عنزلة اليوم بان قالوا بطلت  
 شهادتهم لانهم لا ينفقون على زواجه من ابين لهم انها من ماله الخافى به ثم انما اذا ثبت اهرار السجين بقوله  
 النكاح لا اله الا هو لغرض ابرئ النكاح والنسوة على الصحيح المذكور في قول العدة المذكورة من ماله الخافى به لا يرجع  
 بذلك وما سبب الصحيح المذكور ما يقتضيه من كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 استخلف وما اخذت كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 تكتب له هذه اليمين في طهر الانفاق على هذه اليمين كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 ماله فرائضه على ابنته في حجة نكاحه في طهر الانفاق على هذه اليمين كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 بل لا خلاف في ان لا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها ولا ينفقها  
 من الرجوع بالنكاح على الابن باجابه يستلزم من عاذا بفرهم في النكاح على اولاده بان  
 كل نواكفهم الرجوع على ذلك وان كانت عاذا املا لهم غايبا عن الرجوع فالحكم على ذلك  
 وان كان ينفق هو هو مستورا ومتقاربا فيرجع بيمين من يمينه انما لا يعلمون انه انفي لا يلى  
 جمع ان كل نواكفهم يمينه ان يعلموا وهو غايب عن الرجوع على كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 هذين لا ينفق ان كانت عاذا الرجوع **فصل في النكاح** ومن اسم شركه مترايب جعل الشركه  
 عاذا عنه ينفق به ولم يرجع مطلقا على يمينه فيقول احسب يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه او يمينه  
 ينفق بقوله نكاحي في قوله في النكاح متعلقان بنكاحي هذا ايضا بالقول متين قوله خبر مع اليقين يتعلق  
 به والجملة جواب الشركه والشركه وموابه خبر من ما خبر يمينه متعلقة بقوله المتفرع في قوله انما  
 ضمير الزوجية الامر ما يتعلق بقوله **فمن ينفق** والجملة خبر تثنى والجملة من تكون وما بعد في خبر على خبر

لا يبر من ابتداء الزوجي  
على ما يترد واخره

اذا ثبت اهرار السجين

مسيل السجود عن الرجوع

بإضافة

اللفظ من على سيرة العرف والادب

بإضافة ما اليها والتقدم ذكره على وجهها الامر ما قيل **فمن ينفق** والضمير المبرور والادب  
 فانه يرجع للزوج **يقول** منصوب بان مفرق بغير لاء والجملة تنسب بمصر متعلق برفقة ابطل ما هو  
 صول ما على يقوى **فمن ينفق** صلة ما هو ما علم ضمير الزوجية والراي في جزوه واليد ما اذ عظم **فمن ينفق**  
 جواب شركه مفرق بان ينفق يرجع الغل الخافى **مع النكاح** في محل نصب على الحال **والزواج** مجزأ **السجود**  
 متعلقان به وجملة **فمن ينفق** بالبناء للمفعول خبر ومعنى الا ينفق الا بغير ان الزوج اذا عاذا عن زوجته ولم  
 يتركها نفقة على زعمها وحرر رجوعه فلا كرها وادعى انه تركها لها وارسلها اليها بان القول قوله  
 في ذلك مع يمينه ما لم تكن رفعت امرها اليك في مغيبة نفقته عواها ولحقها المالك لم ما لا يفرق لها يمين  
 فاذن له على الانفاق على نفسها ورضيتها او وجره ما لا وله تسع يمينه ورضيتها ان تسلب نفقة  
 فيكون في القول قوله ما مع يمينها من حين الرجوع وتعلم الغرماء بما نفقت على نفسها من حين رجوعها  
 في الرين المتأخر عن الفروع وكذا بما انفقته على اولادها الصغار وليس وجبت عليه اليمين وهذا  
 وفليها على صاحبها في الصورين ثم انه اذا اطلق في مسئلة الا رسا ماله لفرقة نفقة لا ينفقها كما في  
**خ** وفي هذه النكاح ان الرجوع للعرول واليمين لا ينفق وهو كذا وكذا على المشهور وانما قلنا نكاحه لان  
 الرجوع اذا اطلق انما ينفق الرجوع وكذا بان عرفة ان العول المستمر عنهم على ماله المشهور وانما  
 هذا للعرول في الرجوع للحاكم واما الخمران فيقولون انما كان في الرجوع على المشهور وانما  
 برصد الرجوع للحاكم لانه هذا مع تيسر الرجوع له واليمين في الرجوع والعرول واليمين في الرجوع  
 من ينفق ان الحكم فيقولون الفول قوله من غير تعجيل وانما كان في القول قوله حيث كان حاضرا او غائبا ولم يرجع  
 لانها في حوزة والفول قول الحاكم قوله البرزخ والراي في كذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
 وحل قول قوله حيث ادعى انه كان ينفق او يرجع النفقة من ماله شيئا ميسرا وادعى دفعها لها جملة  
 واخره في اول العدة المتقاربا في ماله اذا ادعى دفعها جملة واخره دفعها عليه لما مضى من قبل قوله  
 اجمعا عاذا له ابين وكذا وكذا ان تطلبه عن اذلة السبع نفقة المستفيل ليرفعها اليها ليقبضها كذا وكذا  
**خ** ونحوه **فمن ينفق** متين او مضى اليه ما وافقة على الانفاق وانفقت طلقها والراي في  
**و** **فمن ينفق** متين او مضى اليه ما وافقة على الانفاق وانفقت طلقها والراي في  
 من زوجها الغائب كحل انفاقها على نفسها بان رفعت امره كان القول قوله ما من حين الرجوع من يمينها  
 واما القول قوله مع اليمين ومما هو عاذا بنفقة في المسئلة فلهذا وبنفقة تبيها في عاذا ان ثبت شركه  
 في غيبته او خرج من سر او ما ان ثبت عسره في غيبته او جعلها له في عاذا في عسره او قدم كذا وكذا  
 تنسبه لانه نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة او لا نفقة  
 في قوله بان يكره عاذا العروء بان كانت له اصول في البر متبايعا في النفقة الا ان السليق وانما تبايع































بلوغه ثم يثبت محسباً بل عليه لفظ النفي والميتل وادب الموت وادب الموت وغيره وبه اقيمت من ذكر  
انها نزلت وافتت بعض الناس بانه مصنف يوم بلوغه اليوم الحظ فقلت ما ذكره ابن عوف من ان مصنف  
ارثه وارثه يوم الحظ واذا فينا اخر الحظ عن علامته التعبير لما دية وعشرين على الفوايد والافان فاذ عنك  
السي ملية وارهين مثلاً فقلت الورثة ونحو ذلك كما يقع في البوادة لتقرر الامكان عنهم فينبغي ان يستحق  
ارثه وهو وارثه يوم مصنفه التعبير لما يوجد الى هروان من يرك ونورته من الايرك على كل الاقول وابطا فاش  
الظاهر من فتوى المازن المتفوت في البرز وغيره انهم انما اناطه ذلك لابل الحظ لملة مرة التعبير من الخاف  
وهو لا يرتفع عن الافريقين والاد الحظ وما عن الفناخ بين من انه ينبغي الحظ بالمسحور او الراج او ماله العقل وما  
يتوقف ارثه ولا اعتداد زوجته على الحظ بموته بل اذا قسموا يوم بلوغه التعبير لما هو يسعون على ما هو  
المسحور فيه فمفسده ما في ولايج ومن مات بقره قبل الحظ لان الخلف في من جوع بوجود اتباع المسحور  
والفاحشة ان من جعل فعلا لزوج الى الفاض لم يفعل غيره فمعلم ما في كما تفوت النساء اليه في غير ما موضع فذا  
ملم وانه اعلم نعم انكار الى مفسده فوله في غير محرم فقال **وان يشق فبقوله في الثلث في وقت الحرب والقتال معهم**  
**لمسحور من قولين كما لا بد من شرح البيان في ماله وزوجه التعبير لان الاصل هو الحياة فيحصل امره على الامر ولا**  
**يفسده ماله ولا تزوج زوجته ولا يعقوبه ولا يعقوبه** بموته على ما من تفصيل في المعقود في غير الحرب والسير  
المتفوتين كمن انكار الى امر التعبير فيه خلاف فقال **وايه** اذا من التعبير في جميع ما مر **افه الهم** معيته فقال  
ابن الفاضل والذهب ومالك مائة سبعون سنة وهو اعلمها كما قال **اعمال الفوايد سبعين سنة** وبه صار  
نحو هيك فذل وهو اذ التعبير يسعون واقتار السجلان كما نبين في وقال مالك وابن الفاضل مائة تسعون واقتار  
وه السجلان وابن عمر كما مر عن نحو قال ابن سلون وبه القضاء والعرا وقال ابن الصاحبون ومالك مائة  
تسعون وعن الذهب ايضا مائة وللراوند عن محمد بن عبد الحظ ملية وعشرون وعلى الاول اذ افقر  
وهو ابن سعيد زبله عشرة احوام وذل اذا افقر وهو ابن كما نبين وابن جعفر وهو ابن خمس تسعين وان  
جعفر هو ابن ملية اجتهد الفاضل فيما زاد له وقيل يزداد عشرة وقيل العاقر وان جعفر وهو ابن ملية وعشرين  
تلقوا لم العام نحو فذل ابن عوفته نعم انكار الى الفوايد كما هو مقابل المذكور **وفرا في قول في المعقود**  
**القتال بين المسلمين والنجار يحضر عام جهر الجح من المالح والتجنيك وسؤال من يليه به مهر بنته واذ**  
**ابنك من خبره ضرب له اجل سنة واستمر في بقعها في ماله الى انقضاءها وتغير السنة من عين الياس**  
**معه كما في المتبليقة** وابن سلون وغيرهما من حيث **القتال** فاذا انقضت السنة ففسد ماله واعتاد تزوجته  
كما قال **ونفس على حلق مائة** وزوجه **تغير عزة الوفاة من اجل مائة** ابن سلون فاذا انقضت الاجل انتم  
هو السنة ولم تكب حياتهم ولا مواته اعترف زوجته وورثته ولاهياها اذ ذل وتنفع النعقة عن الزوج  
من غيرهما من تلزم نفقة ولا يحتاج في ذلك الى تحرير حلقه هاد كما ان المعقود لا لا طرض الاسلام في غير القتال لا يحتاج  
في

التي تجوز لهم بعون انفسهم الرابع من بين ابين ركنين والاول في جميع الاحكام الا ان هذه توجب ستة بعون  
 استغناء وتلك باربع من بين بعون الاستغناء ايضا **وقد ايدى** هذا القول الذي هو ان عيلة ما استمر من حيث الباس  
 منه ركن ابين ركن في المقصد وسهوه حيث قال في العقدين المسلمين والذين اعتبر بعون ستة بعون  
 الثاني **وبه القضاء في الاراس** كما في ابن مسعود وغيره **لكن من غير ما في بعض النسخ** في المتبعين في العلم في ذلك هو غير  
**مؤتمس** اذ مقترن بقرينة وجه هذا القول كما في ابن مسعود انه رجع فيه الغالب على الاصل الا ان في العلم لم يلا  
 الحكم المذكور الا اذا ثبت انه رجع في المعزلة بين الصبي ولذا ثبت فيه بعون شخصه فلما لم يعلم ان رجع  
 الواقع بين المسلمين والنصرى موضوعا وما يؤول في ذلك المكان في معزلة القول فلما كان هذا المبدأ الصغير  
 فيقول هناك وحسب الكره فلما تعلم حياته من وفاته حتى الا ان ويزال في غير واحد من هذه ايات ثبت في اولها  
 تعلم حياته بعون الاجل والحيك كان الغالب عليه الموت فخرج على الاصل الذي هو الحياة ولذا رجع على ما استمر  
 السامع تبعه صاحب البيان واما اذا انقضت اليقينة بمعاينة في المعزلة بين الموت فانه خرج مع الحيث في  
 جلايلو حكمه حكم المعقود بدارق الاسلام في غير حرم وهو النفس الثالثة من اقسام المعقود الاربعة المشار اليها  
 بقوله **ومن يلا في المسلمين يعقود باربع من السنين** الاصل في الساجد اذ اجوز في الاسلام في غير حال  
 فيحصل فيه بين الزوجة والامال والزوجان له ان يرفع امرها الى القاضي او الى الوالد والجماعة المسلمين فيحصل  
 اربع سنين والعجز تقعها بعون الحيث عن خبره وسؤال من يثق به ويعتبر الاجل من وقت العجز عن خبره فانه  
 يعود الرجوع اهية الحيث عليه لانها الثالثة كما في ابن تاجي جاز لم يزل لها مال فالتاخي من بيت المال  
 ما اذا تعذر الوصول اليه كما عنده اليه وما لم يلا في حال بعون انه يتخير من مدة التخيير وهذا العلم اذا كان له  
 حال تنقذ منه في الاصل والاطلقت نفسه كما في قوله **وقوله** وكذا لم يزل ليس له ما ادى اليه بيتا اذا انقضت الاربع  
 السنين والامان المعبر اعترفت كالوفيات من غير احتياج الى تعذر بعون حكمه كما في قوله **وقوله** **وبما عساه ان**  
**وجه بعون الاجل المعزلة العلم جري حال كون** **بعضها** بالنسبة للجداد والامال اذا مال الى علم القاضي  
 ان يجلو ويلزم من فرائض او من غيرهم من يتق فيه اليه فيكون موته او حياته او تعق مدة التخيير والامان  
 الوارثة من قسمه عند انقضاء الاربع سنين قبل التخيير كما في **المال فيه** **في علم** الروية والامال في هذا العلم  
 المعقود فلهذا لم يزل بعون الاجل المعزلة بالنسبة للزوجة فانه مدت فامرت في الامتداد وبالنسبة للامان  
 كان من حتى يقع بورك حاله ولم يفسح حتى تنقضي مدة التخيير وهو من قوله **بعضها** ووجه ذلك ان الزوجة لما  
 لحقها الضر خرج في حفظها الغالب على الاصل الا ان الاصل المعقود الحياة والغالب من عدمه فلهذا غير  
 بعون الحيك والتاخير الموت برفع الغالب بالنسبة اليه للضرر والامال اذ لا ضرر في رفعه اليه فصار والى  
 هذا القسم من اقسام المعايير المشار به بقوله ولزوجه المعقود الرجوع القاضي والوالد والامان والامان  
 لمجموعة المسلمين فياجل اربع سنين ان دامت نفقة الوالد المعبر عنها من العجز عن خبره اعترفت كالوفاة























